الإثنين 10 أيار 2021
العدد 4337 السنة الخامسة عشرة
Lundi 10 Mai 2021 nº 4337 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

كل دولار مصرفي = 15,8 سنتاً

• **غسان ديبة**
«الأجر الاجتماعي» معركة تستحق أن نخوضها

• **محمد وهبة**
الرقص فوق أجور العمال العارية

ديوان المحاسبة يطلب احالة الملف الى النيابة العامة:
صفقة صواريخ الـ«غراد» قائمة على «الغش والخداع» [4]

سلامة يحتال على المودعين لرفع الدعم [2]

هبّة القدس مستمرة

[8 ـ 9]

(الأناضول)

قضية

«اللبنانية» تلفظ أنفاسها
هل تُجرى الامتحانات؟

6

السعودية

حُكم ابن سلمان لا يستقرّ
المنافسون يتربّصون

10

تركيا

أنقرة في قلب حركة «المصالحات»
حنين إلى «صفر مشاكل»

10

قضية اليوم

آخر أكاذيب رياض سلامة: «جحا» لا يُريد ردّ الدولارات

كلّ خطوات رياض سلامة حالياً تقوم على محاولته تخليص نفسه بعد أن بات مصيره كحاكم للمصرف المركزي على المحكّ. يُريد من السلطة السياسية قانوناً يُجيز له الصرف من «الاحتياطي»، وقانوناً ليدفع للمودعين دولاراتهم، وموافقة وزارة المالية على إطلاق منصّة «صيرفة». رأس السلطة النقدية، صاحب الصلاحيات المُطلقة، يختبئ خلف ذرائع (غير) قانونية كي لا يتحمّل مسؤوليته من الانهيار. آخر ارتكاباته، إيهام المودعين بأنّه يعمل على مبادرة لإعادة جزء من دولاراتهم، ويصفها مصرفيون بأنّها «من المستحيلات». يتصرّف الحاكم كـ«جحا» الذي يكذب حتى يكاد يصدّق كذبه، و«مسماره» هذه المرة المطالبة بقانون يجيز له تنفيذ القانون بإعادة الأموال إلى أصحابها!

ليا القزي

ريـاض سلامة لا يُريد أن يردّ أموال المـودعـين بـالـدولار «الـحـقـيـقـي». فالبيان الذي أصدره مصرف لبنان أمس، وفيه أنّه «يُفاوض المصارف اللبنانية بهدف اعتماد آلية تبدأ بـمـوجـبـهـا المـصـارف بتسديد تدريجي للودائع التي كانت قائمة قبل 17 تشرين الأول 2019، وكما أصبحت في 31 آذار 2021، وذلك بالعملات كافة»، عبارة عن رشوة يُحاول سلامة تقديمها إلى بعض المودعين، وضغوط يُمارسها على السلطتين القضائية والسياسية. وقد لجأ إلى هذا الخيار بعد أن اشتدّ الخناق القضائي حوله بشكلٍ جدّي لم يُعهد من قبل، فبدأ الحاكم محاولات التفلّت من الشرك. اختار - على عادته - إظهار نفسه كـ«منقذ»، وفتح جبهات فرعية تُبعد الخطر عنه، فقال إنّه يعمل «على إطلاق مبادرة تهدف إلى إراحة اللبنانيين ضمن القوانين والأصول التي ترعى

ستُحوّل 25 ألف دولار (كحدّ اقصى) تُسحب وفقَ سعر منصّة «صيرفة»

يعرض سلامة دفع 200 إلى 225 دولاراً للأسرة مقابل رفع الدعم نهائياً

(هيثم الموسوي)

عمل مصرف لبنان». من هذه العبارة يبدأ الغشّ في بيان سلامة، الذي ذكر أيضاً أنّ الإجراءات الجديدة تأتي بعد «نجاح التعميم 154 (زيادة رساميل المصارف وتكوين نسبة 3% من الودائع في حساباتها الخارجية لدى مصارف المراسلة) والتزام المصارف بمندرجاته». جمعية المصارف زعمت في مجلس النواب بأنّها لم تؤمّن أكثر من 300 مليون دولار من أصل أكثر من 3 مليارات دولار كان يُفترض تأمينها. ولجنة الرقابة على المصارف تُرسل العديد من الإنذارات إلى مصارف عن عدم التزامها بالـ154. ربما فات سلامة هذان التفصيلان.

البيان تكفّل بوأد «المبادرة الإنقاذية» قبل أن تصدر، حين ربط بين دفع الدولارات للمودعين و«شرط الحصول على التغطية القانونية». هل حصل في العالم أن أقرّ قانون لتطبيق عملية قانونية وحقوقية، كإعادة أموال المودعين؟ هل يوجد نصّ قانوني يمنع القطاع المصرفي من ردّ الأموال؟ ولماذا يحتاج صاحب السلطة القانونية الواسعة على كلّ المؤسسات المالية إلى أن يتفاوض مع المصارف لدفع أموال المودعين؟ فإذا كان مصدر الدولارات هو حساب «التوظيفات الإلزامية» لدى مصرف لبنان - أي أموال المودعين بالدولار - فليس على الأخير سوى إيصال المبالغ إلى المصارف والطلب إليها أن تُسدّدها لأصحابها. أما إذا كانت الدولارات ستُدفع من ميزانيات المصارف، فيستطيع «المركزي» بسهولة أن يُصدر تعميماً يفرض فيه القرار على المصارف.

بدأت القصّة في 5 أيار مع إصدار مصرف لبنان «الإعلام» رقم 939، يطلب فيه إلى جميع المصارف تزويده خلال مُهلة أقصاها 17 أيار بشرائح الودائع وأرصدة الودائع بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية كما في 2019/10/31 وكما أصبحت في 2021/3/31، مع استثناء أي حسابات مفتوحة بعد 2019/10/31 وأي أموال جديدة في الحسابات القائمة.

من المستغرب أن يطلب مصرف لبنان تزويده بأرقام تُرسل دورياً من المصارف إلى لجنة الرقابة على المصارف، وبالتالي يُمكن بـ«كبسة زرّ» الاطلاع عليها. فما كان الهدف من نشر الخربطة؟ الجواب في بيان أمس، حين تبيّن أنّ سلامة نقل اللعبة بينه وبين السلطة السياسية من الدوائر المُغلقة إلى العَلن، في محاولة لـ«الدفاع» عن نفسه مع تنفيذه قرار رفع الدعم عن استيراد سلع رئيسية، من دون أن ينتظر انتهاء الحكومة من وضع «خطّة ترشيد الدعم» وإصدار البطاقة التمويلية للأسر.

رياض سلامة «الماكر» يُبرّر خطوته بأنّها ستؤدّي إلى تهدئة انهيار الليرة والارتفاع في أسعار صرف الدولار في «السوق». وقد تُرجم ذلك بانخفاض سعر الصرف مساءً بعد صدور البيان. إلا أنّه إقرارٌ من حاكم المصرف المركزي بأنّه كان بعد انهيار تشرين الأول 2019 يملك الأدوات الكافية والقدرة على التدخّل للجم انهيار الليرة، ولم يفعل، وهذا يحدّ ذاته يوجب التحقيق معه بتُهمة تعريض سلامة النقد للخطر وعدم المحافظة على الاستقرار الاقتصادي (بحسب المادة 70 من قانون النقد والتسليف). ففي نهاية الـ2019، كانت نسبة الحسابات التي تقلّ عن مليون دولار، أي 2 مليون و790 ألفاً و737 حساباً، هي 99%، ومن بينها مليون و725 ألفاً و30 حساباً للودائع التي تقلّ عن الـ3317 دولاراً أميركياً. أمّا نسبة الشرائح ما بين مليون و100 مليون دولار فهي 1%، وعدد الحسابات 22 ألفاً و506 حسابات. في حينه، وبعد أشهر من الإذلال الذي تعرّض له المودعون من جرّاء «تقنين» سحب أموالهم ومنع التصرّف بها، خلافاً لأي نصّ قانوني ومن دون أن يطلب سلامة والمصارف تشريعاً يُجيز لهما ذلك، اخترع سلامة «المنصّة الإلكترونية» التي تدرّج سعرها قبل أن يُثبّت على الـ3900 ليرة لكلّ دولار، علماً بأنّه كان قادراً على ردّ دولارات أصحاب الحسابات الصغيرة، أو حتى تقسيطها، وضبط سوق النقد. أما حالياً، فيتحدّث سلامة عن «دفع مبالغ تصل إلى 25 ألف دولار أميركي، وبالدولار أو أي عملة أجنبية، إضافةً إلى ما يُساويها بالليرة. وسيتم تقسيط هذه المبالغ على فترة زمنية يُحدّدها مصرف لبنان قريباً». هي استنسابية في إصدار القرارات ودفع نسبة من دولارات المودعين، الذين «يشتري» سلامة «سكوتهم»، بوعد لم (وربما لن) يدخل حيّز التنفيذ، في مقابل رفع الدعم. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ مشروع سلامة يقوم على أنّ يُحوّل إلى حسابات المودعين الشخصية مبالغ تصل بحدّها الأقصى إلى 25 ألف دولار تُقسّط على ثلاث سنوات، وتُسحب بالعملات الأجنبية. وإضافة إليها ستُحوّل إلى حساباتهم 25 ألف دولار (كحدّ أقصى) أخرى تُسحب وفق سعر منصة «صيرفة» التي ينوي إطلاقها بأنه كان قادراً على ردّ دولارات أصحاب الحسابات الصغيرة، أو المبادرة بأنّها «أقرب إلى المستحيل». ويرى بعضهم أن سلامة يريد من هذا التقسيط تخفيف عدد العائلات التي ستطلب الحصول على البطاقة التمويلية في حال إقرارها بدلاً من «الدعم» القائم حالياً.

هذه المنصّة التي يؤجّل موعد إطلاقها منذ أكثر من شهر، كانت حاضرة في البيان، مع إشارة سلامة إلى أنّ دخولها حيّز التنفيذ سيتم «فور الحصول على إجابة وزير المالية كما ينصّ القانون». لسنوات تسلّح سلامة بقانون النقد والتسليف، ليحكّم مالياً، فيفرض الإجراءات ويُحدّد سياسة الدولة النقدية والمالية والاقتصادية من دون أن يطلب مشورة أو غطاءً قانونياً من أحد. الحاكم بأمر قانون بات بحاجة إلى تعديل، يستطيع أن «يستشير» الحكومة ووزارة المال، من دون أن يكون رأيهما مُلزماً له. وعلى هذه القاعدة، استمر في العمل منذ الـ1992، واخترع منصة إلكترونية وأسعار صرف متنوعة وفرض قيوداً على الحسابات المصرفية وبدأ الصيغة الجديدة من «الدعم» في الـ2019... قبل أن يُقرّر اختراع خُجج قانونية هي مُجرّد وسيلة لعدم تحمّله مسؤولية ورميها على الآخرين. فقد علمت «الأخبار» أنّ سلامة استند إلى المادة 75 من قانون النقد والتسليف («يستعمل المصرف الوسائل التي يرى أنّ من شأنها تأمين ثبات القطع ومن أجل ذلك يُمكنه خاصة أن يعمل في السوق بالاتفاق مع وزير المالية مُشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية مع مراعاة أحكام المادة 69») ليُبرّر إرسال كتاب إلى الوزير غازي وزّني، رابطاً بينه وبين بدء العمل بالمنصّة. ورغم عدم الحاجة إلى موافقتها، سترد وزارة المالية - غير المُعترضة على المنصة الجديدة - على كتاب مصرف لبنان، علماً بأنّ ما يؤخّر إطلاقها هو رفض المصارف التجارية، ولا سيّما الأكبر في السوق، ضخّ دولار واحد فيها.

النقطة الأخيرة في البيان تتعلّق بالدعم، بأنّه مُستمر بدعم المواد الأولية وصرف الاعتمادات الموافق عليها. يوم الثلاثاء يُعقد اجتماع مُخصّص لبحث «ترشيد الدعم» في السراي، ولا تزال البطاقة التمويلية حاضرة في صلبه، رغم إبلاغ سلامة رسمياً أنّه لن يُسهم في تمويلها. وعوضاً عنها، لا يزال يعرض دفع 200 إلى 225 دولاراً أميركياً للأسرة مقابل رفع الدعم نهائياً. أما أي قرار آخر، فسيكون وفق سلامة بحاجة إلى إصدار قانون يُجيز له «المسّ بالاحتياطي الإلزامي». يُخبر سلامة نُواباً ومسؤولين ماليين أنّ حساب الاحتياطي بات 15,8 مليار دولار، ولا يستطيع التصرف بأكثر من 800 مليون دولار. تصريح تُكذّبه أرقام التقرير المالي لنهاية آذار، التي بيّنت أنّ الودائع في المصارف التجارية والخاصة بالدولار بلغت 109,848 مليارات دولار، ما يفترض أن يكون الاحتياطي الإلزامي 16,4 مليار دولار! فإما أنّ رياض سلامة يُقدّم معلومات مغلوطة، أو أنّه «مسّ» بما يُقارب 600 مليون دولار من الاحتياطي، وبات يُنادي بقانون يُعطي ارتكاباته!

ابراهيم الأمين

من الخارج إلى الداخل وبالعكس [1]

لن يكون بمقدور اللبنانيين تغيير عاداتهم بصورة جدية. لا في الكلام ولا في الأكل ولا في التصرف ولا حتى بالتفكير. إلى الآن، لا يزال كثيرون يكرّرون عبارات من نوع «لن يتركونا نغرق» أو «الجميع بحاجة إلى لبنان» أو «لبنان رسالة يحتاجها العالم» أو «كلفة انهيار لبنان على العالم أكبر من كلفة إنقاذه». إلى آخره من النظريات التي تعكس فهماً بالمقلوب لما يجري في العالم من حولنا. ومن يتمسّك بهذا المنطق، يهدف عملياً إلى أمرين:

الأول، عدم رغبته بتعديل طريقة تفكيره أو التصرف وفق منطق حياة جديد.

الثاني، استمرار لعبة التعمية على الحقائق القوية التي قامت بفعل المعارك الكونية في منطقتنا طوال العقد الماضي.

يأتي وزير خارجية فرنسا إلى بيروت، ونشهد استنفاراً سياسياً وإعلامياً وخلافه، لكن أحداً من كلّ الذين تابعوا الزيارة أثناء التحضير لها وبعد حصولها، أو الذين شاركوا في الاجتماعات معه، لا يقدر على أن يعطينا عبارة وحيدة مفيدة. وبدل محاولة فهم

يرغب الفريق الحاكم بجناحي السلطة والمعارضة باستئناف حياة الاستهلاك، وجلّ ما يريده تمويلاً وديوناً جديدة

خلفية الزيارة وواقع الرجل نفسه، وحجم نفوذ وقوة تأثير بلاده، ننشغل في التأويل والتحليل، الذي يُراد له أن ينتهي على شكل أن في لبنان كتلة تغيير قوية تمثل «الغالبية الصامتة» وهي جاهزة لتسلّم البلاد، بانتخابات أو من دونها...

هو نوع من الهزل. ولكن، من دون أن يبدو الكلام عن مشكلتنا استهتاراً بموقع اللبنانيين الحالي، من الضروري تكرار ما يجب أن يُقال حول حاجة البلاد إلى خارج يساعد على معالجة أزماتها السياسية والأمنية والاقتصادية. وهذا بحدّ ذاته أمر يعيدنا إلى المربع الأول، حيث الجد مكان المزاح، وحيث حقيقة أن ما يجري في الإقليم، له أثره الأول على الصنف الحالي من أزماتنا. وبالتالي، ينبغي السؤال عن طبيعة القوى الإقليمية والدولية الأكثر تأثيراً في لبنان.

خلال العقد الأخير، ثمة دول لم تعمل بوصة في آلات قياسها للأزمة اللبنانية. لم تغير لا في استراتيجيتها ولا في أهدافها ولا في تحالفاتها ولا في برامج عملها، وأبرز هذه الدول، هي سوريا وإيران وإسرائيل وتركيا. لكن الدول الأخرى باشرت بإدخال تعديلات على استراتيجياتها. هي دول تقودها الولايات المتحدة الأميركية وتساعدها بريطانيا، وأبرز عناصرها السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. علماً أننا ما زلنا في مرحلة قياس الدور الجديد لدول انضمّت إلى ساحتنا ودورها الذي يزداد فعالية مع الوقت، مثل روسيا أولاً والصين ثانياً.

المحور الذي تقوده الولايات المتحدة دخل مرحلة إعادة النظر في أمور كثيرة، نتيجة المقاصة المنطقية التي أجرتها دوله في ضوء ما حصل في العقد الأخير. هذا لا يعني أن العالم سيتغير، لكن الأكيد أن تغييرات كبيرة ستطرأ على قواعد اللعبة، وأن بلداناً مثل لبنان، ستتأثر كثيراً بهذه التغييرات. وهنا يصبح السؤال مشروعاً: كيف سيتعامل اللبنانيون مع هذه التغييرات، هل سيصبحون أكثر واقعية ويتخلّون عن البهورات والبهلوانيات والادعاءات والتبجح، وهل بينهم من يبادر إلى تحمل مسؤولية أفعاله في السنوات الماضية، فيبادر إلى الانسحاب أو إعادة التموضع، أو أننا - وهذا هو الأرجح - سنكون أمام فصل جديد من المكابرة والإنكار، الذي يترك أثره على المناخ العام للبلاد، ويقلّل فرص استفادة لبنان من المتغيرات الحاصلة من حولنا.

يقول دبلوماسي مخضرم يشارك في وساطات دولية، إن مشكلة قسم غير قليل من اللبنانيين، أنه لم يفهم طبيعة التغيير الذي حصل في العقد الأخير حول دور الدول المتوسطة والدول الكبرى. ويشرح كيف أن خطط الإدارات الأميركية الأخيرة، وخصوصاً مع دونالد ترامب، دفعت نحو تعزيز دور الدول ذات الحضور الإقليمي الكبير، وعدم رهن الأمور بحسابات الدول الكبرى. ويشرح من جهة ثانية، أن النفوذ يمكن ممارسته من قِبل دول لا تملك بالضرورة وضعية اقتصادية كبيرة مثل الدول الكبرى، ويعطي على ذلك مثال الدور السوري التاريخي في لبنان، والذي لطالما كان أكثر فعالية وأكثر قوة حتى من الولايات المتحدة وأوروبا. وإن هذا الأمر يتكرّر في السنوات الأخيرة مع دول مثل تركيا وإيران، وإن السعودية نفسها، عدّلت في سياستها وتركت موقع «الحياد النسبي» لتقترب من «موقع المبادر» كونها شعرت بالقدرة على لعب دور أكبر، وهو دور جرّبت دول أقل قوة ممارسته في ساحات المنطقة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، بينما ابتعدت عن المشهد دول ذات حجم كبير مثل مصر.

وإذا ما جرت مقاربة الوضع اللبناني الحالي، يمكن باختصار التثبت من عنصرَين، واحد يتعلّق بطبيعة المشكلة الاقتصادية القائمة، حيث يرغب الفريق الحاكم بجناحي السلطة والمعارضة باستئناف حياة الاستهلاك، وجلّ ما يريده تمويلاً وديوناً جديدة. وعنصر آخر يتصل بالتعقيدات السياسية والتوترات الأمنية والعسكرية، خصوصاً بعد الأزمة السورية وما يجري في العراق، وهذا يعني، أن القوى القادرة على ممارسة نفوذ، هي القوة المؤهلة لذلك بفعل حضورها ودورها. وكل ذلك، يقول لنا بأن اللبنانيين مجبرون على النظر من حولهم، والتدقيق في نوعية التغييرات القائمة، وأن يقوموا بالحسابات وفق معادلات رياضية سليمة، حتى ولو كانت النتائج غير مناسبة لبعضهم.

لا داعي لإهمال العناصر الداخلية للأزمة، لكن من الضروري محاولة معرفة ما يجري حولنا:

أين أصبحت المفاوضات الإيرانية - الأميركية؟ وما هي نتائج جولات الاتصالات الإيرانية - السعودية؟ وماذا جرى بين سوريا وكل من السعودية وقطر والإمارات ومصر؟ وماذا تخطّط تركيا بشأن سوريا أيضاً؟ وماذا عن التطورات داخل التيارات الإسلامية صاحبة الدور الأكبر خلال العقد الأخير في لبنان وسوريا والمنطقة؟

غداً: السعودية وإيران وسوريا

تحية «الشيوعي» إلى الشعب الفلسطيني

في مسيرة دعا إليها الحزب الشيوعي اللبناني، لمناسبة عيد العمال العالمي، وانطلقت أمس من ساحة رياض الصلح نحو مرفأ بيروت مروراً بجمعية المصارف ومؤسسة كهرباء لبنان، وجّه الأمين العام للحزب، حنا غريب، «من مرفأ بيروت الى القدس، تحية، الى مقاومة شعبنا الفلسطيني اليوم ضد الاحتلال الصهيوني، تحيةً لهم من حزب المقاومة الوطنية اللبنانية جفول وشهداء معمل غندور وشهداء مزارعي التبغ وصيادي الاسماك والحركة الطلابية وغيرهم من الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن البشرية جمعاء. فكان التاسع من ايار يوماً عالمياً للانتصار على الفاشية». وداخلياً، دعا غريب إلى «الاستعداد لتصعيد الانتفاضة واسترجاع الاموال المنهوبة»، بعدما بدا مصرف لبنان واحزاب السلطة يرفع الدعم عن السلع الاساسية. وانتقد غريب اولئك الذين «اعتادوا التسوّل على ابواب الدول والسفارات، فيعرضون امننا وحقوقنا وسيادتنا للمساومة وعقد تسوياتهم وصفقاتهم مثلما يجري في ترسيم الحدود».

(الاخبار)

قضية

ديوان المحاسبة: صفقة الصواريخ «المُطَعوَجة» قائمة على الغش والخداع

عام 2017، أبرمت وزارة الدفاع صفقة مع شركة صربية لتزويد الجيش اللبناني بالفَي صاروخ غراد بمدى 20 كيلومترا. طوال مراحل تنفيذ الصفقة، جرت مخالفتها من قبل البائع، من دون اعتراض قيادة الجيش. وعندما وصلت الصواريخ إلى لبنان، تبيّن أنها فاسدة، فضلاً عن مخالفتها لشروط العقود. حاولت قيادة الجيش ترتيب الأمر عبر تعديل الاتفاقية للحصول من الشركة نفسها على صواريخ بمواصفات مختلفة، لكن رأي ديوان المحاسبة جعل الأمر لا يسير وفق ما يشتهيه قائد الجيش. ببساطة، رأى الديوان أن الصفقة قائمة على الغش والخداع، ما يعني عدم جواز إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة التي تعمّدت أن تمارس الغش في جميع مراحل تنفيذ الاتفاقية الأساسية

حسن عليق

صفقة الصواريخ بين الجيش اللبناني وشركة «يوغوإيمبورت» الصربية، مبنية على «الخطا والغش والخداع». وبذلك، يكون العقد الموقّع معها «كأنه لم يكن، لبطلانه بطلاناً مطلقاً»، ما يوجب «إعادة الحال إلى ما كانت عليه واستعادة المبالغ المدفوعة وإلزام الشركة باستردادها مع الفوائد القانونية من تاريخ الدفع». وما هذا ما خلص إليه الرأي الذي قدّمه ديوان المحاسبة إلى وزارة الدفاع، بشأن اقتراح تعديل اتفاقية موقّعة بين الدولة اللبنانية والشركة الصربية عام 2017. هذا العقد الذي جرى تنفيذه عام 2019، يقضي بشراء 2000 صاروخ غراد (بمدى 20 كيلومتراً)، بقيمة إجمالية تصل إلى 3 ملايين و300 ألف دولار أميركي. وسبق أن كشفت «الأخبار»، في عددها الصادر يوم 30 كانون الأول 2019 أن الشركة الصربية تعمّدت الغش والاحتيال في تنفيذ العقد. وأتى تقرير ديوان المحاسبة، يوم 2 شباط 2021، ليؤكد ما سبق، مستنداً إلى تقارير وضعها الجيش نفسه. فأحد التقارير أعدّه الملازم أول ع. ج.، والمعاون أول ج. ف.، (وهما من عديد فوج المدفعية في الجيش البناني)، ووثّقا فيه أن «أجسام بعض الصواريخ مبعوجة ومشوّهة»، وأن «الصواريخ قديمة الصنع، وهي بحالة غير جيدة، ونوعية الدهان المستعملة لطلاء الصواريخ «غير جيدة وقد تتعرض للاحتراق عند تلقيمها داخل السبطانات المرتفعة الحرارة». وتحدّث التقرير عن اعتقاد مُعدّيه بأن «البعج والتشويه الموجودين على جسم بعض الصواريخ ناتج عن استخدام آلة جلخ». كذلك، فإن مصدر الصواريخ غير معروف، «نظراً إلى وجود رموز ومصطلحات بالأحرف الروسية وأخرى باللاتينية».

> **الصواريخ مجهولة المصدر بسبب وجود كتابات بالروسية واللاتينية عليها**

> **بعض القذائف الصاروخية يعود إلى سبعينيات القرن الماضي!**

وفي تقرير آخر نظّمه العقيد ج. ج.، تبيّن أن «الصاروخ قديم الصنع، ومطليّ أكثر من مرة، وعليه آثار حفّ وطعوج وخدوش ناتجة عن عملية نقله لأكثر من مرة». وما تقاطعت عنده تقارير داخلية كثيرة في الجيش، هو أن الصواريخ من صنع العام 1982، وبعضها يعود إلى سبعينيات القرن الماضي!

الحالة المزرية للصواريخ ليست المخالفة الوحيدة للعقد الذي كان ينص على وجوب أن تكون الصواريخ من صنع روسي، ومن إنتاج العام 2017 وما بعده، وعلى أن تؤمّن الشركة الصربية تاشيرات دخول لضباط لبنانيين إلى روسيا، من أجل فحص الصواريخ وتجربتها على الأراضي الروسية.

لكن، خلافاً للعقد، جرى فحص الصواريخ وتجربتها في صربيا، ثم نُقلت إلى لبنان، حيث اكتشف ضباط الجيش ورتباؤه وجود الغش. ومنذ العام 2019، دخلت قيادة الجيش في مفاوضات مع الشركة الصربية لحل الأزمة الناجمة عن الغش الذي تعرّض له لبنان. وقد عرضت «يوغوإيمبورت» تبديل 2000 صاروخ فاسد، بـ771 صاروخ من إنتاج صربي، بمدى 40 كيلومتراً. عندما أثارت «الأخبار» المسألة في اليوم ما قبل الأخير من عام 2019، وسألت عن سبب شراء صواريخ بمدى 20 كلم لا 40 كلم، ردّ مكتب قائد الجيش عبر تقرير تلفزيوني (LBCI) بأن المؤسسة العسكرية لا تملك منصات إطلاق لصواريخ بمدى 40 كلم، وبأن سعر الصاروخ ذي الـ40 كلم أكبر بكثير من سعر مثيله ذي العشرين كلم. لكن، بعد وقوع الواقعة، قال الجيش إنه قام بتعديل منصات الإطلاق لتصبح قابلة لإطلاق صواريخ بمدى 40 كلم. وحاولت قيادة الجيش «إغراء» وزارة الدفاع بأن كلفة الصفقة ستبقى على ما هي عليه، بما يضمن عدم «إهدار» أي جزء من المبلغ المرصود لها، وخاصة نسبة الـ30 في المئة (990 ألف دولار) التي قبضتها الشركة مسبقاً. ومنذ نيسان 2020، يسعى قائد الجيش إلى إتمام الصفقة الجديدة، مع الشركة نفسها التي تعمّدت غش المؤسسة العسكرية بصورة تعرّض الأمن الوطني للخطر. ورغم فداحة ما جرى، لم يتم إعلام القضاء لفتح تحقيق جنائي في عملية غش موصوفة.

وزيرة الدفاع زينة عكر لم توافق على تعديل تلقائي للاتفاقية يؤدي إلى استبدال الصواريخ الفاسدة بأخرى ذات مدى 40 كلم. فمن الناحية القانونية، ظهرت لها ثغرة دفعتها إلى مراسلة ديوان المحاسبة، المسؤول عن التدقيق في قانونية الإنفاق العام. كتاب عكر إلى الديوان صدر يوم 2020/10/22. وبعد أقل من شهرين، صدر الرأي الاستشاري عن الهيئة التي تضم كلاً من: رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران، ورؤساء الغرف القضاة عبد الرضى ناصر وإنعام البستاني ونللي أبي يونس، إضافة إلى المستشار المقرر روزي بوهدير.

ورأى الديوان وجود قرينة غش في المعاملات التي أجرتها الشركة الصربية، إضافة إلى وجود «خطأ وغش وخداع في التنفيذ»، ما يعني ان «تعديل الاتفاقية» وتسلم 771 صاروخاً بمدى 40 كلم (بدلاً من 2000 صاروخ بمدى 20 كلم وفقاً للاتفاقية الأساسية) غير ممكن وفقاً للنصوص» القانونية التي أوردها الديوان في قراره. كذلك رأت الهيئة القضائية أن إبطال العقد يحقق «حماية مصالح الجيش اللبناني والدفاع الوطني». والأهم أن ديوان المحاسبة رأى وجوب إحالة الملف على النيابات العامة والجهات القضائية المختصة لتسمية المسؤولين عن مال الصفقة، «وتحديد المسؤوليات وإنزال أشد العقوبات القانونية بحقهم».

وقد أبلغ القرار إلى النيابة العامة في ديوان المحاسبة، كما إلى وزارة الدفاع، ويجب عليهما إبلاغ النيابة العامة التمييزية بالأمر، وهو ما ليس مبرّراً تأخيره حتى اليوم، رغم مضيّ أكثر من عام ونصف عام على وقوع الجرم بحق الجيش والأمن الوطني.

وزيرة الدفاع قررت عدم ترك القضية بيد الجيش، فتولّت التفاوض مع الشركة الصربية بهدف استرجاع الأموال التي سبق أن تقاضتها الشركة كدفعة أولى من قيمة الاتفاقية. لكن، في رأي قانونيين، إن التوصل إلى اتفاق من هذا النوع، وإعادة الأموال إلى لبنان والصواريخ الفاسدة إلى صربيا على نفقة «يوغوإيمبورت»، وفي حال تحققه، لا يعفي أحداً من الملاحقة الجزائية أمام القضاء، بتهم عديدة، أبرزها المس بالأمن الوطني.

(مروان بو حيدر)

بنك عوده

بنك عوده ش م ل
الرأسمال ل.ل. 992,879,819,050 مدفوع بتمامه
الأموال الخاصة المجتمعة ل.ل. 4,448,419,829,889
س.ت. 11147 بيروت - إدارة المصارف 56 - عضو في مجموعة عوده، لبنان

أعضاء مجلس الإدارة (كما في 31/12/2020)

السيدة سميرة سليم عوده	رئيس مجلس الإدارة - المدير العام
الدكتور جوزف سماحة عون	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد جاك دنى عوده	نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عماد ابراهيم بيطار	عضو
السيدة مريم ناجي الحكيم	عضو
السيد عبد الله ابراهيم الحسن	عضو
الدكتور نقولا صيقالي بيطار	عضو
السيدة شيرين رمزي عوده	عضو
السيد الياس الحلو سعد	عضو
مفوّضو المراقبة	BDO سمعان، بكداش وشركاهم (أعضاء جمعية)

الميزانيّة العموميّة المجمّعة والمدقّقة لعام 2020[1]

- استمرار حالة الضبابيّة المفرطة الناجمة عن الأزمة الماليّة المتمادية منذ 16 شهراً، في ظلّ استمرار غياب خطّةٍ وطنية واضحة للتعافي الاقتصادي والمالي.
- تفاقم هذا الوضع بسبب انتشار جائحة COVID-19، وانفجار مرفأ بيروت، واشتداد حالة الركود، والتضخّم المفرط، وبخاصّة تعدّد أسعار الصرف الذي ينذر بحدوث تغيّر مستقبلي في سعر الصرف الرسمي و/أو آليّة الصرف القانونيّة البديلة.
- ما يؤدّي الى استحالة قيام الإدارة بتقدير دقيق وموثوق للتأثير السلبي لهذه التطوّرات على البيانات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة المعتمدة، وما يترتّب عن ذلك من تعديلات على المركز المالي للبنك وحقوق الملكيّة، والتي من المتوقّع أن تكون كبيرة.
- ونتيجةً لذلك، أبدى مفوّضو المراقبة رأياً سلبياً حول دلالة البيانات الماليّة لعام 2020.

التقرير السنوي بما فيه البيانات الماليّة وإيضاحاتها وتقرير مفوضي الرقابة كما في 31 كانون الأوّل 2020 متوفر على bankaudi.com.lb

النتائج المجمّعة المدقّقة كما في نهاية كانون الأوّل 2020

وفقاً للمعايير الدوليّة للإفصاح المالي (IFRS)

بيان المركز المالي المجمّع

الموجودات	(القيم بملايين الليرات اللبنانية) 31/12/2020	31/12/2019
الصندوق ومؤسّسات الإصدار	19,486,210	23,169,519
الودائع لدى المصارف والمؤسّسات الماليّة	2,167,959	2,177,906
قروض للمصارف والمؤسسات الماليّة وإتفاقيات إعادة بيع	264,246	700,457
أدوات مشتقّات ماليّة	218,820	290,924
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	54,387	67,076
أدوات دين وموجودات ماليّة أخرى بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	337,680	314,006
منها: صافي التسليفات والقروض المصنّفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	7,124	18,157
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدّخل الشامل الأخرى	65,715	68,781
أدوات دين وموجودات ماليّة أخرى بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدّخل الشامل الأخرى	1,452,658	1,086,112
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	9,142,352	15,461,671
صافي التسليفات والقروض للتّهات المعثرة بالكلفة المطفأة [1]	108,200	140,489
المدينون بموجب قبولات	17,892	657,579
أدوات الدين بالكلفة المطفأة [2]	7,787,493	12,318,944
حصص ومساهمات في الشركات المرتبطة وفقاً للحقوق الخاصّة	113,923	121,139
أصول ثابتة ماديّة وحق استخدام الأصول المستأجرة	635,928	997,106
أصول ثابتة غير ماديّة	81,081	115,144
أصول مأجّرة إستيفاء لديون	203,160	289,909
أصول برسم البيع	9,493,147	-
موجودات أخرى	1,739,097	1,579,993
الشهرة	42,384	42,422
مجموع الموجودات	53,412,332	59,599,337

[1] بعد التدني المتبوعة لقيمة مقابل مخاطر بقيمة 9 مليار ل.ل.
[2] بعد تسديدات لأقل من تواريخ الزبائن بمبلغ 231 مليار ل.ل.

خارج الميزانيّة

	(القيم بملايين الليرات اللبنانية) 31/12/2020	31/12/2019
تعهّدات تمويل		
تعهّدات معطاة للمصارف والمؤسّسات الماليّة	201,855	663,645
تعهّدات للزبائن	2,126,797	3,873,428
تعهّدات ضمان		
تكفّل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسّسات الماليّة	24,751	91,892
تكفّل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسّسات الماليّة	123,281	657,633
تكفّل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	1,067,930	1,816,504
تكفّل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	24,166,942	31,326,640
عمليّات بالعملات الأجنبيّة		
عملات أجنبيّة للإستلام	5,014,511	7,673,136
عملات أجنبيّة للتسليم	5,112,141	7,657,324
تعهّدات على الأدوات الماليّة الآجل	6,248,790	5,556,425
حسابات الائتمان	1,728,409	3,428,141
خاضعة لتعليمات محدّدة	1,720,562	3,386,359
خاضعة لتوظيفات إستنسابيّة	7,847	41,782
موجودات حسابات إدارة الأموال	11,426,278	15,901,649
هيئات الاستثمار الجماعي	38,495	101,405
ديون الزبائن المدرجة المقفولة للتذكير على خارج الميزانية خلال الفترة	514,102	16,173

المطلوبات وحقوق المساهمين

	(القيم بملايين الليرات اللبنانية) 31/12/2020	31/12/2019
المطلوبات		
مؤسّسات الإصدار	4,024,308	5,651,962
المصارف والمؤسّسات الماليّة والاتفاقيات إعادة شراء	1,519,173	1,599,473
أدوات مشتقّات ماليّة	446,793	372,102
الودائع وحسابات الزبائن الحالية	32,290,695	44,336,560
ودائع وحسابات الهوّات المغربة	163,019	276,310
مطلوبات متمثلة بأوراق مضمونة أو ماليّة	115,588	192,561
تعهّدات بموجب قبولات	17,892	657,579
مطلوبات أخرى	531,019	656,267
مؤونات لمواجهة الأخطار و الأعباء	150,599	178,819
ديون مؤجلة و ما يماثلها	1,202,225	1,201,078
مطلوبات برسم البيع	8,502,601	-
مجموع المطلوبات	48,963,912	55,122,711
حقوق المساهمين - حصّة المجموعة		
الرأسمال - أسهم عاديّة	982,859	667,581
الرأسمال - أسهم تفضيلية وما يماثلها	10,020	10,020
علاوات إصدار الأسهم العاديّة	902,290	883,582
علاوات إصدار الأسهم التفضيليّة	894,480	894,480
العقدمات النقديّة المخصّصة للرأسمال	72,586	72,586
احتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونيّة و إراديّة)	2,209,661	2,025,201
احتياطات حرّة قابلة للتوزيع	17,270	433,057
الأدوات الرأسماليّة المعاد شراؤها	(9,190)	(9,190)
أرباح مدورة	767,489	1,466,788
فائض إعادة تقييم العقارات	337,059	338,024
عناصر الأموال الخاصّة الأخرى	(11,861)	(1,096)
فروقات تحويل العملات الأجنبيّة	(1,078,654)	(1,588,710)
عناصر الأموال الخاصة الأخرى المرتبطة بأصول برسم البيع	(587,877)	-
نتائج الدورة الماليّة	(225,147)	(912,177)
مجموع حقوق المساهمين - حصّة المجموعة	4,280,985	4,279,346
حقوق المساهمين - حصّة حقوق الأقلية	167,435	197,280
مجموع حقوق المساهمين	4,448,420	4,476,626
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	53,412,332	59,599,337

بيان الدخل المجمّع

	(القيم بملايين الليرات اللبنانية) 2020	2019
الفوائد والإيرادات المشابهة	3,265,948	4,292,237
بدل الضريبة على الفوائد	(270,864)	(235,140)
الفوائد والإيرادات المشابهة (بعد تنزيل الضريبة على الفوائد)	2,995,084	4,057,097
الفوائد والأعباء المشابهة	(1,666,771)	(2,652,250)
صافي الإيرادات من الفوائد	**1,328,313**	1,404,847
الإيرادات من العمولات	211,648	266,844
الأعباء من العمولات	(995,546)	(51,964)
صافي العمولات	**(783,898)**	214,880
صافي أرباح (خسائر) عمليّات الأدوات الماليّة المصنّفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	336,289	(12,173)
منها: صافي إيرادات فوائد	3,522	2,130
صافي خسائر الاستثمارات الماليّة	(139,489)	(177)
إيرادات تشغيليّة أخرى	27,349	21,928
مجموع الإيرادات التشغيليّة	**768,564**	1,629,305
مؤونة الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة	(262,688)	(1,826,314)
صافي الإيرادات التشغيليّة	**505,876**	(197,009)
أعباء المستخدمين وملحقاتها	(407,373)	(425,335)
مصاريف إداريّة وأعباء تشغيليّة أخرى	(230,120)	(269,001)
مخصّصات استهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادّيّة وحق استخدام الأصول المستأجرة	(64,558)	(72,810)
إطفاء الأصول الثابتة غير المادّيّة	(21,640)	(19,488)
خسائر أصول غير متداولة برسم البيع	(465)	(15,522)
مجموع الأعباء التشغيليّة	**(724,156)**	(802,156)
الخسائر التشغيليّة	**(218,280)**	(999,165)
حصّتنا في نتائج مؤسسات مرتبطة وفقاً للحقوق الخاصّة	330	9,275
صافي أرباح (خسائر) بيع أو استبعاد الموجودات الأخرى	10	(5,275)
النتائج قبل الضريبة	**(217,940)**	(995,165)
الضريبة على الأرباح	(100,575)	(48,974)
النتيجة بعد الضريبة	**(318,515)**	(1,044,139)
النتيجة بعد الضريبة للنشاطات المتوقّفة أو غير النصفية	100,255	136,451
النتائج الخاصّة	**(218,260)**	(907,688)
النتائج الخاصّة - حصّة الأقلية	6,887	4,489
النتائج الخاصّة - حصّة المجموعة	**(225,147)**	(912,177)
حصّة السهم العادي من الخسائر ل.ل	(413)	(2,289)
حصة السهم العادي من الخسائر الناتجة عن النشاطات العاديّة ل.ل	(596)	(2,631)

[1] أخذاً مسؤوليّة: تمّ نشر الأرقام المرفقة التزاماً بمتطلّبات النشر التنظيميّة للمصارف العاملة في لبنان. لا يجوز الاعتماد عليها في اتّخاذ القرار. وينبغي قراءتها بالاقتران مع المجموعة الكاملة للبيانات الماليّة والإفصاحات ذات الصلة كما هي منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك (يُرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2020).

قضية تهاوي سعر صرف الليرة أطبق على ما تبقى من الجامعة اللبنانية: عجز تام عن تنظيم مناقصات وشراء مستلزمات وصيانة معدات وتسديد عقود مصالحة للمتعاقدين والمدربين، وفي ضوء ذلك كله «استعدادات» لامتحانات ليس معروفاً ما إذا كانت الجامعة قادرة اساساً على إجرائها

الجامعة اللبنانية تلفظ أنفاسها: هل تُجرى الامتحانات؟ 9

فاتن الحاج

مع عزوف الشركات التي تتعامل مع الجامعة اللبنانية عن تسليم الأخيرة «البضاعة» التي تحتاجها، كالقرطاسية والأوراق والحبر والأجهزة الإلكترونية وغيرها من المستلزمات، على خلفية تذبذب سعر صرف الدولار، تبدو كليات الجامعة غير جاهزة لإجراء الامتحانات المقررة في حزيران المقبل.

مصادر في «اللبنانية» لفتت إلى أن الجامعة استخدمت العام الماضي أوراق مسابقات قديمة لطباعة أسئلة مسابقات الامتحانات. وشكّكت في جهوزية الكليات لاستقبال الطلّاب وفي القدرة المادية لهؤلاء على الانتقال إلى جامعتهم وإجراء امتحاناتهم، إضافة إلى أسئلة حول قبول الأساتذة بمراقبة الامتحانات إذا كانت قيمة أجر ساعة المراقبة تَقلّ عن سعر صفيحة بنزين، علماً بأن هؤلاء لم يقبضوا بعد مستحقات المراقبة والتصحيح عن العام الدراسي الماضي.

القرطاسية وأوراق الامتحانات والإفادات ليست كل أزمة الجامعة اللبنانية. القحط المالي و«تقزيم» الموازنة أطبقا على أنفاس هذه المؤسسة ويكاد يُجهز عليها بعدما أثّر في كل تفصيل فيها. «العتمة» وغياب الإنترنت وانقطاع خطوط الهاتف أمور «مالوفة»، خصوصاً في ما يحصل للمولدات ينسحب على معدات التصوير والمكيّفات التي تتوقف بمجرد أن يطرأ أي عطل فيها ويصبح تصليحها مستحيلاً. من المشاهد «المالوفة» أيضاً مناقشة أطروحة الدكتوراه من خلال أوراق يوزّعها الطالب على أعضاء اللجنة المشرفة، وليس بواسطة «البروجكتور»، لأن موعد المناقشة عادة بين العاشرة صباحاً والثانية بعد الظهر، حيث تكون الكهرباء مقطوعة.

> **لم تُدفع بعد مستحقات المراقبة والتصحيح عن العام الدراسي الماضي**

وفي عز الأزمة الوبائية، تفتقد كليات كثيرة، منذ أيلول الماضي، إلى عمال نظافة وحراس ليليين، بعدما اشترط مكتب التفتيش في الجامعة أن يكون العمال لبنانيين، ما أدى إلى صرف بعض العمال الأجانب، فيما غادر قسم منهم بعد انخفاض قيمة أجورهم التي لا تتجاوز 500 ألف ليرة شهرياً.

وحدهم الموظفون الإداريون يداومون، وبعض هؤلاء يشترون مواد التعقيم وأحياناً أدوات التنظيف على نفقتهم الخاصة، لأن الكلية غير قادرة على تأمينها لهم. تؤكّد إحدى الموظفات «أننا نحضر إلى الجامعة في كل أيام العمل، رغم الواقع الصحي والاقتصادي، وليس 50 في المئة بحسب قرار مجلس الوزراء، بحجة أن عددنا قليل، وإذا جرى تقسيمنا يتعذر تسيير المرفق العام. كما لم يُطبّق التعميم الذي صدر بشأن التحاق الموظفين بفرع الكلية القريب من المنزل للتخفيف من أعباء الانتقال، إذ إن العميد يطلب في كل مرة موظفاً بديلاً للموظف الذي ينتقل إلى الفرع الآخر». ولفتت إلى أن الموظفين الذين يصابون بكورونا يجرون فحص الـ PCR على حسابهم الخاص، رغم أن الفحص يجري في الجامعة!

تراجع سعر صرف الليرة هو ما أحدث «زلزالاً في الجامعة»، كما قال رئيسها فؤاد أيوب، «خصوصاً أننا قبل الأزمة وضعنا استراتيجيتنا الإداريـة والمالـية وفقاً للموازنة المرصودة للجامعة ومن دون انتظار مساعدة من أي جهة. اليوم لم يعُد بمقدور المديرين وأمناء السر تقدير قيمة السلف التي يطلبونها بالليرة اللبنانية، إضافةً إلى عزوف كل الشركات عن المشاركة في أي مناقصة تجريها الجامعة». يؤكد أيوب «أننا نحاول أن نبحث عن حلول، فقد طلبنا مثلاً نقل اعتماد من احتياط الموازنة يغطي تكاليف الامتحانات مع مراعاة زيادة 5 آلاف طالب عن العام الدراسي الماضي واعتماد سعر السوق 12200 ليرة مقابل الدولار».

وعزا عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء بحضور 50% من الموظفين واعتماد المداورة إلى «النقص الكبير في عدد الموظفين (هناك حاجة إلى 2303 موظفين بحسب المراسيم فيما احتياجات الجامعة أكثر بكثير)، فضلاً عن تراكم المعاملات الإدارية نتيجة جائحة كورونا». أيوب لفت إلى أن تطبيق المداورة مع بداية الجائحة لم ينجح، «وسنعتمدها مجدداً شرط تأمين حضور موظفين يومياً إلى القسم إلى جانب رئيس القسم، علماً بأن المداورة تكون بالموظفين وليس إقفال الكليات 3 أيام وفتحها يومين كما حصل سابقاً». وأشار، حول غياب عمال النظافة، إلى أن إدارة الجامعة «التزمت تطبيق القانون الذي يشترط أن تكون نسبة العمال اللبنانيين 50 في المئة وحصر التوظيف بالعمال اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين، كما أخذت بتوجيهات مكتب التفتيش الذي كشف تنفيعات في هذا الملف، أما غياب الحراس فسببه عدم إجراء مناقصات».

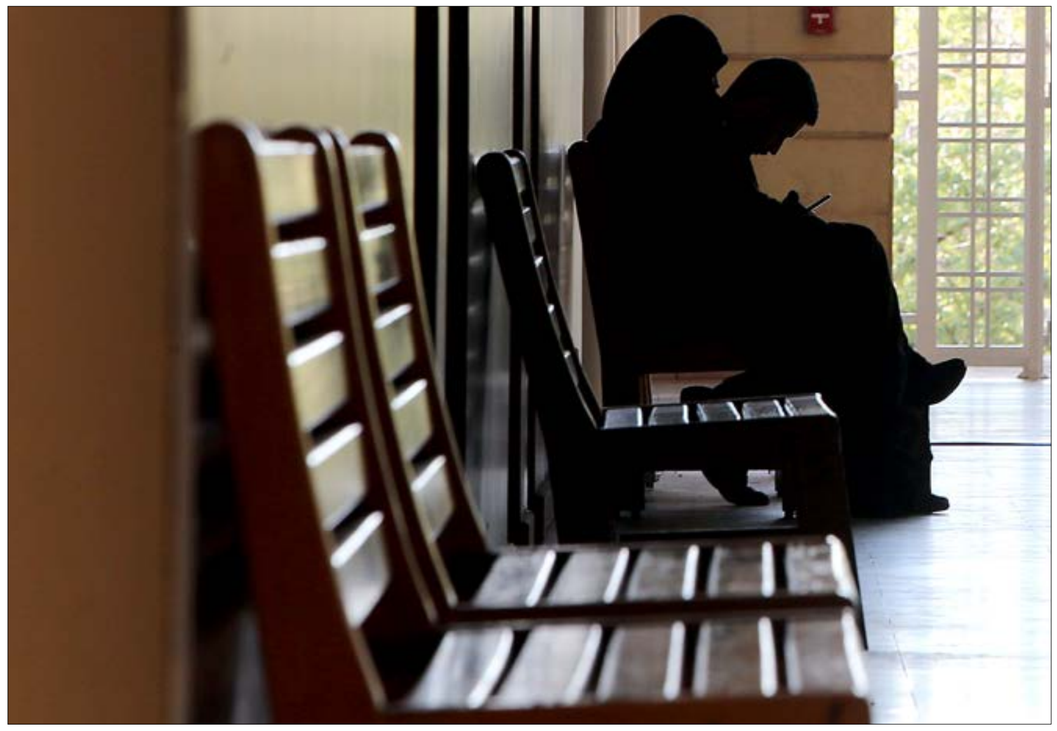
(هيثم الموسوي)

على أبواب الامتحانات: الطلّاب «مقطوعون من كور»!

يارا سعد

بعد تأجيل استمرّ أكثر من ثلاثة أشهر، أخيراً سيعود طلاب الجامعة اللبنانية إلى كلياتهم، لإجراء الامتحانات النهائيّة حضورياً. بين مواكبة المحاضرات «أونلاين»، والتحضّر لإجراء الامتحان وسط قلق من التقاط فيروس كورونا في القاعات، يجد عدد كبير من الطلّاب أنفسهم أمام السؤال الأهمّ: كيف سيدفعون ثمن الـ«كورات» والكتب والأوراق اللازمة للدرس؟

قبل سنتين، كان الطلاب يحصلون على كتبهم وأوراقهم من المكتبات الموجودة في الكلية، والتابعة في غالبيّتها لمجلس طلاب الفرع. ورغم أن أسعار الـ«كورات» المصوّرة كانت، ولا تزال، تساوي سعر الكلفة مع هامش ربح ضئيل، كان كثير من الطلاب يستعيرون المواد الورقية من زملائهم، ويصوّرونها في المكتبات الكبيرة خارج الجامعة توفيراً للكلفة. مع الأزمة الحاليّة، وارتفاع سعر الورق والحبر، لم يعد ممكناً التوفير في أيّ مكان، واضطر بعض المكتبات إلى التوقّف نهائيّاً عن «مهنة التصوير».

سابقاً، كان بعض أصحاب المكتبات يخجلون من طلب كلفة تصوير «ورقتين» من زبائنهم. «صوّرتُ 20 ألف ليرة. بعدها توقّفتُ عن تصوير الأوراق أو طباعتها بسبب غلائها»، تقول زهراء. فيما تشير مآلك إلى أنّ كلفة «كورات» الفصل الثالث وحده، من مكتبة الجامعة، بلغت 150 ألف ليرة، «أمّا كورات الفصل الرابع فلم أعرف بعد كم سعرها». ويؤكد طلاب آن كلفة تصوير كل الأوراق والكتب التي يحتاجونها تصل إلى مليون ليرة!

يدفع هذا كثيرين الى البحث عن «بدائل». روان لجأت إلى «الكور الإلكتروني» رغم أنّه «مزعج، فالأوراق أفضل كونها تتيح وضع الملاحظات والخطوط تحت المعلومات المهمّة، لكن لن أدفع ثمناً كبيراً لطباعة أوراق أستعملها قبل الامتحان فقط». أما محمّد فقد اختار نسخ المادّة التي يرسلها أساتذته على الأوراق بخطّ يده: «النسخ يرسّخ المعلومات في ذهني، ويجبرني على قراءة المادّة كاملة، كلمة بكلمة. صحيح أنّ العمليّة تحتاج إلى وقت طويل، لكنّها مفيدة جدّاً، وبعد الانتهاء من النسخ، أحتاج فقط إلى مراجعة المادّة، لأنني درستها معمّقاً عند نقلها». فيما لجأ بعض الطلّاب إلى زملائهم في الصفوف الأعلى لشراء «كورات» السنة السابقة منهم بسعر أرخص أو الحصول عليها مجاناً. ومع أنّ أساتذة بعض المواد يتغيّرون من سنة إلى أخرى وتتغيّر معهم «الكورات»، يقول أحد الطلاب: «العناوين الأساسيّة نفسها، والمعلومات لن تختلف، لأنّ المادّة نفسها، والدكتور لن يخترع شيئاً من عنده، وما ينقصني أدرسه من مجموعة الواتساب حيث تُرسل الدروس».

للوقوف على حال طلاب «اللبنانية»، يكفي الاطّلاع على مجموعة «واتساب» واحدة لطلاب أحد الصفوف في أيّ كلّيّة. فالمجموعات التي كانت تُعنى قبل الآن بتبليغات الإدارة الرسميّة، وتبادل الدروس والمحاضرات، تغصّ اليوم بصفحات مصورة للكتب و«الكورات»، المكتوبة بخطّ اليدّ أو المطبوعة، هرباً من كلفة الورق والحبر و«الكورات» والكتب... قبل أن يصطدموا بغياب الكهرباء وبطء الإنترنت.

مقالة

اللامساواة التربوية تبدأ قبل سن الثالثة
الطفولة المبكرة مرحلة تعليمية أخطر من أن تُترك لدور الحضانة! 9

تمارا الزين *

في خضمّ احتدام النقاشات التربوية التي فرضها التعليم عن بعد، خصوصاً تلك التي ركّزت على عدم الجهوزية التقنية أو التخبط في القرار التربوي وسوء التخطيط، بدا ملفتاً تغييب السؤال الجوهري، عما إذا كان نظامنا التربوي قد أُسّس أصلاً وفق رؤية تراعي مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص! والحديث هنا لا يرتبط فقط بالعدالة الجغرافية (بين المدن والأطراف) مثلاً، أو العدالة بين التعليم الرسمي والخاص (وداخل كل منهما)، أو العدالة الرقمية التي تم التصويب عليها من دون غيرها وكأن غيابها منفصل عن باقي تجليّات اللامساواة التي تحوم غالبيتها في فلك فوارق اجتماعية تكبّل مسار الإستحقاق والإرتقاء الاجتماعي.

التساؤل عن عدالة التربية والتعليم ليس جديداً، ويحاول عدد هائل من البحوث الإجابة عن فعالية المنظومات التربوية في تقليص التفاوت التعلّمي الناتج عن الأصل الاجتماعي. وتُلخّص استنتاجات دراسات عدة بالآتي : المدرسة بصيغتها الحالية لم تنجح في التخفيف من أثر الفوارق الاجتماعية بل إنها غالباً ما تكرّسها، وذلك، ببساطة، لأن ما يحدد مسبقاً النمط العام لأداء التلميذ التعلمي هي مرحلة الطفولة المبكرة، وهذه تقبع في آخر سلّم أولويات السياسات التربوية إن لم نقل خارجها تماماً، علماً بأنها المرحلة التي يطغى فيها أثر الرأسمال الثقافي للأسرة والذي يعزّز تراكم اللامساواة إن لم يتم تداركه مبكراً.

في كتاب «حرب الذكاءات»، يذكّر الكاتب بدراسة للباحث دايفيد غودمان يشرح فيها أن 84% من النخب الصينية حالياً كانت أيضاً ضمن نخب ما قبل الثورة الماوية رغم أن ثرواتهم صودرت عام 1949 وواجهوا صعوبات في تعليم أولادهم، هذا - برأيه - برهان على التأثير الطاغي للرأسمال الثقافي (اللامادي) للأسرة في تحديد مصائر أفرادها.

وفي دراسة فرنسية نشرها مجمع التفكير «تيرا نوفا» (Terra Nova) عام 2017، أشار الباحثون إلى أن ما سمعه طفل في الرابعة من عمره ينتمي لعائلة فقيرة هو أقل بثلاثين مليون كلمة مما سمعه طفل من عائلة ميسورة، كما أن ما يتقنه هو مرتين أقل، وهذا ما يؤدي لاحقاً إلى صعوبات في اكتساب القراءة، وما يفسّر أيضاً عجز المدرسة عن تصحيح هذا الفارق المهول. وذكر التقرير، في معرض اقتراحه للحلول، التجربتين الرائدتين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (Perry Preschool للأطفال بين 3 و5 سنوات وAbecedarian للأطفال بين 4 أشهر و5 سنوات)، اللّتين هدفتا إلى التثبت من أن تصحيح التفاوت ممكنٌ خلال سنوات الطفولة المبكرة. استمر التقييم العلمي الدقيق لأثر هاتين التجربتين على مدى عقود، وتمّ تتبّع الأفراد حتى سن الأربعين. وقد أتت النتائج مذهلة مقارنة بالمجموعة الضابطة: نجاح مدرسي أفضل، وصول إلى التعليم الجامعي، بطالة أقل، دخل أعلى، صحة أفضل، عرضة أقل للجريمة... جيمس هيكمان، الإقتصادي الحائز جائزة نوبل، والذي أجرى تحليلًا مفصلًا للتكلفة والفائدة من برنامج Perry Preschool (مقاربة إقتصادية - إجتماعية)، أكّد أنّ الإستثمار في التعليم يكون أكثر فعالية كلما كان مبكراً. فالمبالغ المستثمرة في إعادة التأهيل المهني ومحاربة التسرب والفشل الدراسي، كانت ستكون أكثر إفادة لو صُرفت على مبادرات فعّالة تستهدف الطفولة المبكرة. وفي هذه النقطة، يلاقي علم الأعصاب خلاصات هيكمان. فبحسب علماء الأعصاب يولد في كل ثانية لدى طفل عمره ثلاث سنوات مليون اشتباك عصبي، وهي الوتيرة التي تتلاشى مع العمر لتتدنى معها مطاوعة الدماغ (neuroplasticity) وبالتالي القدرة على التعلّم!

> **المدرسة بصيغتها الحالية لم تنجح في التخفيف من أثر الفوارق الاجتماعية بل غالباً ما تكرّسها**

في كل الأحوال، تُجمع هذه الدراسات على وجوب النظر إلى الطفولة المبكرة على أنها مرحلة تعليم قائمة بذاتها، وقد تكون الأهم، وعلى وجوب التركيز على جودتها التعليمية إذا ما أردنا أن نضمن تكافؤ فرص حقيقياً لجميع الأطفال. في لبنان، لا يجوز طبعاً الإسقاط الكامل لنتائج كهذه على واقعنا التعليمي بحكم اختلاف الظروف والعوامل المؤثّرة (خصوصاً عامل المحيط الإجتماعي)، إلا أن الحقائق العلمية تبقى سارية المفعول، أقلّه في ما يخص أدمغة الأطفال، إضافة إلى أوجه الشبه في تكريس دُور الحضانة والمدرسة (قبل سن 6 سنوات) للعمل فقط على النمو الحسّي والحركي والقليل من النمو العقلي وعلى التنشئة الاجتماعية للأطفال، وأيضاً في إهمال السياسات التربوية لمرحلة ما قبل سن الثلاث سنوات وتركها لاستنسابية دُور الحضانة (غياب دُور حضانة «عامة مجانية» في لبنان يزيد من حدة التفاوت). ما يفاقم مشكلاتنا التربوية في لبنان، إضافة إلى غياب القرار السياسي الرؤيوي، هو ضعف إنتاج البحوث التربوية بشكل عام، والتعاطي البحثي مع القضايا التربوية كأنها مجال معزول. بينما هي أكثر المجالات التي تتطلب مقاربات مناهجية وتقاطعاً مع الحقول المعرفية التي تتداخل في صلب العملية التعلمية كعلم الوراثة والتخلّق وعلوم الأعصاب والعلوم الإستعرافية على سبيل المثال، وصولاً إلى الذكاء الإصطناعي، ليس كهدف بذاته بل كأداة لتحسين التعلم... أضف إلى ذلك إن غالبية البحوث وأطروحات الدكتوراه المعاصرة إما تعيد تدوير مسائل مستهلكة لا ترقى لمستوى البحوث المبتكرة الإستشرافية، وإما تدّعي الإبتكار التربوي بينما هي تحصره بشكل هوَسي برقمنة التعليم، ما يفرغه تماماً من مضمونه الأشمل وأبعاده وغاياته.

حتى لو صحّت مقولة «أن المجتمع يغفر للمجرم ولا يغفر للحالم»، إلا أن من واجبنا أن نحلم ونطمح ونسعى، رغم من في سيلِ من الأزمات والكوارث، للإرتقاء بنقاش تربوي عميق، وللوصول إلى رؤية تربوية شاملة مسؤولة، وللتأسيس لعقدٍ تربوي جديد، بكل مكوناته السياسية والمؤسساتية والبشرية والبحثية ضمناً، ينبذ الحلول الترقيعية غير الجدية ويدفع نحو علاج جذري مستدام لآفات المنظومة التربوية، والتي من أهمها أنها ما زالت تهمل أهم مراحل التعليم وتعيد إنتاج اللامساواة الإجتماعية... بل وترسّخها أكثر وأكثر.

*مديرة برنامج منح الدكتوراه في المجلس الوطني للبحوث العلمية

تقرير

«حكم طنّوس» يستنفر النقابة: ينعكس سلباً على سلامة المرضى!

هديل فرفور

رفضاً للقرار القضائي الصادر عن رئيس محكمة استئناف الجنح في بيروت القاضي طارق بيطار المتعلق بقضية الطفلة إيملا طنوس، تُنفّذ نقابة الأطباء في بيروت بدءاً من اليوم، إضراباً احتجاجياً وتحذيرياً لمدة أسبوع يتم التوقف فيه عن العمل باستثناء الحالات الطارئة أو تلك التي لا يمكن تأجيلها.

قرار النقابة جاء عقب «اجتماع طارئ» عقده مجلسها، أمس، معلناً تنفيذ اعتصام رمزي أمام قصر العدل ظهر اليوم. وقرر المجلس زيارة وزيرة العدل لإيجاد «حل قضائي وعادل» من أجل السعي لإبطال مفاعيل الحكم قضائياً، مبقياً على جلساته مفتوحة لمتابعة القضية. وسبق اجتماع المجلس اجتماع عقده نقيب الأطباء في بيروت شرف أبو شرف مع رؤساء اللجان الطبية في المستشفيات خلص إلى «الإستنكار الشديد لهذا الحكم الخاطئ والجائر الذي ينعكس سلباً على مُستقبل الطبيب ويُهدّد الأمن الصحي للمواطن».

وكان بيطار قد أصدر حكمه في الخامس من الجاري في قضية الطفلة إيملا طنوس التي فقدت أطرافها عام 2015 بسبب خطأ طبي، وقضى بإلزام مُستشفى الجامعة الأميركية في بيروت ومستشفى سيدة المعونات في جبيل والطبيبين عصام. م. ورنا ش. بأن يدفعوا بالتكافل والتضامن للطفلة مبلغ تسعة مليارات ليرة بدل عطل وضرر ودخل شهري لمدى الحياة يُقدّر بأربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور، وبإلزام المحكوم عليهم بأن يدفعوا بالتكافل والتضامن مبلغ 500 مليون ليرة لوالد الطفلة و500 مليون ليرة لوالدتها بدل عطل وضرر.

وفيما رأت مصادر قانونية متابعة لملف القضية أن القرار يمثل انتزاعاً لحق المحاسبة وخطوة في تغيير نهج حماية الطبيب من شبهة الخطأ، معتبرةً أن «استنفار» الأطباء وتحركاتهم «الهستيرية» متوقعة لأنها تصب ضمن سياق حماية امتيازات الطبيب، اعتبرت النقابة أنه في حال وجود أخطاء طبية فإن الغرامة التي فرضها القضاء «مجحفة بحقّ من قاموا بكل ما بوسعهم لإنقاذ حياة الطفلة». ورأت النقابة أن مثل هذه الأحكام «سيؤدي إلى تهرّب الأطباء لاحقاً من معالجة الحالات الصعبة، وسيصبح بالتالي من الصعب وجود أطباء في الطوارئ أو في العناية الفائقة للاهتمام بالمرضى»، مُشيرةً إلى أن النقابة تعمل على درس الملف مجدداً، آخذة في الاعتبار أموراً لم تذكر في التقارير السابقة كالنظام الصحي العام ووضع الطوارئ والأطباء في المستشفيات، وكيفية نقل المريض من مستشفى إلى آخر.

أما اللافت في موقف النقابة فهو ربط القرار القضائي بتداعياته السلبية على سلامة المرضى! كيف؟ وفق منطق النقابة، فإنّ «مثل هذه الأحكام تدفع الأطباء وخاصة ذوي الخبرة العالية إلى التريّث وأحياناً إلى الامتناع عن المشاركة في الأعمال الطبيّة الخطيرة التي تتطلّب مهارة خاصّة خشية الإساءة إلى سمعتهم والقضاء على مستقبلهم، وهي، بمعنى آخر، تشيع التردّد والإحباط في أوساط الجسم الطبي وتنعكس انعكاساً سلبيّاً على سلامة المرضى»!

هذا الموقف الحادّ وإن بدا مفهوماً لجهة أنه «يتعارض كلياً مع المعايير الاقتصادية وخاصة أكثر (...) لأنها تتجاوز قدرات الفرقاء المحكوم بوجههم» على حدّ تعبير الأطباء، فإنه يبدو مُستغرباً لجهة «تحميله» وزر «سلوك» الأطباء في ما بعد، «وكأن في هذا الموقف رسالة مبطّنة تحمل تهديداً من الأطباء بضرورة عدم المساس باستقلاليّة عملهم وإن تخلّله أخطاء»، على حد تعبير المصادر القانونية نفسها.

على الغلاف

تتّجه الأنظار، اليوم الإثنين، إلى مدينة القدس المحتلّة، حيث يستعدّ الفلسطينيون لمواجهة أكبر الخطوات الاستفزازية المتواصلة منذ بداية شهر رمضان في المدينة. خطوةٌ بدت واضحةً أمس إرادةُ العدو التخفيف من وقعها، توازياً مع توجيهه بتهدئة ملفّ حيّ الشيخ جرّاح مؤقّتاً، خشية تدحرج الأحداث إلى انتفاضة شاملة، تجرّ بدورها تصعيداً عسكرياً مع قطاع غزة، الذي ينصبّ الاهتمام الإسرائيلي عليه، في ظلّ توثّب دقيق ومدهش تُظهره فصائل المقاومة هناك. هكذا، تجد إسرائيل نفسها بين خيارَين أحلاهما مرّ: إمّا تهدئة مؤقّتة ستكون لها تداعيات خطيرة على الأمد البعيد، وإمّا اشتغال على النتائج الاستراتيجية سيكون له ثمنه أيضاً. راهناً، والظاهر إلى الآن، أن الكيان العبري يحاول الوقوف بين بين، من دون ضمانات بأن توتّي سياسته تلك أُكُلها

ساعات حاسمة أمام المقدسيين
المقاومة تُهندس ردّها

غزة ـ **الأخبار**

مع اقتراب الساعة الصفر اليوم الإثنين، يستعدّ الفلسطينيون لمواجهة أكبر الخطوات الاستفزازية في المدينة المقدّسة، في وقت تحاول فيه سلطات الاحتلال خفْض مستوى التوتّر عبر إعلان تأجيل قرار المحكمة العليا بخصوص منازل الفلسطينيين في حيّ الشيخ جرّاح، ودرْس إمكانية إلغاء مسيرة المستوطنين المهادنة إلى اقتحام المسجد الأقصى. وبعد مصادمات عنيفة جرت في ثلاثة مواقع في مدينة القدس المحتلّة أمس وأوّل من أمس، خلال إحياء ليلة القدر داخل الحرم وأمام باب العمود وفي حيّ الشيخ جرّاح، واصلت سلطات العدو تعزيز قواتها في المدينة، لكنها فشلت في تقليص عدد المصلّين داخل الحرم أو إنهاء وقفات التضامن مع أهالي المنازل المهدّدة بالمصادرة. كذلك، اندلعت، أمس، عدّة اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في بلدة العيساوية، أدّت إلى إصابة ثلاثة جنود من شرطة الاحتلال بعد حملة اعتقالات شنّتها الشرطة ضدّ الشبّان الفلسطينيين، فيما أصيب 5 فلسطينيين بجروح مختلفة.

وفي وقت جدّد فيه الناطق باسم الذراع العسكرية لـ«حماس»، أبو عبيدة، تهديدات رئيس أركان «كتائب القسّام»، محمد الضيف، للعدو على خلفية ما يجري في القدس، علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، أن فصائل المقاومة في قطاع غزة حدّدت يوم الإثنين وما ينتج عنه موعداً لحسم الموقف في شأن تصعيد الردّ على الاحتلال، والذي بدأ منذ عدّة أيام بتفعيل الأدوات الخشنة على طول حدود القطاع، فيما يُتوقّع أن يكون الردّ الأكبر بعد هذا الموعد، وفق مشاورات متواصلة تُجريها فصائل المقاومة وأذرعها العسكرية. وعلى إثر التهديدات الفلسطينية، انتقل الاحتلال إلى خطوات هادفة إلى خفض منسوب التوتّر في مدينة القدس، خوفاً من تحوّل ما يجري إلى انتفاضة فلسطينية عارمة، ودخول المقاومة في غزة على خطّها، والانجرار إلى مواجهة عسكرية، وتصاعد الضغوط الدولية والعربية لوقف ما يجري في المدينة المقدسة، وهو ما تمّت مناقشته خلال عدّة جلسات تقدير موقف عُقدت في مقرّ وزارة الحرب "الكيرياه"، أوّل من أمس، وحضرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الجيش بيني غانتس، ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي، وقادة "الموساد" و"الشاباك" والشرطة والمستشار القانوني في دولة الاحتلال، بحسب صحيفة "معاريف" العبرية.

> **حدّدت فصائل المقاومة في قطاع غزة يوم الإثنين وما ينتج عنه موعداً لحسم الموقف**

وبعد جلسة تقدير الموقف، أُوعز إلى المستشار القضائي في حكومة الاحتلال بالبحث عن وسيلة قانونية لتأجيل قضية "الشيخ جرّاح"، وهو ما تمّ مساء أمس عندما أعلنت المحكمة تأجيل بتّ القضية إلى الـ30 من الشهر الحالي، فيما فُوّض إلى شرطة الاحتلال تقدير الموقف بشأن مسيرة المستوطنين الهادفة إلى اقتحام الحرم القدسي عبر باب العمود، وإقامة صلوات تلمودية داخل المسجد الأقصى لأكثر من 2000 مستوطن. ويقضي التفويض بدراسة الوضع كلّ عدّة ساعات، وتقدير إمكانية تنظيم المسيرة أو تقليل عدد المشاركين فيها أو تأجيلها أو إلغائها لمنع تصاعد الأحداث، في ظلّ حالة الشحن الكبير التي يعيشها الفلسطينيون، والمقدسيون منهم خاصة. وتعرّضت دولة الاحتلال لضغوط دولية وعربية خلال اليومين الأخيرين، بما في ذلك إصدار بيان من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يطالب إسرائيل بـ«ضبط النفس» ووقف ما يجري في مدينة القدس، إضافة إلى بيانات الدول العربية والدول المُطبّعة مع الكيان، وهو ما دفع رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، إلى الإعراب عن رفض حكومته للضغوط الممارَسة عليها في شأن عدم الاستيطان في المدينة، قائلاً: "للأسف، هذه الضغوط تتزايد في الآونة الأخيرة، أقول لأصدقائنا في العالم، إن لكلّ دولة الحق في البناء في (عاصمتها) وكذلك نحن، هذا ما فعلناه وهذا ما سنواصل القيام به".

وفي الضفة الغربية المحتلة، تواصلت الاشتباكات مع الاحتلال في عدّة مناطق، في وقت قرّر فيه رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، تعزيز قوّاته في الضفة الغربية بثلاث كتائب، تُضاف إلى أربع كتائب تمّ نشرها أخيراً، بهدف مضاعفة الجاهزية، خصوصاً في مناطق التماس، وبذلك يصل مجموع كتائب جيش الاحتلال المنتشرة في الضفة إلى تسع، في كلّ منها 400 جندي، بمجموع يصل إلى 3600. وفي قطاع غزة، قصفت مدفعية العدو موقعاً للمقاومة جنوب القطاع فجر أمس، بعد إطلاق صاروخ تجاه مستوطنة "أشكول". وترافق ذلك مع تواصُل عمليات إطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة، ما تسبّب في أكثر من 40 حريقاً في مستوطنات غلاف غزة، خصوصاً في ظلّ ارتفاع درجات الحرارة، والتي صعّبت عمليات إطفاء الحرائق من قِبَل الاحتلال. وليلاً، تواصلت عمليات الإرباك الليلي على طول حدود قطاع غزة، الأمر الذي اشتكى منه مستوطنو الغلاف، الذين عاشوا ليلة مليئة بالانفجارات والاهتزازات، فيما تمّ إيقاف حركة القطارات في المنطقة الجنوبية لوصول النيران إلى طريقها.

أوعز إلى المستشار القضائي في حكومة الاحتلال بالبحث عن وسيلة قانونية لتأجيل قضية «الشيخ جرّاح» (أ ف ب)

وبينما أعلن جيش العدو إغلاق بحر قطاع غزة بالكامل ردّاً على إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة، تعالت التهديدات الإسرائيلية للقطاع، على لسان نتنياهو الذي حذّر من أن الجيش سيردّ بقوة على أيّ عمل عسكري صادر من غزة، فيما أشار وزير الاستخبارات، إيلي كوهين، إلى وجود جهد موسّع من قِبَل «حماس» لإشعال الوضع، ولذلك «نحن جاهزون على جميع الجبهات - الجيش والشاباك وكذلك الشرطة - إنني أنصح حماس بألّا تجرّبنا». كذلك، نقلت «إذاعة الجيش» عن رئيس هيئة الأركان توجيهه بالاستعداد لعملية عسكرية كبيرة في القطاع. وشملت الأوامر، التي صدرت في أعقاب اجتماع عقده كوخافي مع رؤساء مستوطنات غلاف غزة، تحديث بنك أهداف سلاح الجو، إضافة إلى تعزيز منظومة القبّة الحديدية في المنطقة الجنوبية.

على المدى الطويل، يُعدّ من ناحية الاحتلال سلاحاً «خارقاً للتوازن» من شأنه أن يحدّ من قدرة تل أبيب وسطوتها وخططها لتهويد مدينة القدس. كما أنه قابل أيضاً للتطوّر، إن أحسن الفلسطينيّون استخدامه، ليس في القدس المهدّدة بشكل دائم فقط، بل أيضاً في الضفة الغربية حيث القضم والضمّ ومصادرة الأراضي. وهو بدوره مستوى آخر من التهديد، تخشى إسرائيل أن تصل إليه، وهي معنيّة بأن تحول دونه.

إلى أين سيتّجه القرار؟ هل تُفضّل إسرائيل المصلحة الآنية مع فوائدها المباشرة، أو منع التهديد على المدى الطويل؟ إشكالية يصعب الجزم بإجاباتها، وإن كان الاحتلال سيسعى، على الأرجح، إلى إصدار قرارات مخلوطة من هذا وذاك، تهدف إلى تقليل الخسائر ما أمكن، عبر قرارات انكفائية غير حاسمة، وفي الوقت نفسه تَحول، ما أمكن أيضاً، دون تداعيات وخسائر استراتيجية على المدى الطويل. بالطبع، النتيجة، والحال هذه، تعني قرارات سيّالة جدّاً وصعبة التحقيق لتناقضها، وهنا معضلة صاحب القرار في تل أبيب، والتي أدّت إلى تقاذف الاتّهامات بين المسؤولين وإلى مواقف ومطالبات متضاربة بتحمّل المسؤولية بين المؤسّسات المرتبطة بالقرار، وهو ما انعكس في الإعلام العبري، الذي أجاد سوقَ الاتهامات بدوره، ليُحمّل الفشل لكلّ القوس السياسي والأمني، بدءاً برئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي، وصولاً إلى أصغر شرطيّ نفّذ قرارات الشرطة في باب العمود. وكما هي العادة في إنضاج ظروف مساعدة لإنجاحه، سواء عبر إيجادها أو استغلال وجودها كما هي حال اصطفاف غزة عسكرياً إلى جانبهم، من شأنه أن يتحوّل إلى سلاح قادر على تثبيت الحقوق وحمايتها ومنع إسرائيل من الاستيلاء عليها. وهذا التهديد، تمهيد كفة المعركة، التي لم تنته بعد، إلى مصلحتها (أ ف ب)

إسرائيل نحو انكفاء «مشروط»
اتّحاد القدس وغزة خطر داهم

يحيى دبوق

في اليوم الذي أعقب التصعيد في القدس والحرم القدسي، كما اليوم الذي يسبق تصعيداً متوقّعاً بمستوى أعلى في الأيام المقبلة، تراشق اتهامات بين إسرائيل وبحث في أخطائها. بعبارة أخرى، تُعلن إسرائيل وتقرّ بأنها فشلت في معالجة «احتجاجات» المقدسيين التي تسبّبت هي بها، وباتت تبحث الآن عن تقليل مستوى خسائرها، ومنْع الفلسطينيين، إن أمكن، من تحويل هذا الفشل إلى سلاح يُرفع في وجهها، لتثبيت حقوقهم، وإفشال مساعيها التي لا تنتهي في سلبها منهم. احتجاجات القدس هي إعادة تذكير لمَن يتناسى، بأن الاحتلال، وإن علت قدرته وسطوته، يخضع لمعادلة تتكاثف فيها القوّة العسكرية وإرادة استخدامها ــ وإن لم تُستخدم فعلياً ــ مع الاتحاد البيني لدى الفلسطينيين ووضعهم الانقسام الجغرافي جانباً، وكذلك المثابرة في إشعال الاحتجاج للوصول إلى تفشيل المساعي الإسرائيلية. والحديث هنا عن القدس، التي تُعَدّ «قدس أقداس» الاحتلال، ويعتبر السعي إلى طرد الفلسطينيين منها بالقوّة أو بالإغراء وما بينهما واحداً من استراتيجياته المفعّلة منذ أن احتلّت المدينة قبل عشرات السنين، وهو معنيّ بأن لا يسمح بإعلاء كلمة الفلسطينيين وعرقلة مخطّطاته، ما أمكنه ذلك.

> **الاحتجاجات ما كانت وحدها لتعطي نتائج طيّبة لولم تكن القدرة العسكرية للمقاومة مفعّلة**

وإن كان فشل إسرائيل في الجولة الحالية واضح المعالم ويمكن تقديره، إلا أن إعلان انتصار الفلسطينيين لها لا يزال مبكراً أيضاً، على رغم أن كفّة المعركة، التي لم تنتهِ بعد، تميل إلى مصلحتهم، مع ذلك، فإن لِما يجري، كما هو إلى الآن، نتائج محقّقة، ومنها ما يمكن أن يُبنى عليه لحفظ حقوق الفلسطينيين، ومنها ما يُمكّنهم من فرض إرادتهم على الاحتلال لاسترجاع أخرى، إن أحسنوا استخدامها. وكما هو واضح، يتجاذب قرارَ إسرائيل اتجاهان، في ظلّ مساعيها إلى فرض الهدوء ومنْع التسبّب بمستويات أعلى من التصعيد، وفي كلّ اتجاه فرصة وتهديد تختلف معقوليّتهما باختلاف القرارات التي يمكن أن تُتّخذ على أساسهما. يستند الاتجاه الأول إلى فكرة أن تمتنع إسرائيل عن استفزاز الفلسطينيين، عبر إجراءات تتراجع فيها عن قرارات اتّخذتها، أو تحدّ منها، سواء في ما يتعلق بإخلاء بيوت في حيّ الشيخ جرّاح، أو الحدّ من حركة المقدسيين تجاه الحرم القدسي ومداخله، وفي الاتجاه نفسه، تمنع، أو في حدّ أدنى، تُقلّص اندفاعة المستوطنين وفعالياتهم في ما يُسمّى «يوم القدس» (الإسرائيلي). قرارات كهذه، ذات طبيعة انكفائية، إنما تأتي نتيجة ضغط فلسطيني، وهي من شأنها أن تنهي أو تحدّ بمستوى كبير من التصعيد، ما يؤدي إلى تحقيق مصلحة آنية ملحوظة للاحتلال، وخصوصاً أن الأخير يجد نفسه محتاجاً إلى الهدوء في ظرف ضاغط جدّاً، سواء داخلياً أو خارجياً، بعدما استدعت الاحتجاجات سلسلة إدانات خارجية، حتى من جهات عربية خليجية اصطفّت إلى جانب إسرائيل في الفترة الأخيرة.

على أن هذا الانكفاء لا يُعلم إلى أين سيصل، وخاصة أن المسألة لم تُعَد تتعلّق باحتجاجات مقدسية ضاغطة على إسرائيل فقط، بل باحتمالات التصعيد العسكري مع قطاع غزة، حيث القدرة على الإيذاء، مع إمكانات مرتفعة جدّاً للتسبُّب بجولة قتالية قد تتحوّل إلى تصعيد عسكري شامل. إلا أن ما يقابل تلك المصلحة الآنية (وها هنا الاتجاه الثاني) هو التهديد الكامن في سياقها، والمتمثّل في تلمّس الفلسطينيين حقيقة أن المثابرة على فعل الاحتجاج، مع فقط، بل أيضاً في الضفة الغربية وإسرائيل، للنجاح ألف أب، وللفشل ألف أب آخر.

لدى الجانب الفلسطيني، يُسجَّل لفصائل المقاومة في غزة تموضعها العسكري الذي يؤثّر في الاحتلال وفي اتجاهات قراراته، حتى من دون استخدام فعلي للقوة، وهو ما جعل الانكفاء مطروحاً بقوة على طاولة القرار في تل أبيب، فيما البحث الآن، كما يبدو، يدور حول شكل هذا الانكفاء وإخراجه. والملاحَظ أن تموضع الفصائل عسكرياً لم يكن متسرّعاً، بل مواكباً للوضع الميداني في القدس، مع توثّب لاستخدام القوّة إن لزم الأمر، من دون ردّة فعل غير متساوقة مع الميدان، ما يمنع التدحرج نحو تصعيد يمكن أن يتسبّب بمواجهة، تُرحّل القدس عن صدارة الاهتمام وتلجم تلقائياً الاحتجاجات. وعلى رغم أهمية احتجاجات المقدسيين وعِظَم تضحياتهم، إلّا أن الاحتجاجات ما كانت وحدها لتعطي نتائج طيّبة في وجه الاحتلال، لو لم تكن القدرة العسكرية للمقاومة في غزة مصطفّة ومفعّلة ومتوثّبة إلى جانب المقدسيين، الأمر الذي يُفقد الاحتلال فاعلية أدوات قمعه المعتادة، لاتصال الاحتجاجات بعوامل قوة رديفة تخشاها إسرائيل، وتعمل على الحؤول دونها، وإن عبر انكفائها.

اليمن

مبادرات صنعاء لا تلقى آذاناً: الرياض ماضية في معاقبة الأسرى

جدّدت صنعاء، أخيراً، عروضها على الرياض لإبرام صفقة تبادل شاملة على قاعدة «الكلّ مقابل الكلّ»، إلى جانب أسرى حركة «حماس» المحتجزين لدى النظام السعودي. إلّا أن ردّ المملكة جاء ليضيف طبقة تعقيد إضافية إلى هذا الملفّ الإنساني، الذي يبدو أن ثمّة إصراراً سعودياً ـ أميركياً على استغلاله حتى اللحظة الأخيرة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

مع سقوط ملفّ الأسرى والمعتقلين من أجندة المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، أخيراً، وانتقاله إلى حالة الجمود، جدّدت حكومة صنعاء دعوتها التحالف السعودي ـ الإماراتي وحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، إلى عقد صفقة شاملة لمناسبة شهر رمضان، حتى إنها ضاعفت العرض المُقدَّم إلى الجانب السعودي، بالإفراج عن أسراه من ذوي الرتب العسكرية الرفيعة، إضافة إلى طيارَين حربيّين، في مقابل الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين من حركة «حماس». لكن السلطات السعودية رفضت كلّ تلك المبادرات المتجدّدة، وآخرها مبادرة عضو «المجلس السياسي» في حركة «أنصار الله»، محمد علي الحوثي، للإفراج عن الأسرى من كلّ الأطراف مع اقتراب عيد الفطر. تعنّتٌ سعودي تصاعد بوضوح منذ دخول المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، على خطّ الأزمة، وبعد فشل مفاوضات «عمّان 3» في إحداث أيّ اختراق. وعلى رغم رفض صنعاء المساومةَ في هذا الملفّ الإنساني، يحاول الجانبان الأميركي والسعودي استغلاله كورقة ضغط سياسية علّه يحقّق ما عجز الخيار العسكري عن تحقيقه طيلة السنوات الماضية.

وأطلقت صنعاء، منذ مطلع الشهر الماضي، أكثر من مبادرة لإنهاء معاناة الأسرى والمعتقلين، داعيةً «التحالف» إلى التعاطي مع هذا الملفّ من منظور إنساني، بعيداً عن الملفّات السياسية والعسكرية. وعلى رغم إشادة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» بتلك المبادرات، وإبدائها استعدادها الكامل لإبرام صفقة شاملة، إلّا أن مكتب غريفيث، وبصفته المنسّق بين كلّ الأطراف، تجاهلها. ويرى مراقبون أن التعاطي الأممي السلبي يتّسق مع التوجُّه الأميركي الجديد الذي يعتمد على تحويل كلّ الملفّات الإنسانية إلى أوراق ضغط لفرض تسوية سياسية تُخرج السعودية من ورطتها في اليمن. وفي آخر المواقف الصادرة عن صنعاء، أكدت «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى»، على لسان رئيسها عبد القادر المرتضى، الاستعداد الكامل لتبادل على قاعدة «الكلّ مقابل الكلّ». وأشار المرتضى إلى أن «اللجنة تواصلت مع مكتب المبعوث الأممي حول مبادرتنا، وطلبت منه وضع الآليات التنفيذية لإجراء التبادل الشامل، وما زلنا ننتظر ردّ الطرف الآخر»، موضحاً أن «الطرف السعودي لا يريد تبادلاً كاملاً للأسرى، بل يريد اتفاقاً يشمل السعوديين فقط». وعلمت «الأخبار»، من مصادر حقوقية، أن حكومة صنعاء سمحت لـ«اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، الشهر الماضي، بزيارة السجون حيث تحتجز الأسرى، كما سمحت لذويهم بزيارتهم، فيما رفضت حكومة هادي دخول «الصليب الأحمر» سجونها، وهو ما عدّته «لجنة شؤون الأسرى» دليلاً على عدم جدّية قوى العدوان في إتمام التبادل. وفي الإطار نفسه، أفادت اللجنة بتعرّض الأسير حميد حمود أبو حلفة للتعذيب حتى الموت في سجون ميليشيات حزب «الإصلاح» في مدينة مأرب، كاشفةً عن تسلّم الأسير أبو حلفة جثّة هامدة، وذلك أثناء تنفيذ صفقة تبادل الأسبوع الماضي.

وفي ظلّ انسداد أفق التفاوض بين صنعاء وحكومة هادي وفق «اتفاق استوكهولم» حول ملفّ الأسرى، اتّجهت «لجنة شؤون الأسرى» نحو مسار التفاوض المحلّي عبر وسطاء قبليين لإبرام صفقات تبادل مع الأطراف الموالين لـ«التحالف»، إلّا أن الأخير تعمّد وضع عراقيل أمام تلك الصفقات التي نجحت، في السنوات الماضية، في الإفراج عن مئات الأسرى. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر مطّلعة أن حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، تلقّت توجيهات سعودية صارمة، مطلع آذار/ مارس الماضي، بعدم الدخول في صفقات تبادل مع حكومة صنعاء، وهو ما أعاق أكثر من 10 صفقات كانت تشمل 700 أسير من الطرفين. وبذلك، تراجعت عمليات التبادل التي تجري عبر وسطاء محليين، في خلال شهر رمضان، إلى عمليتَين فقط، أُفرج فيهما عن نحو 20 أسيراً من الطرفين.

> **جدّدت «أنصار الله» دعوتها إلى الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين**

وبالنسبة إلى عروض صنعاء في شأن المعتقلين الفلسطينيين من قِبَل النظام السعودي، أكد زعيم «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، قبل أيام، أن «أنصار الله» بذلت جهداً كبيراً، وعرضت على النظام السعودي خيارات عديدة للإفراج عن هؤلاء المعتقلين، لكنه امتنع. وأضاف الحوثي أن «النظام السعودي اختار لنفسه أن تبقى عملية خطفه للفلسطينيين من حركة حماس وصمة عار وشاهداً على عمالته وخيانته ودليلاً على تودّده للعدو».

السعودية

احتفل الجيش «السلماني» الإلكتروني، أوّل من أمس، بالذكرى الرابعة لبيعة محمد بن سلمان ولياً للعهد. وهو لمّا يزل يواجه معارضة قوية داخل الأسرة الحاكمة، من دون أن تسعفه الإمكانات الكبيرة التي أتيح له توظيفها خلال سنوات حكمه، في إخمادها. مراوحةٌ تفتح الباب على سيناريوات غير مُبشّرة للأمير الشابّ، خصوصاً بعد وفاة سلمان، حيث سيرتفع غطاء رئيس يتظلّل به ولي العهد في حربه على خصومه ومنافسيه

حُكم ابن سلمان لا يستقرّ: المنافسون يتربّصون

حسين إبراهيم

منذ تولّيه ولاية العهد قبل أربع سنوات، لم يُفوّت محمد بن سلمان فرصة لاستهداف عهد الملك الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، سواء بسياساته، وخاصة الاقتصادية، أو بأشخاصه، لأسباب هي خليط بين الكراهية الشخصية للراحل، وبين دواعي ضرب التسلسل الطبيعي للوراثة، والذي كان يجري التحضير له للانتقال من جيل الأبناء إلى جيل الأحفاد. لقد تمّ دفع عدد من المرشّحين البارزين من أبناء الملوك الذين توالوا على الحكم بعد عبد العزيز آل سعود، من الصفوف الأمامية للسلطة، بعدما استثمر فيهم أبناؤهم الكثير عبر السنوات، ليكونوا شركاء في سلطة تقوم في الأساس على التراضي، وتحافظ على وحدة الأسرة المكوّنة من عدّة آلاف من الأمراء، وعلى استمرارها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، حضر وزارة الداخلية في بيت نايف الذي تولّى ابنه محمد لاحقاً ولاية العهد، ووزارة الدفاع في بيت سلطان، ورئاسة الحرس الوطني في بيت عبد الله عبر متعب، وتخصيص مناصب كثيرة أخرى لبعض إخوانهم وأبناء عمومتهما.

لم يكن لمحمد بن سلمان أيّ حظ في الوصول يوماً ما إلى العرش، ولا حتى إلى الصفوف الأمامية، ضمن هذا الترتيب، لولا الانقلاب الذي دبّره مع أبيه، بمساعدة دونالد ترامب وصهره جارد كوشنر، ومحمد بن زايد. هكذا، بدأ ابن سلمان في تحويل السعودية إلى سجن كبير للمنافسين من أبناء العمومة أولاً، ثمّ لعدد كبير من رجال الدين النافذين والناشطين المدنيين، ممّن أبدوا رأياً مخالفاً في خطبة أو تغريدة أو تصريح، ونالوا عقوبات قاسية للغاية أو حتى جرى إخفاؤهم قسراً، ولو كانوا في الأساس من غير المعارضين لحكم آل سعود، بل حتى ممّن قاموا بأدوار رئيسية في مساعدة الحكم على هزيمة تنظيمَي «القاعدة» و«داعش» داخل المملكة، من أمثال الداعية سلمان العودة، الذي يواجه احتمال الحكم عليه بالموت، بسبب تغريدة دعا فيها إلى التوافق بين ولاة الأمر لحلّ الخلاف بين قطر ورباعي المقاطعة السابقة.

هل سيستطيع ابن سلمان المحافظة على تماسك حكمه من دون دعم جزء كبير من الأسرة، وفي ظلّ صراع مع معظم مكوّناتها؟ هل سيتمكّن من استمالة جزء منها إلى صفّه بفضل موقعه كقابض على السلطة؟ أم أن المواجهة بينه وبين مَن بقي من أعمامه على قيد الحياة، وأبنائهم، ستطول وستترك آثارها على مؤسّسة الحكم السعودية، وربّما على المملكة نفسها؟ ثمّة عناصر قوة راجحة لدى ابن سلمان، أهمّها اثنان: الأول قدرته على التحكّم بمقدّرات البلد الهائلة، واستخدامها لشراء الولاءات، ولتأديب المعارضين، وهو يفعل ذلك؛ والثاني خوف الرعاة الأميركيين من تشجيع صراع مفتوح على السلطة في المملكة، ينتج منه دخول أطراف دولية منافسة على الخطّ سعياً إلى الحصول على حصص، ما يؤثّر على مصالحهم سلباً.

لم يحقّق ابن سلمان أيّ تقدم في الحصول على مزيد من التأييد داخل الأسرة (أ ف ب)

في المقابل، أدّت حملة القتل والإخفاء القسري والأحكام القاسية بالسجن، والمشفوعة بمُدد مماثلة من منع السفر، إلى قيام معارضة قوية ومنظّمة، للمرّة الأولى في تاريخ المملكة، داخل الأسرة وخارجها، وداخل البلاد وخارجها، لها أحزابها ورموزها ووسائل إعلامها، وهي في جانب منها تحالف موضوعي بين أفراد في الأسرة ومنشقّين عنها، وبين بعض أصحاب التوجّهات «الإخوانية» و«السلفية»، ممّن جمعتهم مصيبة حكم ابن سلمان. والملاحَظ أن ثمّة مؤشّرات إلى أن المعارضة السعودية تتلقّى دعماً من الدول المضيفة، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، سواء في ما يتعلّق بالمعلومات الدقيقة التي يملكها أفرادها، أو بواقع أن عدداً منهم يتجرّأ على توجيه انتقادات لاذعة إلى سياسات ولي العهد، أو حتى السخرية منه شخصياً، على رغم أن لهم أشقاء أو أبناء معتقلين في السعودية. هذا ما يفعله، مثلاً، المعارض عمر الزهراني المقيم في كندا، والذي قال في آخر ظهور له على «يوتيوب» إنه يملك معلومات عن أن الوفد الأميركي الذي زار السعودية أخيراً ضمن جولة خليجية، طالب ابن سلمان بإطلاق سراح محمد بن نايف وأحمد بن عبد العزيز، وابن وابنة سعد الجبري، الذراع اليمنى لابن نايف، متوقّعاً إطلاق سراح ابنَي الجبري قريباً. كذلك، يدلي بعض المعارضين بإفادات أمام الكونغرس بصورة منتظمة. لكن التطوّر الرئيسي في مسار تنظيم المعارضة كان تأسيس «حزب التجمّع الوطني» في أيلول/ سبتمبر الماضي، بقيادة الضابط السابق في سلاح الجو، يحيى عسيري، مع آخرين مقيمين في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، ومنهم مضاوي الرشيد، وعبد الله العودة، والزهراني، وسعيد بن ناصر الغامدي.

في المقابلة الأخيرة، بدا أن ابن سلمان لم يُحقّق أيّ تقدم في الحصول على مزيد من التأييد داخل الأسرة، وأن حملة القمع الشرسة التي أطلقها لم تؤدّ إلى ترويض المعارضين، بدليل استهدافه طوال المقابلة عهد الملك عبد الله، سياسياً واقتصادياً، إلى درجة التهكّم عليه بالقول إن بعض الوزراء من عهد الملك السابق لم يكونوا يستحقون عضوية مجلس إدارة في شركة صغيرة. لكن ولي العهد يستفيد من تأييد بعض رموز الأسرة ممّن يشاركونه في كراهية الملك عبد الله، ومن بين هؤلاء ثمّة اثنان يرتدي دعمهما له أهمية خاصة، وهما بندر بن سلطان وتركي الفيصل. فالأول يؤدي حالياً دوراً داعماً لابن سلمان في واشنطن عبر ابنته ريما، سفيرة المملكة الحالية، التي عُيّنت

> **في المقابلة الأخيرة، بدا أن ابن سلمان لم يُحقّق أيّ تقدم في الحصول على مزيد من التأييد داخل الأسرة**

خلفاً لخالد بن سلمان إثر سحبه بعد مقتل جمال خاشقجي، خوفاً من مساءلته عن دوره في استدراج الضحية إلى القنصلية السعودية في اسطنبول. وتستفيد ريما من خبرة أبيها وعلاقاته بوصفه سفيراً لمدّة 22 سنة في الولايات المتحدة، وخاصة في خلال ولايات بوش الأب وبوش الابن اللذين كانت العلاقات السعودية الأميركية في أيّامهما في أفضل أحوالها. ولبندر قصة مع الملك عبد الله الذي أقاله من منصب السفير في واشنطن في عام 2005. فعلى رغم أن الملك الراحل عاد وعيّنه رئيساً للاستخبارات العامة في عام 2012، وكلّفه بإدارة الأزمة السورية، والسعي للحدّ من الدور القطري فيها، إلّا أنه أقاله من منصبه في عام 2014، بسبب ذهابه بعيداً في دعم الإرهابيين في سوريا والعراق بالمال والسلاح، ما أدّى إلى تقوية شوكتهم وارتدادهم صوب المملكة والخليج، حيث قاموا بتنفيذ تفجيرات عديدة، ولا سيما بعد إعلان قيام دولة «داعش». وبندر واحد من قلائل دافعوا علناً عن ابن سلمان، بعد رفع السرّية عن تقرير الاستخبارات الأميركية بشأن مقتل خاشقجي، الذي اتهم ولي العهد بالوقوف وراء الجريمة. فقد علّق في آذار الماضي على التقرير بأنه «مجرّد تقييم... والقضية مغلقة».

أمّا تركي الفيصل، فسبق بندر إلى استنكار التقرير بعد تسريب مضمونه، قبل ذلك التاريخ. ولا تقلّ كراهية تركي لعبد الله عن كراهية بندر له، فالملك الراحل عزل الأول من منصب السفير في واشنطن في 2007، بعد عامين من تعيينه، ليُجعل مكانه مستشاره عادل الجبير، كما كان قد عزله من منصب رئيس الاستخبارات العامة في عام 2001 حين كان عبد الله ولياً للعهد، تحت حكم فهد، ومثّل آنذاك حاكماً فعلياً بسبب عجز الأخير. أخو تركي، أمير منطقة مكة خالد الفيصل، هو الذي أرسله الملك سلمان للتفاوض مع الأتراك، بعدما بدأت أنقرة بتسريب أخبار اغتيال خاشقجي، ولكنه عاد بخُفَّي حُنين، حين رفض الأتراك التغطية على تورّط وليّ العهد. وابن تركي هو وزير الزراعة عبد العزيز الفيصل، الذي نال إشادة ابن سلمان في المقابلة الأخيرة بسبب «شغفه» بعمله، وهو المسؤول عن إنفاق نحو 1,5 مليار دولار على ما عُرف بـ«الفسيل الرياضي»، أي تلميع صورة ابن سلمان من خلال تنظيم أحداث رياضية عالمية. كذلك، تركي هو أوّل فرد من الأسرة التقى علناً بإسرائيليين، سنة بعد سنة، على هامش «مؤتمر الأمن والتعاون» في أوروبا في ميونيخ، لكنه هو أيضاً مَن هاجم إسرائيل في وجود وزير خارجيتها غابي أشكنازي خلال «مؤتمر حوار المنامة»، في كانون الأول الماضي، غداة تسريب أنباء زيارة بنيامين نتنياهو لمدينة نيوم ولقائه ابن سلمان.

بالنتيجة، يبدو ما يحصل في السعودية مقدّمة لصراع مرير وطويل بين وليّ العهد ومعارضيه، يُتوقّع أن يشتدّ بعد وفاة الملك سلمان، حين سيتمكّن أفراد الأسرة من التشكيك في شرعية ابن سلمان، الذي يتغطّى في استيلائه على السلطة، بشرعية أبيه.

مقالة تحليلية

تركيا في قلب حركة «المصالحات»: حنين إلى سياسة «صفر مشاكل»

محمد نور الدين

أحدث وصول جو بايدن إلى الرئاسة قلقاً وهلعاً لدى معظم الأنظمة في الشرق الأوسط، إذ تبدو استراتيجية الولايات المتحدة مائلة نحو الانزياح شرقاً لمواجهة الصين. ومن هنا تجيء رغبة الإدارة الأميركية في العودة المنظّمة إلى الاتفاق النووي مع إيران، للتخلّص، ولو نسبياً، من الإزعاج الذي يمثّله «الخطر الإيراني» على مصالحها في المنطقة. وعلى رغم مقاومة الجمهورية الإسلامية بصلابة وصبر الاستهدافات الأميركية لمحوَر المقاومة في عهد الإدارة السابقة برئاسة دونالد ترامب، غير أن الدخول في ما يشبه المهادنة، من شأنه أن يوفّر لطهران الكثير من المال الذي تحتاج إليه هي وحلفاؤها في المنطقة.

كذلك، بدا لافتاً أنه بمجرّد وصول بايدن إلى البيت الأبيض، انقلبت سياسات عدد كبير من الدول التي كانت على علاقات جيّدة مع الولايات المتحدة، والتي عملت على تكييف سياساتها بما يتناسب مع «الفراغ» المستجدّ؛ إذ هرعت هذه الدول إلى تشكيل تفاهمات ومقاربات تحول دون إضعافها أكثر، إلى درجة أن ما كان يبدو مستحيلاً قبل أشهر، بات «عادياً» في هذه المرحلة. وعلى رغم المبادرة إلى المصالحة، فإن الملفّات الخلافية بين تلك الدول لا يمكن تخطّيها بشطحة قلم، وبمجرّد التخوّف من سياسة التقارب الأميركي - الإيراني، والانزياح لمواجهة التنين الصيني.

وما هو لافت أيضاً أن اتجاه المصالحات حالياً يأخذ مساراً مختلفاً عن مسار التحالفات الإقليمية التي حصلت في الأشهر الأخيرة من حكم دونالد ترامب، حين تكثّفت الجهود وصولاً إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكلّ من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، مع تلميحات إلى اتصالات مع دول أخرى، وعلى رأسها السعودية. وربّما كان الهدف من وراء استعجال عمليات التطبيع، تسريع إنشاء «حلف ناتو شرق أوسطي». إلّا أن الصورة تبدّلت في ظلّ إدارة بايدن؛ إذ واكبت المحادثات لإحياء الاتفاق النووي حملتان بارزتان للمصالحة بين السعودية وإيران، وبينها وبين سوريا. فمِن غير الممكن التوصّل إلى تفاهم مع طهران، من دون التفاهم مع دمشق. وجاء كلام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وموقف الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله، «المعقول جداً» من السعودية، فضلاً عن ترحيب إيران بالمفاوضات، كمؤشّرات إلى إمكان الوصول إلى تفاهمات حول العلاقات بين السعودية ومحور المقاومة.

وتُبرز تركيا، في هذا السياق، عنصراً محورياً في سياسة المصالحات والتفاهمات، ولا سيما بعدما كانت جزءاً من محاولات الانفتاح والتطبيع مع ثلاث دول، هي: السعودية والإمارات ومصر. فمع الرياض، كانت الخطوة الأقلّ أهمية، وهي الاكتفاء باتصال هاتفي لمناسبة شهر رمضان بين الرئيس التركي رجب طيب إردوغان والملك سلمان بن عبد العزيز. ومع أبو ظبي، كان تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، بضرورة تطبيع العلاقات مع تركيا، لكن في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول. وتبقى القاهرة هي بيت القصيد في جميع المصالحات القائمة حالياً باعتبارها قابلة للتحقّق، على رغم تراكم الملفات الخلافية بين الجانبين، حتّى إن بعضها شائك ويتّصل بمصالح استراتيجية لكلا الطرفين. لذلك، فإن بدء المحادثات بين أنقرة والقاهرة لا يعني حلّ المشكلات كلّها، لكن مجرّد البدء بحلّها يعتبر إنجازاً. وبحسب صحيفة «جمهورييت»، فإن أمام البلدَين ثلاثة ملفّات خلافية رئيسة، هي:

- ملفّ «الإخوان المسلمين» وطلب مصر قطع المساعدة عنهم، ومنهم الموجودون في تركيا. وقد اتّخذت هذه الأخيرة بعض الخطوات التي تصبّ في خانة تخفيف الإخوان في تركيا لهجتهم المعادية لمصر.

- وقف تدخّل سلطة «حزب العدالة والتنمية» في الشؤون الداخلية للدول العربية.

- سحب تركيا لقواتها من ليبيا وسوريا والعراق.

تعتقد تركيا أن مصر ترفع سقفاً عالياً في المفاوضات لزوم بدئها، حتى إذا تقدَّمت كان الموضوع الرئيس بين البلدَين هو الوجود لسيادة الدول. وتبقى القاهرة هي الملفّ الأكثر تهديداً للأمن القومي المصري، خصوصاً في ظلّ وجود أكثر من 18 ألف مرتزق لتركيا هناك، من ضمنهم 13 ألفاً من منطقة عفرين وأعزاز، وفقاً لصحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» الكردية. كما أن الملفّ الأكثر إلحاحاً لدى الجانب الأوروبي، إذ إن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، حليفة إردوغان، طالبت بسحب القوات الأجنبية من ليبيا. وهذه النقطة ربّما تكون الأصعب في المباحثات، على اعتبار أن أنقرة حقّقت مكسباً استراتيجياً من طريق توقيعها الاتفاقيتَين البحرية والعسكرية مع طرابلس الغرب، وتسعى إلى الحفاظ عليهما بكل قوّتها.

في المقابل، يرى الكاتب باريش دوستر، في صحيفة «جمهورييت»، أن مصر تريد حلّ المشكلة مع تركيا في ليبيا كونها مسألة مصيرية. فحلّها يؤثّر على تقاسم الحدود البحرية في شرق المتوسط، وعلى فلسطين حيث حركة «حماس» المدعومة من تركيا، وعلى الصومال والسودان وإثيوبيا ومجمل الوضع في أفريقيا. وفي مصر، حيث اعتبر الرئيس التركي فوز محمد مرسي بالرئاسة إنهاء لعصور من التفرقة. وأعقبها بتصريح عن سوريا في 9 أيلول/ سبتمبر 2012 بقوله «سنقرأ الفاتحة على قبر صلاح الدين ونصلّي في الجامع الأموي ونجول وندعو بحرية لإخوتنا في مقبرة بلال الحبشي وابن عربي ومجمع السليمانية ومحطة سكة حديد الحجاز».

> **تبرز تركيا عنصراً محورياً في سياسة المصالحات والتفاهمات في المنطقة**

لكن هذه الأحلام انهارت مع سقوط مرسي ووصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، حيث انتقد إردوغان في 25 حزيران/ يونيو 2014، حين كان رئيساً للحكومة، عبد الله غول (رئيس الجمهورية)، لأنه أبرق إلى السيسي مهنّئاً بانتخابه رئيساً، لكونه «لا تجوز تهنئة مَن جاء بانقلاب». وما كان يراه غول حينها هو ما يبدو على وشك التحقّق اليوم. وينهي الكاتب مقالته قائلاً إن تركيا تعود اليوم إلى نقطة البداية، بعدما أضاعت سبع سنوات كاملة. وإذا كان لها ألّا تعاندها الرياح والظروف، فعليها ألّا ترتدّ عن السياسة التقليدية للجمهورية التركية.

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيّتها النفس المطمئنّة ارجعي إلى ربك راضية مرضية
فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي
صدق الله العلي العظيم
بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله تعالى
المربي الفاضل والأب الحنون
المحامي مالك نجيب عويدات

زوجته: الحاجة وفاق محمد أسعد عويدات
والدته: المرحومة الحاجة هنا سعيد عويدات
أولاده: المهندس لؤي زوجته مايا ديوس وعائلته
العقيد براء زوجته رندة حبوب وعائلته
القاضي رنا عويدات أرملة المرحوم القاضي منير عبد الله وعائلتها
شقيقه: المرحوم المربي محمد رياض عويدات وعائلته
شقيقاته: المرحومة الحاجة نعمت زوجة المرحوم الحاج درويش شحادة
الحاجة حياة أرملة المرحوم الحاج يونس عبد الله
المرحومة الحاجة هالات زوجة المرحوم الحاج محمد خير عويدات
الحاجة ثروت أرملة المرحوم الحاج توفيق عويدات
الحاجة أسيا أرملة المرحوم الحاج بهاء الدين عويدات
المرحومة فدوى عويدات
أشقاء زوجته: القاضي أحمد وئام عويدات وعائلته
العميد الركن المتقاعد لبيب عويدات وعائلته، الدكتور دريد عويدات وعائلته
الدكتور إبراهيم عويدات وعائلته، العميد المتقاعد طارق عويدات وعائلته
زينة عويدات زوجة الحاج ربيع وهبي
لبنى عويدات أرملة الشهيد الرائد فهمي عويدات
سيصلّى على جثمانه الطاهر بعد صلاة ظهر اليوم الاثنين الواقع فيه 10 أيار 2021 م. ويوارى الثرى في جبانة العائلة في شحيم - جبل سويد
بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة كورونا، نعتذر عن عدم تقبّل التعازي شاكرين لكم مشاركتنا والدعاء للفقيد بالرحمة والمغفرة
التعزية على الأرقام التالية:
الحاجة وفاق 03/873037
المهندس لؤي 0019162339037
العقيد براء 03/104005
القاضي رنا 03/673779
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره: آل عويدات ودبوس وحبوب وعبد الله وشحادة وقبلان والأسعد ومخزومي والناعورة ووهبي وانسباؤهم وعموم أهالي بلدة شحيم

بالرضى والتسليم لمشيئة تعالى
ننعي اليوم وفاة فقيدتنا الغالي المرحوم
الحاج الدكتور موسى نعيم الباشا
والده المرحوم الحاج نعيم الباشا
والدته المرحومة الحاجة أديل حشمة
شقيقه داوود نعيم الباشا
شقيقاته المرحومة زينب الباشا زوجة المرحوم السيد عبد الكريم شكر
المرحومة عبدة الزهراء زوجة المرحوم موسى طعان الباشا
زوجته الحاجة سعاد محمد نحلة
أولاده البروفيسور عماد الباشا زوجته الدكتورة ماريا روهرز
نادين الحلبي
الدكتور جهاد الباشا زوجته بشرى العبدالله
المهندس علي الباشا زوجته المهندسة فدوى عواضة
الدكتور ضياء الباشا زوجته مايا نعمة
المهندس حسام الباشا زوجته لينا الظريف
المهندس وسيم الباشا زوجته لينا صفا
المهندسة رحاب الباشا زوجها المهندس عماد خليفة
الاستاذ حازم الباشا زوجته زينب غريب
صلّي على جثمانه الطاهر ووري الثرى يوم السبت 8 أيار 2021 في جبانة بلدته الخيام.
وبسبب الاوضاع الصحية ، تقبل التعازي بواسطة الهاتف على الارقام:
الحاجة سعاد نحلة: 03/384541
داوود الباشا: 03/833288
عماد خليفة: 03/277210
رحاب الباشا: 03/231029
الراضون بقضاء الله وقدره آل الباشا وآل حشمة وآل شكر وآل نحلة وآل خليفة وعموم أهالي بلدات الخيام والطيبة والغازية.

إشتراكات

إعلانات رسمية ومبوبة

وفيات

إعلانات رسمية

إعلان الى المشتركين

في مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين

تعلن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الى المشتركين في مشاريع الري في المصلحة (مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين) أنها وضعت قيد التحصيل جداول التحققات عن العام 2021 وتطلب من المشتركين الذين لم يسددوا بدل اشتراكاتهم المبادرة فوراً لدفع ما يتوجب عليهم في مهلة أقصاها 30/6/2021 في مراكز المصلحة المحددة لدفع الرسوم.

كما تعلن المصلحة عن إعفاء المشتركين بالمياه من غرامة التأخير على رسوم وبدلات الري بنسبة 85% شرط أن يتم تسديد هذه المتأخرات مع الغرامات المخفضة خلال مهلة أقصاها 27/8/2021 في مراكز المصلحة المحددة لدفع الرسوم.

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 310

.....

بلاغ رقم: 2/5

تعلن وزارة الإتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل إعتباراً من 31/05/2021 الكشوفات التالية:

كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر نيسان عام 2021

بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة أقصاها 14/06/2021 لتسديدها.

وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:

في حال التخلف:

1- تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 15/06/2021.

2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 01/07/2021 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11.000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.

3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 02/08/2021 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11.000 ل.ل) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.

4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 01/11/2021 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الأرقام الملغاة وتُحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
إستناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.

5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.

ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر آذار عام 2021 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 15/06/2021.

ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة إلى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الإتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.

إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:

- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.

- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).

- مكاتب LibanPost: مقابل 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1.500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جبابة من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 629629/01 - مقسم 333).

- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2.000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).

كما تُذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 30/01/1998 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة أعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك. يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.

بيروت في 27 نيسان 2021
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 315

.....

إعلان

تعلن مصلحة استثمار مرفأ طرابلس عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لصيانة أعمدة الإنارة في مرفأ طرابلس وذلك على الشكل التالي:

1 – تنفيذ الصفقة بطريقة المناقصة العمومية.

2 – تسلم دفاتر الشروط اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه 18/5/2021 من قلم المصلحة الكائن في منطقة المعرض بناية رويال خلف نقابة المهندسين.

3 – آخر مهلة لتقديم العروض يوم الإثنين الواقع فيه 14/6/2021 قبل الساعة الثانية عشر ظهراً في العنوان المشار اليه.

4 – تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 15/6/2021 عند الساعة التاسعة صباحاً في العنوان أعلاه.

مدير المصلحة
د. أحمد تامر

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتقديم يد عاملة فنية للمساندة في أعمال الصيانة والاستثمار في معملي الذوق والجية الحراريين، موضوع استدراج العروض رقم ث ه ب/944 تاريخ 23/3/2021، قد مددت لغاية يوم الجمعة 4/6/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 250/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 321

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب المحامي فضل محمد الحاج حسن لموكليه محمد عدنان محمود معتوق وروضه محمد حورانية (سوريان) سندات تمليك بدل عن ضائع سند باسم / محمد عدنان محمود معتوق (سوري) بالقسم 25 من العقار 1066 راس بيروت وسندي تمليك بدل عن ضائع باسمي / محمد عدنان محمود معتوق (سوري) وروضه محمد حورانية (سورية) بالقسم 24 من العقار 1066 راس بيروت.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب عماد وهبي مسلماني لموكله علي ابراهيم بدوي سند بدل ضائع للعقار 326 دير قانون رأس العين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت نعمات سعدالدين سمهون بصفتها مفوّضة عن البنك اللبناني للتجارة شهادة تامين بدل ضائع خاصة العقار 2/1089 الدكرمان.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلبت سلام سعيد وكيلة عماد الدين أحمد ابو صالح لموكلته أحمد حسين أبو صالح نفسه أحمد حسين الحاج محمد أبو صالح سندات بدل ضائع للعقارات 939 – 650 – 940 و2/575 صور.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب خليل علي اسماعيل بصفته أحد ورثة رمزية محمود قاروط سند تمليك بدل عن ضائع باسم مورثته / رمزية محمود قاروط في العقار 180 منطقة باشورة.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية القاضيين سرحال وابي خليل
رقم الأوراق: 2020/97

الجهة المستدعية: خضر محمد الناطور
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المقدم من الجهة المدعية بتاريخ 20/10/2020 تحت الرقم 2020/97 والذي تطلب بموجبه:

شطب إشارة الدعوى المسجلة على صحيفة العقار 5299 القسم /24/ منطقة المزرعة تحت الرقم اليومي 2376 تاريخ 2/12/1998 بموضوع حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا عدد 97/306 من الحاجز صبحي إبراهيم صليبا على حصة خضر محمد الناطور في هذا القسم من العقار.

فعلى من لديه أي إعتراض أو ملاحظات على ذلك التقدم بها إلى قلم المحكمة وذلك في مهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.

بيروت في 5 – أيار 2021
رئيس القلم
بشرى البستاني

.....

نقابة المهندسين في طرابلس

دعوة الهيئة الانتخابية

عملاً بالمواد 18 – 29 – 32 – 34 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد 5 (1 – 2 و3 – 5 و6) – 9 (2 و3) من النظام الداخلي والمادتين 4 و7 من قانون الصندوق التقاعدي

وبناءً لقرار المجلس رقم 2019/59 بتاريخ 13/2/2021 بتأجيل الانتخابات نتيجة القوة القاهرة الناتجة عن الانتشار الكبير لوباء الكورونا والتعبئة العامة المفروضة،

وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للدفاع لجهة التخفيف التدريجي لقيود الإغلاق، تدعى الهيئة العامة لعقد جلسة انتخابية لانتخاب:

* النقيب
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين
* ستة أعضاء لمجلس النقابة عن الهيئة العامة

- انتخاب عضوين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من أعضاء المجلس السابقين.
- انتخاب عضوين أصيلين وعضوين رديفين للمجلس التأديبي.
- انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة مراقبة حسابات الصندوق التقاعدي.

تقدم الترشيحات لمركز النقيب، أعضاء المجلس المتممين، لجنة إدارة الصندوق التقاعدي، المجلس التأديبي ومراقبة حسابات الصندوق التقاعدي قبل الساعة الرابعة بعد الظهر نهار الأربعاء الواقع في 26/5/2021.

جلسة أولى: يوم الأحد في 06/06/2021

جلسة ثانية: يوم الأحد في 13/06/2021

تفتح صناديق الاقتراع من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة بعد الظهر ويشارك المهندسون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية 2021/2020 قبل 17 أيار 2021.

إن كافة الإجراءات التي تضمن أفضل معايير السلامة العامة التي يفرضها وباء كورونا مؤمنة.

النقيب بسام زيادة

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب عبدالكريم حسن حسن سندي بدل ضائع للعقارين 1459 و1460 برسا.

للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب بدري مصطفى شلبي بوكالته عن محمد بدري شلبي سند بدل ضائع عن العقار 69 – المقسم 18 الميناء 12.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب المحامي محمد البخاري بوكالته عن عبدالسلام عبدالله ضناوي بصفته وريث عبدالله عبدالسلام ضناوي سند بدل ضائع عن عقار رقم 516 مقسم 4 الحدادين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري بالتكليف

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلب محمد عدنان اسماعيل صالح بالوكالة عن واثق عدره سند بدل ضائع للعقار 1538 دده.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره

طلبت صفاء شوقي ماضي بصفتها أحد ورثة شوقي ماضي سند بدل ضائع للعقار 711 بشتودار عورا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلبت نديمة خالد المراد بصفتها أحد ورثة خالد محمد عبد الحميد المراد سندان بدل ضائع للعقارين 304 و305 تلكري.

للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلب روميو بواكيم الحاج بصفته أحد ورثة بواكيم الخوري يوسف الحاج شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1700 القبيات.

للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب شوقي جميل سويدان سند بدل ضائع للعقار 5/1510 صور.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور

طلب عادل وطفي وكيل سهام قاسم عنتر و303 عين بعال ولورثتها فاطمة امين بسمه بالعقارين 799 و882 عين بعال سندات بدل ضائع.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

.....

إعلان تبليغ اوراق مدنية

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضده رشيد يوسف مبارك زحلة المجهول محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنه قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المقدم من المستدعي ايلي ميشال الشويري بوكالة المحامي وسيم نصرالله المسجل لدينا برقم أساس 2020/50 تاريخ الورود 17/12/2020 والذي يطلب بموجبه تعيين خبير والحكم بإزالة الشيوع في القسم رقم /1/ من العقار رقم /63/ من منطقة البربارة العقارية وذلك بقسمته عيناً اذا كانت القسمة جائزة وإلا طرحه بالمزاد العلني وحصر المزايدة فيما بين الشريكين وأخذ القرار بإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لوضع إشارته على صحيفة القسم رقم /1/ من العقار رقم /63/ البربارة العقارية وتضمين المستدعى ضده الرسوم والمصاريف والأتعاب.

يتم التبليغ بانقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضده المذكور أعلاه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاته على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يصار الى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

.....

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا المدعي عليها خلود مصطفى ابو حمود والمجهول محل إقامتها الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2021/472 المقامة من حسين محمود الابريق بموضوع ابطال عقد بيع على العقار 237 القرية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم إبلاغكم بقية الاوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

.....

تبليغ فقرة حكمية

المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

تدعو محكمة النبطية الشرعية الجعفرية المدعى عليها اباء خليل ابو رزق للحضور الى هذه المحكمة بالذات أو من يمثلها قانوناً لتبلغ الحكم الشرعي الصادر بحقها بناءً على الدعوى المقدمة من المدعي أحمد محمد وهبي بوكالة المحامي علي مشيمش بمادة إثبات طلاق والصادر بتاريخ 6/5/2021 تحت رقم أساس 2021/386/592 سجل 2021/34 والقاضي بثبوت طلاق المدعى عليها من المدعي طلاقاً رجعياً غيابياً اعتباراً من تاريخ 18/10/2020 مع العلم أن الحكم المذكور قابل للاعتراض وللاستئناف خلال خمسة واربعون يوماً تلي النشر للمراجعة في قلم هذه المحكمة أثناء الدوام الرسمي تحريراً في 7/5/2021.

رئيس القلم
جعفر حسن نور الدين

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب خليل علي اسماعيل بصفته أحد ورثة رمزية محمود قاروط سند تمليك بدل عن ضائع باسم مورثته / رمزية محمود قاروط في العقار 180 منطقة باشورة.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية القاضيين سرحال وابي خليل
رقم الأوراق: 2020/97

الجهة المستدعية: خضر محمد الناطور
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المقدم من الجهة المدعية بتاريخ 20/10/2020 تحت الرقم 2020/97 والذي تطلب بموجبه:

شطب إشارة الدعوى المسجلة على صحيفة العقار 5299 القسم /24/ منطقة المزرعة تحت الرقم اليومي 2376 تاريخ 2/12/1998 بموضوع حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا عدد 97/306 من الحاجز صبحي إبراهيم صليبا على حصة خضر محمد الناطور في هذا القسم من العقار.

فعلى من لديه أي إعتراض أو ملاحظات على ذلك التقدم بها إلى قلم المحكمة وذلك في مهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.

بيروت في 5 – أيار 2021
رئيس القلم
بشرى البستاني

.....

نقابة المهندسين في طرابلس

دعوة الهيئة الانتخابية

عملاً بالمواد 18 – 29 – 32 – 34 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد 5 (1 – 2 و3 – 5 و6) – 9 (2 و3) من النظام الداخلي والمادتين 4 و7 من قانون الصندوق التقاعدي

وبناءً لقرار المجلس رقم 2019/59 بتاريخ 13/2/2021 بتأجيل الانتخابات نتيجة القوة القاهرة الناتجة عن الانتشار الكبير لوباء الكورونا والتعبئة العامة المفروضة،

وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للدفاع لجهة التخفيف التدريجي لقيود الإغلاق، تدعى الهيئة العامة لعقد جلسة انتخابية لانتخاب:

* النقيب
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين
* ستة أعضاء لمجلس النقابة عن الهيئة العامة

- انتخاب عضوين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من أعضاء المجلس السابقين.
- انتخاب عضوين أصيلين وعضوين رديفين للمجلس التأديبي.
- انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة مراقبة حسابات الصندوق التقاعدي.

تقدم الترشيحات لمركز النقيب، أعضاء المجلس المتممين، لجنة إدارة الصندوق التقاعدي، المجلس التأديبي ومراقبة حسابات الصندوق التقاعدي قبل الساعة الرابعة بعد الظهر نهار الأربعاء الواقع في 26/5/2021.

جلسة أولى: يوم الأحد في 06/06/2021

جلسة ثانية: يوم الأحد في 13/06/2021

تفتح صناديق الاقتراع من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة بعد الظهر ويشارك المهندسون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية 2021/2020 قبل 17 أيار 2021.

إن كافة الإجراءات التي تضمن أفضل معايير السلامة العامة التي يفرضها وباء كورونا مؤمنة.

النقيب بسام زيادة

.....

دعوة الهيئات العامة للفروع لانتخابات تكميلية لمثليها في هيئة المندوبين

عطفاً على إعلانات النقابة السابقة التي تعود الى دعوة الهيئات العامة للفروع لانتخابات تكميلية لمثليها في هيئة المندوبين، وبسبب التعديلات الاستثنائية التي فرضتها القوة القاهرة على انتظام عمل النقابة،

توضح النقابة ان ممثلي الفروع في هيئة المندوبين الذين سينتخبون في أيار ٢٠٢١ ستنتهي ولايتهم بشكل استثنائي عند اجراء انتخابات المندوبين سنة ٢٠٢٤ وذلك تأميناً لعودة النقابة الى انتظام عملها وفقاً لقوانينها عند اول فرصة.

النقيب جاد ثابت

دعوة الهيئة العامة في دورة انتخابية

عملاً بالمواد ٢١ الى ٢٩ و٣٤ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ٤٠٢ الى ٤٠٢ من النظام الداخلي وتسهيلاً مع قرارات التعبئة العامة الصادرة حتى تاريخه،

تدعو نقابة المهندسين الهيئة العامة الى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة بيت المهندس نهار الاحد في ٦ حزيران واذا لم تتوفر الاكثرية المطلقة بموعد الاجتماع الثاني نهار الاحد في ١٣ حزيران ٢٠٢١ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين.

وحدد جدول الاعمال كالتالي:

١- انتخاب نقيب المهندسين

٢- انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المعماريين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين الموظفين والمتعاقدين في الدولة والبلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة.

٣- انتخاب ستة ممثلين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.

٤- انتخاب عضوين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذين سبق لهم ان كانوا اعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاثة سنوات على الأقل.

٥- انتخاب ثلاثة اعضاء للجنة مراقبة الصندوق التقاعدي.

تقدم الترشيحات لمركز نقيب المهندسين ولممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة ولعضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ولعضوية لجنة الرقابة للصندوق التقاعدي بتاريخ لا يتجاوز يوم الخميس في ٢٧ ايار ٢٠٢١ وحتى الساعة ١٢،٠٠ ظهراً. وتعتبر كافة الترشيحات كافة التراكز القائمة سابقاً مقفلة.

تجرى الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون المنتمون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل ٢٨ شباط ٢٠٢١، يضاف اليهم المهندسون الجدد والمهندسون الذين اعيد قيدهم حتى تاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨.

تفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.

ملاحظة:

١- يأخذ كافة المرشحون علماً انه بنتيجة العملية الانتخابية في مرحلتها النهائية والتي ستوصل ممثلاً واحداً عن كل من الفروع الاربعة المذكورة اعلاه.

وبسبب التعديلات الاستثنائية التي فرضتها القوة القاهرة على انتظام عمل النقابة، ستجري "قرعة" في مجلس النقابة بعد الانتهاء من الانتخابات النهائية، كي يحدد عضوين عن فرعين مختلفين يعتبر انتخابهما قد تم لستتين وليس لثلاث سنوات، وذلك تأميناً لعودة النقابة الى حياتها القانونية الطبيعية كما حددها القانون ٢٠٢٦/٩٩٢ ونظمة النقابة.

٢- ان مبدأ الفرعة للفصل اعلاه يتطبق حكماً ولعين الاسباب على الاعضاء الستة الممثلين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة الذين سيفوزون بنتيجة العملية الانتخابية النهائية.

٣- كذلك الامر يطبق مبدأ القرعة على العضوين المنتخبين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي على ان تتم هذه القرعة في لجنة ادارة الصندوق.

سيعمل مجلس النقابة على تأمين كافة الاجراءات التي تضمن تمام العملية الانتخابية وفقاً لافضل معايير السلامة العامة التي يفرضها وباء كورونا.

تبقى مواعيد الانتخابات المحددة في هذا الاعلان خاضعة للمستجدات القانونية والتنظيمية والصحية التي قد يفرضها تطور مفاعيل وباء كورونا.

النقيب جاد ثابت

استراحة

كلمات متقاطعة 3734

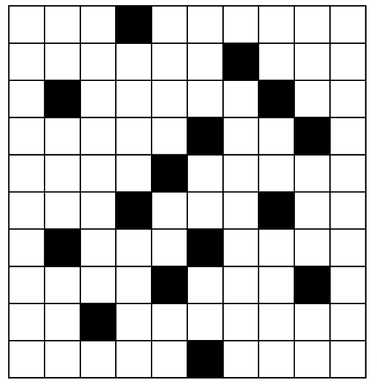

افقيا

1- صحيفة لبنانية محتجبة – يأتي بعد – 2- من الحيوانات – فاتح مغولي – 3- إناء من نحاس – إفراط في معاقرة الخمر – 4- من الحبوب – غير منفصل عنه – 5- مدينة مصرية – ماركة حليب مجفف – 6- صاح التيس – مدينة فرنسية – قبل اليوم – 7- ماركة سيارات – سيارة كبيرة لتحميل البحص – 8- إسم إشارة للمكان القريب – خلاف بائع – 9- مطلبها ومقصدها – برق وتلألأ – 10- ممثلة مصرية – منطقة في الهند تتقاسمها الهند وباكستان

عموديا

1- مخرج لبناني راحل – 2- مسّ – أسر النساء في الحروب – حفر البئر – 3- خبر غير شائع – سهل ونهر إيطالي – خلاف ليل – 4- نوع من الثعابين الكبيرة – 5- يهدم الحائط – ضمير متصل – للتاوه – 6- عاصمة أوروبية – بلل في الحائط – مَصّ العظم واستخرج ما فيه من مُخّ – 7- غالب في الجدال والكلام – مدمن ممنوعات – 8- أغنية لصباح – 9- خاصتك – ردّ الباب – إلهي – 10- أمبراطور روماني

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ميشال عفلق – 2- صيدون – سمو – 3- فل – شجار – ما – 4- داروين – سهل – 5- ني – ليما – 6- لوفر – النسب – 7- يابس – مور – 8- ري – ماري – 9- ربرب – غاليا – 10- خط الإستواء

عموديا

1- صفد – لب – رخ – 2- ميلانو – ربط – 3- يد – ريڤيبرا – 4- شوشو – را – بل – 5- إنجيل – بر – 6- إنياس – غس – 7- عسر – ملّ – مات – 8- قم – سان مالو – 9- لومه – سوريا – 10- الكبرياء

sudoku 3734

1				2			9	
	2	3				4		8
			3	9	5			
6	3				4	2		
	4	2				1	6	
		7	1				3	4
	1		2	5	7			
7		4				8	1	2
				4				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3733

8	9	5	4	6	2	7	1	3
1	6	2	3	5	7	4	8	9
7	4	3	9	8	1	6	5	2
9	8	1	6	7	4	2	3	5
6	3	7	5	2	9	1	4	8
5	2	4	8	1	3	9	6	7
2	1	8	7	4	5	3	9	6
3	7	6	1	9	8	5	2	4
4	5	9	2	3	6	8	7	1

مشاهير 3734

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة وصحافية وناقدة مصرية تولت رئاسة تحرير جريدة أخبار الأدب لفترة وجيزة. تزوجت الشاعر المصري الراحل أمل دنقل وأصدرت كتاب «الجنوبي» الذي يحكي سيرته

10+9+7+9+8+2+11 = عاصمة كينيا ■ 1+3+4 = مرض ■ 6+5 = للتعريف

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: فاسكو داغاما

www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

«ماهتفت لغيرها!» عرض في «دار النمر»

محمد سويد مستعيداً الزمن الثوريّ

من «على الشرفة: ماهتفت لغيرها»

شفيق طبارة

دائماً ما تدفعنا ديناميكيات قصص أفلام الناقد والمخرج اللبناني محمد سويد، («بحبك يا وحش»، «سينما فؤاد»، «تانغو الأمل»، «نصيب»، «عندما يأتي المساء»، «حرب أهلية»)، إلى البحث عن معلومات، وحلّ ألغاز قضية أو أحداث تاريخية. مع سويد، عودة إلى زمن بلغة سينمائية خاصة وغامضة نوعاً ما. هو المخرج الذي يعرف تماماً ماذا يريد من السينما. يعرف جيداً هذا الوسيط وكيفية تطويعه ليلائم طريقة تفكيره. بهذه الطريقة فقط يشكّل أفلامه بالطريقة نفسها التي تخيّل فيها القصة رغم واقعيتها. بلغته السينمائية، يخلق سويد مساحة من التفسير والنمو للقصة بعيداً عن حدود شاشتها. هجينة هي أفلامه، خليط نادراً ما نراه في السينما العربية. لعل أبسط توصيف لها هو «خيال واقعي». أفلامه خيالية وحقيقية. ليست حقيقة ولا خيالاً، يبرع في الخيال الوثائقي (الدوكيوفيكشن: مزيج سينمائي بين الوثائقي والخيال)، يمثل الواقع بتعبير فني، يعيدنا إلى أساسيات الاثنوغرافيا (حقل فرعي في سرد قصص اثنوغرافية). بالإضافة إلى كل ما سبق، يحقن سويد أفلامه بروح «الوثائقيات الساخرة» (موكومنتري). شخصياته الخيالية في قصصه الواقعية، غالباً ما تخون نفسها عن قصد أو غير قصد. يستعمل سويد كل هذا لسبب واضح، هو البحث عن الهويات بعد الحرب الأهلية في خضم واقع مليء بمشاكل المنطقة وتناقضاتها. لا يمكن إغفال تأثره بالمخرج الفرنسي جان روش مؤسس الأنثروبولوجيا البصرية، وبالمخرج الأميركي فيدريك وايزمان وطبعاً بجيل دولوز وفلسفته السينمائية. ومع هذا، محمد سويد يعيد دوماً تكرار الأفكار نفسها، لغته السينمائية طويلة، هناك مجال كبير للاختصار في أفلامه، لكنّه يحاول دائماً تلقيمنا أفكاره. يؤكد على مسامعنا طوال الفيلم أن ما نشاهده لن ينتهي إلا إذا حفظنا الدرس جيداً. يخلق في أفلامه وجهات نظر مختلفة، ويعرف كيف يعرض ما تراه شخصياته وما تراه الكاميرا. يفهم جيداً فلسفة السينما، وفلسفة الكاميرا التي يعطيها وجوداً ذاتياً، ويعرف دائماً كيف يضع «الحقيقة» في أزمة كبيرة.

لغته السينمائية نجدها في فيلمه الوثائقي الطويل الثالث «ما هتفت لغيرها!» (2008) الذي تعرضه «دار النمر» في 17 من الشهر الحالي بالشراكة مع «نادي لكل الناس». في شريطه، يعطي سويد المشاهد أدلة صغيرة على حيلة الفيلم وشخصياته الخيالية والواقعية. يطعّم شخصياته بمزيج هجين من هواجس وأفكار وتناقضات تقلق راحتها. ينتقل الفيلم بين ثلاث مدن: بيروت وهانوي ودبي. مدن رمزية في الخريطة السياسية والثورية والاقتصادية. من خلال خربشات ودفتر ملاحظات، يعيد حسن بناء ماضي والده الثوري. قصة جيلين متناقضين: الثورة وهوليوود، الشهرة وفيتنام، أساطير بيروت الثورية وأمان دبي. يخلط سويد كعادته عناصر السيرة الذاتية والوثائقي والخيال، ليخلق عالماً خيالياً داخل عالم واقعي تلاشى عن رجال كانوا أبطالاً ملحميين اختفوا وفقدوا أو غيّبهم النسيان. يعيد سويد خلقهم، كأباء ونرى تأثيرهم وثقل إرثهم على أبنائهم الذين هم بدورهم يحلمون بالتغيير.

صدى الثورة الفيتنامية تردّد في بيروت الستينيات والسبعينيات وأصبحت العاصمة «هانوي العرب» منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 لغاية انسحاب المقاتلين الفلسطينيين عام 1982. أبو حسن هانوي هو الاسم الحركي لحاتم حاتم الفتحاوي، الذي ولد في جنوب لبنان وينتمي إلى حركة «فتح» وقاتل في صفوفها. بعد الاجتياح الإسرائيلي، فقد

> صدى الثورة الفيتنامية تردّد في بيروت الستينيات والسبعينيات واصبحت العاصمة «هانوي العرب»

علاقته بـ «فتح» وعاد إلى قريته ونأى بنفسه عن النشاط السياسي. طوال الفيلم، يستعرض حسن نجل حاتم ذكرى «اللحظة الفيتنامية» لـ «فتح» في لبنان. يسافر بين بيروت ودبي وهانوي، ويفكر في علاقات هذه المدن الثلاث المختلفة للغاية والمتقاطعة في آن على مستوى الثورة والاقتصاد والحرب والتنمية الحضرية والاجتماعية. رغم أنّ مادة الفيلم مأخوذ من أنشودة لحركة «فتح»، وإن محمد سويد كان في «لواء الشبيبة» التابع للحركة؛ إلا أن الفيلم هو نقد. من باب المُحب لـ «فتح» ولعرفات ولماض ثوري ألقى بثقله على أجيال ليست ببدها حيلة. ماض ألقى ثقل السلاح من دون السلاح نفسه، ثقل القضية من دون القضية، وثقل الذكريات من دون أدوات لإعادة إحيائها. يخلط سويد فيلمه بأفكار اليسار، والتحرر الوطني، والعلمانية، والطائفية والأفكار الفلسفية، حاشداً الكثير من المواد والمعلومات. يعيد خلق نفسه بشخصية حسن، يبحث فيها عن نفسه، ينبش في ذاكرته عميقاً، ويخلق شخصيات منفتحة على احتمالات كثيرة. لكن كل هذا منضبط تحت فكرة الفيلم الكبيرة وإن كانت تبدو أحياناً مكتوبة، لا ارتجالية، ما يعيدنا دائماً إلى البحث عن المعلومات. نفهم وجهة نظر حاتم من خلال الابن حسن، ونختبر معه تاريخ الثورة والمدن الثلاث. يضعنا سويد في قلب المواقف لخلق تعاطفنا وفي آن خلق مساحة للخطاب والنقاش. يعرف كيف يلين فيلمه الجاف والمليء بالأجندات السياسية والحركات العسكرية والقضايا السياسية بالشعر والموسيقى والسرد القصصي. ويضع بذور أفكار وأسئلة لا تنتهي عن ماضينا وحاضرنا الذي هو في صيرورة دائمة.

«على الشرفة: ما هتفت لغيرها»: الإثنين 17 أيار. س: 19:30 مساءً. «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). يلي العرض لقاء مع المخرج. للاستعلام: 01/310763

مئوية

ساتياجيت راي... الوجه الحقيقي للهند

سينما راي ذات طابع إنساني، تنحو نحو التأمل والإيقاع البطيء، وتعطي الأولوية للأشخاص

عندما فوجئ الغرب بفيلم «أغنية الطريق الصغير» (1955) للمخرج الهندي من الغومية البنغالية ساتياجيت راي (1921 ـ 1992)؛ لم تكن السينما الهندية معروفة عالمياً، كان الذين يدرسون السينما وأعضاء نوادي السينما يعرفون أو سمعوا عن أكيرا كوروساوا أو كينجي ميزوغوتشي أو ياسوجيرو أوزو الآتين من القارة الآسيوية. الأشهر كان كوروساوا. أوزو كان معروفاً لكن أفلامه لم تصل كثيراً. في ذلك الوقت، كانت الصالات السينمائية هي الوسيلة الوحيدة لمشاهدة الأفلام. كانت السينما الآسيوية معروفة لدى الأوروبيين أكثر منها لدى الأميركيين الذين تأثروا بنظرة هوليوود للشرقيين على أنهم مراوغون وغير أهل للثقة. أظهر «أغنية الطريق الصغير» وجهاً مختلفاً للشرق: الشخصيات لم تكن صفراء أو ذات عيون صغيرة، بل سمراء. سيناريو الفيلم اختلف قليلاً عن السائد وقتها في الشرق (السيناريو الياباني)، فسيناريو ساتياجيت راي («لاعبو الشطرنج»، «الغريب»، «الزوجة الوحيدة»، «البطل») قريب إلى حد ما من السرد الأوروبي. «أغنية الطريق الصغير» كان الأول في مسيرة راي السينمائية، بعده قدّم «الذي لا يقهر» (1956) و«عالم أبو» (1956). هذه الأفلام الثلاثة شكّلت ما عُرف بـ «ثلاثية أبو». في الهند، المقسّمة طبقياً، ولد راي في كلكتا من عائلة من الفنانين والأطباء والعلماء، كان قادراً على الدراسة في جامعات بنغالية وأجنبية. أسّس «جمعية كلكتا السينمائية»، وهي نوع من نوادي السينما التي سمحت له بمشاهدة العديد من الأفلام الأجنبية. سافر إلى باريس حيث أصبح صديقاً للمخرج جان رينوار وكان مساعداً له في فيلم «النهر» (1951). في لندن، شاهد فيلم «سارق الدراجة» (1948) للإيطالي فيتوريو دي سيكا، ما دفعه لتكريس نفسه للسينما. كان راي غريباً في الهند التي تنتج أكثر كمية أفلام في العالم. لم يجد مكانه. لم يكن يتحدث لغتها السينمائية. كانت السينما بالنسبة إليه شيئاً آخر. سينما راي مطعّمة بذكريات رينوار وبالواقعية الإيطالية الجديدة. لكنّ راي الغريب شقّ طريقاً مختلفاً، مهتماً بالمسألة الاجتماعية، والظروف السيئة التي يعيش فيها شعبه. ولأنّ كثيرين ممن كانوا يعملون وقتها في السينما في الهند، لم يكونوا محترفين؛ لم يكن هو فقط المخرج والكاتب لأفلامه بل المترجم والموسيقي والمصوّر والمؤلف وحتى مصمم ملصق الفيلم.

في «ثلاثية أبو» سينما واقعية، كأنك تشاهد فيلماً وثائقياً للحظات حاسمة من حياة البطل أبو. نعيش معه ومع عائلته طوال الوقت، من مراحل طفولته إلى عمر النضوج والكبر، حتى نصل إلى نهاية واسعة وعريضة عن الإنسان والحياة. يمكن وصف الثلاثية بأنها عن الموت، أبو يعيش كي يرى وفاة المقربين منه، وعلاقته بأفراد عائلته معقّدة، وكذلك رد فعله على وفاتهم. ملحمة وطنية، تبدأ في الريف حيث

> سينما مطعّمة بذكريات رينوار وبالواقعية الإيطالية الجديدة

ولد أبو. ننتقل معه إلى المدينة والعمل وعلاقته بالدين في مدينة بناريس المقدسة، ثم إلى المساعي والطموحات لتوسيع محافظة كلكتا. مواضيع ثقيلة تحملها الثلاثية، عاطفية الى حد ما. سينما ذات طابع إنساني، تنحو نحو التأمل والإيقاع البطيء، وتعطي الأولوية للشخصيات على حساب التصاعد الدرامي للأحداث، وتحمل قدراً من البساطة الظاهرية رغم تعقيداتها الداخلية.

كاميرا راي دائماً ما تنظر إلى وجوه الشخصيات دون حائل، بطريقة شفافة لكن مضلّلة. يفهم راي جيداً أنه لا يكفي فقط وضع الكاميرا أمام الممثل ليلعب دوره. كانت لديه حكمة في اختيار المساحات والإطار والزاوية والإنارة. كانت مشاهد راي سلسة كأن لا مهرب للجمهور من الشخصيات. في طريقة إدارة التصوير، كان يجبر الممثلين على النظر إلى الأعلى ورفع وفتح الأعين ليزودنا بأكبر قدر من النظرات. كانت العيون بالنسبة إليه نافذة مفتوحة، مورداً جميلاً وفي الوقت نفسه بسيطاً وطبيعياً يبوح بالكثير. يبدل مقاسات الصورة من الأكثر حميمية والأقرب إلى اللقطات العامة للمشاهد الجماعية، والتي تعمل كصورة للتقسيم الطبقي الاجتماعي. بعد 100 عام على ولادته، لا يزال راي أشهر مخرج في السينما الهندية. غزير الإنتاج، أخرج 37 فيلماً، بما فيها الروائي والوثائقي والقصير. تعامل راي مع المشكلات الاجتماعية والسياسية في الهند من جوانب مختلفة: عدم المساواة، البطالة، الاستغلال الرأسمالي والفساد، نقص التعليم، اضطهاد النساء. قدم الهنديات بطريقة جديدة: حكيمات يسخرن من عبثية العالم الحديث. لم يدرس راي السينما أبداً، لكنه عاش فيها. السينما الواقعية الجديدة دفعته للعمل مع ممثلين غير محترفين لأن أفلامه كانت تتعلق بالجانب الإنساني. تناول السلوكيات التقليدية القديمة وكانت نظرته إليها مستنيرة. رغم واقعية أفلامه، إلا أنه كان يطعّمها بالخرافات وحكايات تشبه القصص الخيالية. أفلامه ذات طعم خاص، كطعم الكعك الهندي تماماً، نشبّهها بالطعام لأن للأكل والطعام في أفلام راي دوراً مهماً. قدّم في السينما الخاصة به روايات وجودية، بطريقة غير معقّدة، لطيفة تعبر أمام أعيننا وتهمس.

شفيق...

وثائقي

Ocupación S.A:

عن الأيدي الإسبانية الآثمة وراء احتلال الصحراء الغربيّة

يستكشف وثائقي «أوكوباسيون س.أ.» الدور المحوري الذي لعبته النخبة اليمينية البرجوازية الإسبانية في إدامة الاحتلال المغربي غير القانوني لمعظم أراضي الصحراء الغربية. تم ذلك عبر تحالف وثيق مع السلالة المغربية الحاكمة، على سرقة موارد الصحراويين ومدّ السلطة المحتلة بأدوات الاستمرار وقمع شعب المستعمرة الإسبانية السابقة. البلاد التي تقارب مساحتها بريطانيا والغنيّة بالموارد الطبيعيّة، أُعدّ آخر مخلّفات الاستعمار في افريقيا بعدما أُنقلت إدارتها بصفة تامريّة الى العاهل المغربي في ما يُعرف تاريخيّا بأخر جرائم الجنرال الفاشستي فرانكو. وأولى جرائم الملك الفاشستي خوان كارلوس

سعيد محمد

يمتد إقليم الصحراء الغربية على الساحل الغربي للقارة الأفريقيّة قبالة المحيط الأطلسي، ويتقاسم حدوده مع المغرب (شمالاً) وهي مملكة فروسطيّة يحكمها نظام تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، والجزائر (شرقاً)، وموريتانيا (شرقاً وجنوباً). يسكن الصحراء الغربية، التي تمتد بحجم المملكة المتحدة، نصف مليون نسمة في خضم منطقة تتزعزع استقرارها خلال الأعوام الـ 150 الماضية نتيجة التدخلات الإمبريالية المستمرة. يسيطر المغرب الآن على معظم الأراضي الصحراوية، ويفصل بواحد من أطول جدران العزل في العالم. المنطقة المحتلّة عن المناطق المحررة التي تمتد كشريط ضيّق من الأراضي على طول الحدود مع الجزائر وموريتانيا، حيث أعلنت «جبهة تحرير الصحراء» (البوليساريو) - بورجوازية قومية - قيام الجمهوريّة العربيّة الصحراوية الديمقراطيّة. وتحظى الأخيرة باعتراف محدود من بعض الدول الأفريقية.

خضعت المنطقة طوال عشرات السنين للاستعمار الإسباني وأعلنت في وقت ما محافظة إسبانيّة، قبل أن تضطر مدريد للانسحاب منها مع نهاية الحكم الديكتاتوري الفاشستيّ للجنرال فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا عام 1975. لكن الانسحاب لم يحدث بصفة رسمية قط، بل وفق تفاهم بين خوان كارلوس، العاهل الإسباني الفاشستي الذي تولى عرش المَلَكيّة العائدة إلى السلطة، مع الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب حينها ووالد الملك الحالي محمّد السادس. تفاهم رعته الولايات المتحدة الأميركيّة، وتم بموجبه استبدال القوات الإسبانيّة بأخرى مغربيّة مع الحفاظ الكلّي على المصالح الاقتصادية للاستعمار. وهذا ما حدث بالفعل خلال الأشهر التاليّة في ما وُصف بأكبر جرائم الجنرال فرانكو، وأولى جرائم الملك خوان كارلوس.

استمر الصحراويّون في نضالهم للاستقلال ضد الاستعمار الإسباني وواجهوا بشجاعة قوات الاحتلال المغربي بالسلاح وبالنضال الشعبي السلمي. لكن العالم الغربي تخلى عنهم - رغم اعتراف الأمم المتحدة بـ «البوليساريو» ممثلاً شرعيّاً للشعب الصحراوي - وتغاضى عن ضمّ المغرب للأراضي التي تمكّن من وضع اليد عليها.

حكاية بلاد الصحراء الحزينة، لا يمكن إطلاقاً فهمها من السياق السياسي/ العسكري المحض وحده، إذ أن هذا الاحتلال الغاشم للأراضي والعدوان المستمرّ على سكانها الأصليين، لا يمكن استدامتهما دون مدّهما بأسباب البقاء (طاقة وتسليحاً وحماية من الملاحقة). وبغضّ النظر عن الطموحات التوسعيّة للسلالة الملكيّة المغربيّة، فإنّ هذا الاحتلال بمثابة ضرورة موضوعيّة لتوفير الحماية المادية لعمليات نهب منظّم تتولاها مصالح بورجوازية متقاطعة بين إسبانيا وعدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا والنمسا كما المغرب لموارد المنطقة الغنية بالفوسفات والمعادن والصيد البحري (من أغنى الشواطئ العالميّة بثمار البحر) والرمال الذهبيّة (التي تُسرق ليل نهار لفرش الواجهات البحريّة الفاخرة في جزر الراس الأخضر إرضاء لمخيّلة السيّاح البورجوازيين الإسبان الباحثين عن شواطئ ذهبيّة وفق التّصور التقليدي في ذهن الطبقة).

تداخل عضوي بين الأنظمة اليمينيّة الفاسدة (غربيّة وعربيّة) ـ رغم تعاقب الحكومات بتوجهاتها المختلفة بما فيها اليسار المزيّف، إذ يحكم إسبانيا اليوم تحالف من حزب يُسمّي نفسه بالاشتراكي، وحزب بوديموس اليساري الملتبس ـ والمصالح البورجوازية العابرة للحدود مع الاحتلال العسكري على الأرض، محاط بغلاف سميك من السريّة والتعمية والرقابة المسبقة على النشر وانحطاط الصحافة، إضافة إلى التبييض المستمرّ للتحالف الإجرامي الخارج عن القانون (الإسباني والأوروبي والدولي) من قبل وكالات متخصّصة في الإعلانات وإدارة العلاقات العامّة، ما يجعل من محاولة رسم صورة شاملة عما يجري في الصحراء الغربيّة مسألة دونها صعوبات جمّة.

من تلك النقطة تأتي الأهميّة الاستثنائيّة لوثائقي «أوكوباسيون س. أ» (أي احتلال ولاحقة س. أ. تعني شيئاً بالإسبانيّة مثل شركة مساهمة) الذي أخرجه لورا دودين وسيباستيان رويز كابريرا وأنتجته منظمة «موندويات» غير الحكومية في إقليم الباسك، المطالب بالاستقلال عن إسبانيا، بالتعاون مع «مؤسسة فورورد للأفلام» التي تتخذ من البرازيل مقراً لها. يقدّم الشريط أشمل وأدقّ صورة متوافرة للعموم إلى الآن عن الدور الآثم للبورجوازية الإسبانية المدعومة من السلطات الملكيّة في نهب الصحراء الغربيّة والتمكين لديمومة الاحتلال المغربي لأغلب أراضيها.

عُرض «أوكوباسيون س.أ.» (42 دقيقة) للمرة الأولى في نهاية العام الماضي (2020) بعد وقت قصير من نشر السلطات المغربية قوات المغرب المستمرة، فيما تم فصل أراضي الصحراء الغربية المحتلة (80 في المئة من مساحة الصحراء) عن المناطق المحرّرة بجدار يبلغ طوله 2700 كيلومتر. تحتل القوات المغربيّة مدينة العيون (عاصمة الإقليم حيث يقيم 40 في المئة من سكان الصحراء الغربية)، فيما يعيش حوالى ربع مليون صحراوي على مدى السنوات الأربعين الماضية في أوضاع بائسة ضمن أربعة مخيمات للاجئين قرب مثلث الحدود بين الصحراء والمغرب والجزائر.

يكشف الشريط الأدوار المحددة التي تقوم بها شركات إسبانيّة وأوروبيّة مدعومة مباشرة من الحكومات الغربيّة، في تبييض الاحتلال المغربي وضمان ديمومته، وتعزيز هيمنة الطبقة الحاكمة في المغرب الذي يُعدّ الشريك الاقتصادي الأوّل لإسبانيا في القارة الأفريقيّة (45 في المئة من السلع والخدمات التي تبيعها الشركات الإسبانية في أفريقيا) وأهم الشركاء على الإطلاق خارج المجموعة الأوروبيّة. فشركتا النفط العملاقتان «كابيسا» و«ريبسول» مثلاً تزودان سراً سلطات الاحتلال بمنتجات الوقود المكرر، وباعت شركة الشحن الإسبانية «رودمان» سفناً عسكرية إلى الرباط لسنوات تم التصريح عنها دائماً بأنها لأغراض مدنيّة بهدف تجنب ضوابط تصدير الأسلحة. وباعت «أوروفيسا» أكثر من 1200 عربة مدرعة إلى المغرب انتهى أغلبها في الصحراء الغربية في أيدي قوة الاحتلال، في حين توفر شركة «إيدرا سيستيماس» المنتجة للأجهزة العسكرية قمراً صناعياً لأغراض المراقبة، وتتولى شركات تصدير عدة معدات عسكريّة تُستخدم لقمع الاحتجاجات، رغم منع بيع تلك المواد في إسبانيا أو أيّ من دول الاتحاد الأوروبي. وقامت شركة «سيمنز جامسا» الإسبانية الألمانية المشتركة ببناء توربينات هوائية بشكل غير قانوني في الصحراء الغربية توفّر الطاقة (النظيفة) لاستخراج موارد الفوسفات الهائلة في البلاد، وهو عنصر أساسي في إنتاج الأسمدة الاصطناعية. كما تستغل الشركات الإسبانية وغيرها من الشركات الغربية ثروة الأسماك في المياه قبالة الصحراء الغربية، حيث تستوفي معظم الأرباح السنوية (1,9 مليار دولار أميركي). في عام 2019، أعلن الاتحاد الأوروبي البحر حول الصحراء الغربية جزءاً من المغرب في اتفاقه الأخير لصيد الأسماك، ما يتعارض مع حكم لمحكمة العدل الأوروبية يحظّر ذلك.

رغم تميّزه في كشف دور الرجعية الإسبانية في دعم الاحتلال المغربي للصحراء، يتجنّب الشريط بشكل متعمّد الإشارة إلى الدّور السلبي لـ «البوليساريو» منذ موافقتها (1991) على إلقاء السلاح والتخلي عن الشعارات الاشتراكيّة والاكتفاء باستخدام القنوات الدبلوماسية لمناشدة الأنظمة الإمبرياليّة في الغرب بإنهاء حالة الاحتلال، ناهيك باعتماد الجبهة أساليب بوليسيّة للتحكم بحياة اللاجئين في مخيمات الصحراء، وإفادة قياداتها من المساعدات الدولية ودعم الجزائر. يتضمن الشريط مقابلة مطوّلة مع ميغيل أوربان، عضو البرلمان الأوروبي عن «بوديموس» اليساري وشريك السلطة في إسبانيا، الذي يشرع بدوره في الترويج لأوهام الأوروبية داعياً إسبانيا إلى «تولي» ولايتها مباشرة على الصحراء الغربية بدل التخفي وراء السلالة المغربيّة.

مع ذلك، وببعض التحفّظ فإن الفيلم مشاهدة ضروريّة لتفكيك وفهم جزء خفيّ بعناية من بنية الصراع حول الصحراء الغربيّة، سيّما بعد التطوّرات الأخيرة هناك إثر عودة الاشتباكات العسكريّة واعتراف إدارة دونالد ترامب، الرئيس الأميركي السابق، بما أسماه «السيادة» المغربيّة على الإقليم، ومسارعة السلطات الإسرائيليّة إلى عرض تقنيات درون متقدمة لدعم سيطرة سلطات الاحتلال على المنطقة، كما افتتاح الإمارات قنصليّة لها في مدينة العُيون المحتلّة.

من أبلغ لقطات الفيلم مشاهد لنساء صحراويّات ثائرات يجهّزن أعلاماً صحراوية لحملها في التظاهرات. العلم فلسطيني، تضاف إلى بياضه نجمة وهلال بقلم أحمر. إنها بالفعل مأساة تكاد تكون فلسطين أخرى، غربيّة هذه المرّة على شاطئ الأطلسي.

يتوافر الشريط للمشاهدة مجاناً على: 490703822/https://vimeo.com

> في عام 2019، أعلن الاتحاد الأوروبي البحر حول الصحراء الغربية جزءاً من المغرب، ما يتعارض مع حكم لمحكمة العدل الأوروبية يحظر ذلك

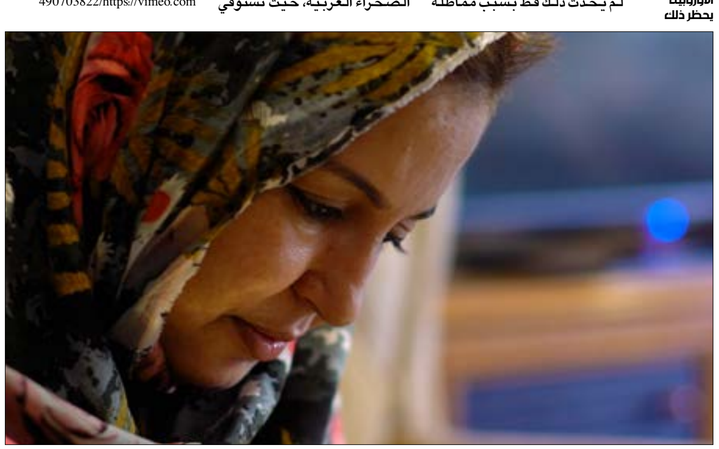

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 10 أيار 2021 العدد 4337

واكب الحركة التشكيلية مؤرخاً وناشراً وحافظاً للذاكرة

حارس الفن اللبناني ترك أرشيفه ومضى

روان عز الدين

هناك ما يهدّد، مسبقاً، الكتابة عن سيزار نمّور (1937 ـ 2021) الذي كرّس حياته بمجملها للكتابة عن الفن والفنانين في المحترف التشكيلي اللبناني وحفظ تجاربهم. إذ أن أي محاولة لاستعادة سيرته، ستبدو ناقصة، إذا ما قورنت بتفانيه في توثيق وأرشفة مسارات الفن اللبناني على مدى عقود. رحل المؤرّخ الفني والناشر اللبناني أخيراً كما أعلنت صفحة متحف «مقام» على فيسبوك، وصفحة شريكته في الحياة والعمل الباحثة الألمانية غابرييلا شاوب التي رافقته في أبرز مبادراته. وبذلك يكون المحترف التشكيلي اللبناني، قد خسر أحد أهمّ حَفَظة ذاكرته والأمناء عليها. فقد ظلّ الرجل طوال حياته يختبئ خلف وجوه فنانين ونحاتين عمل على إحياء وحفظ تجاربهم بالكتابة والنقد، بالإضافة إلى جمع أعمالهم في متحف «مقام» (متحف الفن الحديث والمعاصر في لبنان). جاء المتحف كخزّان لكلّ اهتماماته، وترجمة حرفية لهوسه بالتوثيق والأرشفة. إذ قام بتحويل مصنعين في قرية عاليتا (قضاء جبيل) سنة 2013، إلى متحف ضمّ تجارب متنوّعة من فن النحت اللبناني الحديث والمعاصر، من خلال 300 عمل فني تتوزّع بين منحوتات وأعمال تجهيزية معاصرة، وتؤرّخ لمسار فن النحت وتطوّره في لبنان، في وقت تقبع فيه لوحات ومنحوتات الفنانين اللبنانيين في أقبية وزارة الثقافة بسبب غياب متحف رسمي للفن الحديث.

رافق نمّور الحركة التشكيلية اللبنانية منذ منتصف القرن الماضي. بابه إلى الفن كان الشغف وحده، بعد دراسته لإدارة الأعمال في الجامعة. كلّ ما تعلّمه عن الفنون جاء من جهد فردي منذ الخمسينيات. في بداية السبعينيات، افتتح مع المصمّم الغرافيكي والمصوّر العراقي وضّاح فارس غاليري Contact في الحمرا التي استقبلت معارض حتى 1978، أي في الفترة التي كانت تشهد فيها العاصمة اللبنانية التجارب التجديدية لهلن الخال وعارف الريس وشفيق عبود ولور غريب ورفيق شرف وآخرين. شغفه بالفن، قاده أيضاً إلى كتابة المقالات النقدية في ملحق «النهار» الثقافي بعدما كان قد بدأ بتسجيل ملاحظاته عن المعارض والفنانين، وبجمع ملفات عنهم تضم ملصقات معارضهم، ومقالات منشورة ووثائق أخرى. هكذا كتب مقالات نقدية خلال الثمانينيات، غطّت عدداً كبيراً من المعارض التشكيلية في بيروت. بعض هذه المقالات ظهر مجدّداً في كتاب «تاريخ النحت في لبنان» (1990) الذي وثّق فيه نمّور لحوالى قرن كامل من ذاكرة النحت اللبناني وتجاربه المتنوّعة. صدر الكتاب عن «دار الفنون الجميلة» التي أسّسها نمّور سنة 1990، وخصّصها للكتب الفنية حصراً، حول المحترف المحلّي. وقد نشرت الدار مجموعة من أهم الكتب الفنية، كتب نمور عدداً منها بالعربية والإنكليزية، منها مؤلّفه الشامل حول تاريخ اللوحة في لبنان بعنوان «أمام اللوحة» (2003)، إلى جانب كتب نقدية عن تجارب ألفرد وجوزف بصبوص، وسامية عسيران جنبلاط، وخليل مفرّج وآخرين.

سيزار نمور مع شريكته غابرييلا شاوب التي رافقته في معظم مشاريعه ابرزها «متحف مقام» الذي افتتح سنة 2013

لا يمكن فصل تجربة دار النشر، وذلك الميل الجامح نحو التوثيق والأرشفة عن سنوات الحرب الأهلية اللبنانية التي بعثرت هذه التجارب، وأسهمت في حجبها عن الجيل الجديد. هذا ما كان يكرّره نمور دائماً بكلمات مختلفة. ولعلّه هو ما كان يدفعه إلى خوض مشاريعه التوثيقية الضخمة التي تتطلّب جهود مؤسسات كبيرة ورسمية. لم يتوقّف نمّور يوماً مثل بعض نقاد وفناني جيله الذين باتوا، بتواريهم، ينتمون حكماً إلى مصطلح الجيل السابق. يعود ذلك ربّما إلى تنبّهه للفجوة المعرفية التي تفصل بين أجيال من اللبنانيين، تحديداً في ما يتعلّق بمعرفة تاريخ الفن المحلّي كما أخبرنا مرّة. هكذا دعا إلى متحفه فنانين جدداً وأعمالهم التجهيزية التي تجاورت مع أعمال روّاد محترف النحت أمثال يوسف الحويك والإخوة بصبوص وسلوى روضة شقير... إلى جانب المجموعة الثابتة، احتضن المتحف معارض استعادية ومسابقات للفنانين والطلاب. وقد حرص نمور على تفعيل المجموعة، من خلال تنظيم رحلات لطلاب المدارس، وتعليمهم تاريخ الفن اللبناني الذي يغيب تماماً عن المناهج الدراسية. علماً أن المتحف بات يضمّ أيضاً كتب ومؤلّفات مكتبة «ريكتو فيرسو» (Recto Verso) التي افتتحها سنة 2009 في مونو مع شريكته غابرييلا شاوب. أقفلت المكتبة أبوابها أخيراً، إلا أن محتوياتها التي تعدّ ثروة أرشيفية لا تزال متاحة أمام الباحثين والكتّاب والطلاب. وتضمّ المجموعة حوالى 1500 كتاب تغطّي أبرز حقبات الفن التشكيلي اللبناني، إلى جانب كتب حول مجالات فنية مختلفة مثل التصوير الفوتوغرافي، والعمارة، والخط العربي، والنحت، بالإضافة إلى الوثائق عن المعارض اللبنانية، من ملصقات ومعلومات وملفات جمعها وحفظها نمّور. كان نمّور سبّاقاً في كلّ هذه الأعمال والمشاريع الصغيرة والكبيرة التي دشّنها، أبرزها مشاركته في تأسيس المعارض والجمعيات الفنية مثل «جمعية الفن المعاصر» (1997)، و«الجمعية اللبنانية لنقاد الفن» (1998). كما أطلق معرض الكتاب الفني الأوّل في بيروت سنة 2009، قبل أن يتحوّل إلى سوق شهري للكتب في شارع مونو كمساحة للقاء تُضاف إلى مبادراته السابقة التي تصدّر فيها الهمّ الجماعي والتشاركي، في التوثيق والعرض والكتابة، كل الهموم الأخرى.

القدس أقرب من أي وقت مضى

ضمن فعاليات يوم القدس العالمي، ثبّتت الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين بالتعاون مع بلدية الغبيري لوحات طرق في الشوارع الرئيسية للبلدة تحدّد المسافة بين الغبيري والقدس والتي تبلغ 232 كيلومتراً. أمين سر الحملة عبد الملك سكرية شدّد على أهمية «التذكير بقضية فلسطين وحق العودة في كل زمان ومكان ومناسبة»، مشيراً إلى أن هذا المشروع سينفّذ الأسبوع الجاري في أكثر من مئة مدينة حول العالم، اعتزازاً «بثبات أهل القدس الذين يخوضون معركة حرية وكرامة وشرف الأمة». فيما أكّد رئيس بلدية الغبيري معن الخليل أن «أهل القدس يؤكدون بصمودهم وثباتهم في الشيخ جراح أن القدس وفلسطين هي اليوم أقرب من أي وقت مضى».

(هيثم الموسوي)

سيمون شاهين: موعد حميم

ينظّم «معهد الموسيقى العالمي»، في 14 أيار (مايو) الحالي، لقاءً افتراضياً مع العازف والمؤلّف الموسيقي الفلسطيني سيمون شاهين (1955 ـ الصورة)، يحاوره خلاله العازف والملحن والموزع الموسيقي الفلسطيني المقيم في الولايات المتحدة ونيس زعرور. يأتي هذا الموعد في إطار فعّاليات At Home المجانية، التي تهدف إلى تسليط الضوء على فنانين مشهورين يشاركون تفاصيل حيواتهم وآلاتهم وقصصهم الشخصية، ما يضفي طابعاً متفرّداً على كل حدث. يقود هذه المحادثات موسيقيون وصحافيون وخبراء في الموسيقى.

At Home مع سيمون شاهين: الجمعة 14 أيار ـ الساعة الواحدة بعد منتصف الليل بتوقيت بيروت ـ موقع www.worldmusicinstitute.org (للاستعلام: الرابط متوافر على موقعنا)

المتحف الفلسطيني: بودكاست «ذاكرةُ البرتقال»

في إطار أنشطته الرقمية التي يحرص على إقامتها منذ فترة، يدعو «المتحف الفلسطيني»، يوم السبت المقبل، إلى متابعة مدوّنة صوتية باللغة العربية تحمل اسم «ذاكرةُ البرتقال». يبثّ المتحف هذا النشاط عبر صفحاته المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي. وفيه، تتناول جنان سلوادي التي تُلقى على عاتقها مهمّتَا الإعداد والتقديم مسائل عدّة على شاكلة: كيف يمكن للمكان أن يختفي تماماً من المُخيّلة؟ وكيف يمكن أن تحيي روائح الأشياء الأماكن البعيدة في داخلنا؟ وأين تختبئ الذاكرة؟ وكيف تعود «حادّة كسكّين»؟ في هذا البودكاست، سيتمكّن المتابعون من «استكشاف» رحلة لجوء سيّدة تُدعى هدى بطشون من مدينة يافا الفلسطينية، و«لجوء ذاكرتها الفعلية عنها، وعودتها المفاجئة»، وفق ما يفيد التعريف الوارد على صفحة النشاط على فايسبوك.

مدوّنة «ذاكرةُ البرتقال» الصوتية مع جنان سلوادي: السبت 15 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة الثانية عشرة ظهراً ـ صفحات «المتحف الفلسطيني» المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي.

الإثنين 10 أيّار 2021 العدد 147
Lundi 10 Mai 2021 no147

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
غسان ديبة
«الأجر الاجتماعي» معركة تستحقّ أن نخوضها

03
محمد وهبة
الرقص فوق أجور العمّال العارية

04
وثيقة
آلية للسيطرة على سعر الصرف

06
الأمجد سلامة
غواية النيوليبرالية

08
هشام صفيّ الدين
بارونات القطاع المصرفي

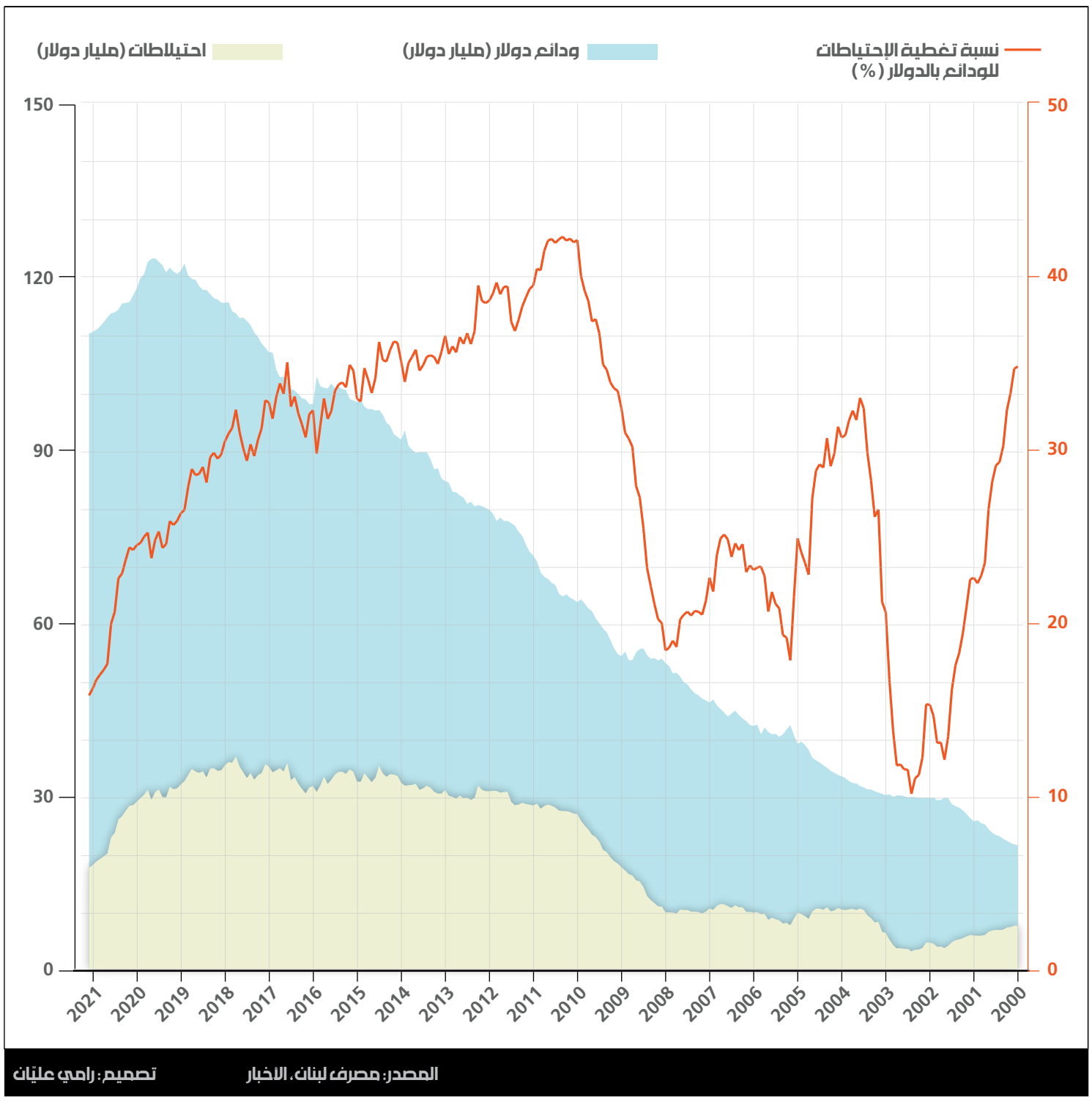

المصدر: مصرف لبنان، الأخبار تصميم: رامي علّيان

كلّ 1$ مصرفي = 15,8 سنتاً

من وحي النقاش الدائر في البلد بعنوان: «الحفاظ على الاحتياطات بالعملات الأجنبية من الاستنزاف اللاحق بها بسبب استمرار دعم استيراد المواد الأساسية، لأن هذه الاحتياطات هي ما تبقّى من أموال الودائع» قد يكون مفيداً إجراء احتساب نظري للقيمة الصافية للودائع انطلاقاً من كمية الاحتياطات المتوافرة لدى مصرف لبنان، أو ما يُسمّى نسبة تغطية الودائع باحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية.

في نهاية شباط 2021 بلغت قيمة الاحتياطات بالعملات الأجنبية المتوافرة لدى مصرف لبنان، بحسب ما ينشره المصرف على موقعه الإلكتروني، نحو 17,49 مليار دولار. وفي المقابل بلغت قيمة الودائع بالدولار ما يساوي 166172 مليار ليرة، أي بحسب سعر الصرف المحدّد من قبل مصرف لبنان للودائع بقيمة 1507,5 ليرات، وسطياً، فإنها تبلغ 110,2 مليارات دولار. وإذا تماشينا مع ما يشاع حول نظرية الاحتياطات بالدولار باعتبارها من أموال المودعين التي يجب الحفاظ عليها، وبالتالي لجأنا، نظرياً، إلى توزيع هذه الأموال على المودعين بوصفها آخر ما تبقّى لهم من ودائعهم المُنقدة بالدولار الحقيقي، أو ما يمكن تسميته القيمة الصافية الفعلية للودائع بالدولار، فإن كل دولار مصرفي بات يساوي اليوم نحو 15,8 سنتاً.

في السنوات الماضية كانت نسبة تغطية الاحتياطات للودائع مرتفعة نسبياً. في مطلع عام 2000، أي في الفترة التي بدأت ملامح الانهيار تظهر، وقبل انعقاد مؤتمر «باريس 1»، كانت نسبة التغطية تبلغ 34% ثم تراجعت خلال 12 شهراً إلى 14%، ثم بلغت 10,6% في حزيران 2001. بهذا المعنى، كانت قيمة كل دولار مصرفي تساوي 10,6 سنتات، أي «هيركات» بنسبة 89,4%. لاحقاً، استعاد النموذج القدرة على تغطية الودائع بالدولار بفعل المؤتمرات الدولية المتتالية، ثم الطفرة النفطية، وهروب الأموال من الأزمة العالمية نحو لبنان الذي كان يدفع معدلات فائدة باهظة قياساً بالخارج. هكذا عادت نسبة التغطية بالاحتياطات إلى 42% في أواخر 2010. عملياً، كان هذا الأمر يعني أن نسبة كبيرة من الخسائر السابقة اللاحقة بكل دولار مصرفي، تمّت تغطيتها بدولارات جديدة استقطبها النظام من الخارج. لكنّ النظام عاد إلى نمطه السابق ابتداءً من عام 2011 واستمرّ التدهور في قيمة الدولار المصرفي أو في نسبة تغطيته من الاحتياطات بالعملات الأجنبية، ليبلغ 17,7% في أواخر 2020 وتدهور إلى مستوى 15,8% في نهاية شباط 2021.

من الأكيد أن حساب كهذا يصبح أكثر من مجرّد مؤشّر إذا أضيفت إليه قيمة صافي السيولة الخارجية للمصارف، لكنّ هذه الإحصاءات غير متوافرة لدى مصرف لبنان عن السنوات الماضية، إنما ما بات معروفاً اليوم هو أن هذه السيولة الخارجية بالعملات الأجنبية للمصارف هي سلبية بقيمة تفوق 1,7 مليار دولار، أي أن التزاماتها تجاه الخارج أكبر مما تملكه في الخارج بقيمة 1,7 مليار دولار. وهذا يعني أن الخسائر اللاحقة بالودائع أكبر بكثير.

أياً يكن الحال، إن هذه النتيجة للقيمة الصافية للدولار، أو لنسبة تغطية الودائع باحتياطات مصرف لبنان، متأتية من حساب نظري قائم على أنه سيتم توزيع كل الاحتياطات بالدولار على المودعين، وهو أمر لن يحصل لا في المستقبل القريب أو البعيد لأسباب مختلفة من أبرزها أن وظيفة هذا الاحتياط مختلفة تماماً عن آليات حماية الودائع، بل في الواقع إن هذه الودائع تخضع اليوم لواحدة من أكبر عمليات الاقتطاع السوقية التي تتم بأكثر من طريقة:

- الطريقة الأولى: سحب هذه الودائع من المصارف بسعر المنصّة المحدّد من قبل مصرف لبنان بنحو 3900 ليرة مقابل الدولار المصرفي، وبالتالي فإن نسبة الاقتطاع أو الهيركات التي تخضع لها الودائع المسحوبة بهذا السعر تساوي الفرق بين قيمة الدولار في السوق الحرّة والذي بلغ مساء الأحد (للمفارقة هذه السوق تعمل مساء الأحد) نحو 13000 ليرة، وبين سعر المنصّة. هذا يعني أن قيمة الوديعة تقلّصت بنحو 9100 ليرة، أو ما يساوي 70%. قد تكون هذه الطريقة الأقل خسارة، لكن مشكلتها أنها محكومة بسقف للسحب يبلغ 5000 دولار مصرفي شهرياً وغالبية المصارف لا تتقيّد به.

- الطريقة الثانية: سحب الودائع بالدولار بواسطة شيك مصرفي وبيعه في السوق بقيمة تساوي 3000 ليرة لكل دولار مصرفي. ما يعني أن الخسارة في قيمة كل دولار تبلغ 10 آلاف ليرة، أو ما يساوي خسارة بنسبة 76,9%. هذه الطريقة تتيح سحب الدولارات بشكل كامل لكنها تفرض خسارة كبرى.

- الطريقة الثالثة: يمكن سحب الدولارات المصرفية بالليرة اللبنانية على سعر 1507,5 ليرات، وسطياً، ما يعني أن الخسارة في قيمة كل دولار تبلغ 11492 ليرة، أو خسارة بنسبة 88,4%. ورغم أن هذه الطريقة تكبّد المودع الخسارة الكبرى إلا أنه لا يمكنه سحب مبالغ كبيرة. بعض المصارف تمنح المودع إمكانية سحب 20 مليون ليرة شهرياً، وبعضها أكثر من ذلك بقليل.

مقابلة رغم الانهيار، هناك ثابت أساسي بين معركة تصحيح الأجور في 2011 - 2012 وبين المعركة الحالية: العمال والموظفون لا يملكون إلا المكافحة لاستعادة مواقعهم التي خسروها. بالنسبة إلى الأستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في جامعة LAU، غسان ديبة، ليس الأمر سهلاً. فإلى جانب هزالة الحركة النقابية، لم تصل انتفاضة 17 تشرين الأول إلى خواتيم سياسية. هنا تحديداً يكمن التحدي المقبل. ففي ظل ما يسميه «سياسة الهوية» او الطائفية بدلاً من «سياسة الطبقة» هناك معركة «الأجر الاجتماعي» التي تستحق خوضها وسط مسارات معقّدة ومحفوفة بالمخاطر تدفع قوى السلطة إلى «الاتكال على معجزة ما»

غسان ديبة

- تصحيح الأجور لا يحصل إلا بالضغط
- «الأجر الاجتماعي» معركة تستحقّ أن نخوضها
- قوى السلطة عاجزة وتتّكل على «معجزة ما»

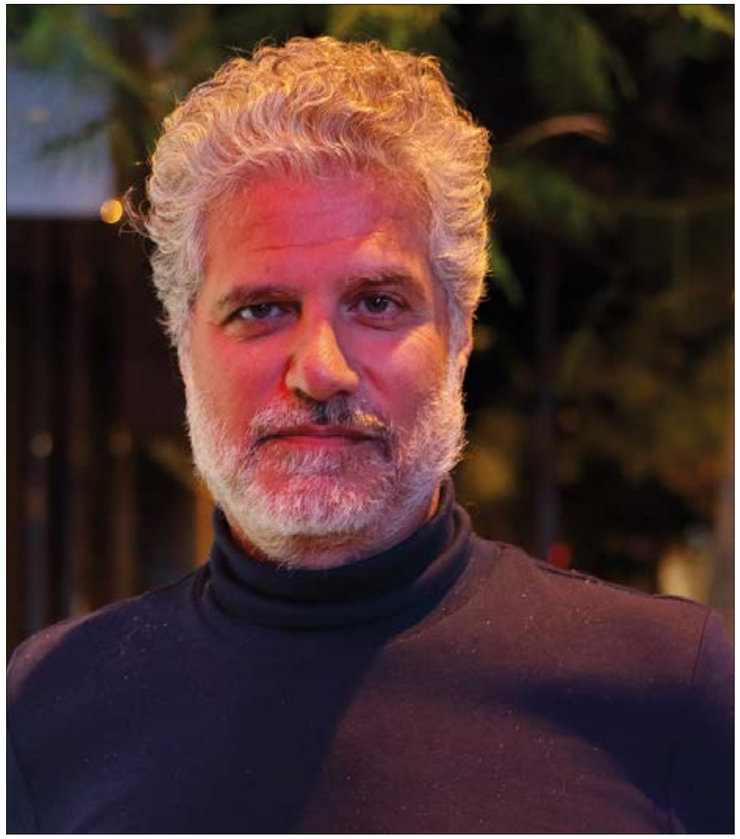

■ تلقّت الأجور الموجة الأكبر من الخسائر التي مني بها النظام - النموذج بعد انهياره، لكن المستغرب هو ذلك الصمت شبه المطبق تجاه هذا النوع من الخسائر. التململ من خسائر الأجور لا يبرر صمت كهذا. كيف برأيك يمكن تحديد خسائر الأجور، وكيف يمكن الانتقال من مرحلة الصمت إلى المطالبة بالتصحيح؟

- عندما انهار النموذج الاقتصادي القديم، وعماده الأساسي تثبيت سعر الصرف وما لحق ذلك من تضخم مرتفع، مُنيت الأجور في القطاع النظامي والقطاع العام بصدمة كبرى وتراجعت قيمتها الحقيقية بنحو 70% في الفترة الممتدة من الفصل الأخير من عام 2019 وحتى الآن. ليس هناك صمت، هناك مطالب ولكن هناك عدة عوامل تتحكم بعدم تحول هذه المطالب إلى تحركات فاعلة؛

أولاً، والجميع يعلم هذا، ضعف الحركة النقابية. لقد كثب الكثير حول هذا الموضوع، إذ ان أساس أي تحرّك للعمال والموظفين هو وجود النقابات الفاعلة، والتحرك لا أعني فقط التحرك في الشارع، بل في المصانع والمؤسسات وأماكن العمل حيث الدفاع عن الضغط مباشرة على رأس المال من أجل تصحيح، أو زيادة الأجور. البعض يعتقد أن التحرك في الشارع هو السبيل الوحيد، ولكن برأيي، الأساس هو الضغط المباشر على أصحاب العمل خصوصاً عندما نتحدث عن الأجور؛ وهذا لن يحدث من دون نقابات قوية.

ثانياً، انتفاضة 17 تشرين كان الأساس فيها الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية، حتى قبل تفلّت سعر الصرف بشكل كبير، وبالتالي يمكننا أن نقول إنه كان هناك تحرّك جماهيري كبير في بداية الانتفاضة ولكن عدم وصول الانتفاضة إلى خواتيم سياسية، أي التغيير على المستوى السياسي لأسباب عديدة منها غياب قيادة سياسية للانتفاضة وجاءت الكورونا وعدم وجود نقابات ومناطق جغرافية معينة تتركز فيها الاحتجاجات (المناطق العمالية أو الفقيرة)، كل ذلك أرسى نوعاً من الإحباط المعمّم، ما انسحب أيضاً على قضية الأجور.

ثالثاً، علينا ألا ننسى أن طبيعة السياسة في لبنان لا تزال تتحكّم بها، ما يمكّن أن نسمّيه «سياسة الهوية» أو الطائفية بدلاً من «سياسة الطبقة»، وهذا يجعل المحدّدات الاقتصادية والاجتماعية للتحرّك السياسي تنتفي فاعليتها. هنا يكمن التحدي الأساسي برأيي في المرحلة المقبلة.

أخيراً، هناك التحويلات من الخارج إلى الأسر والتي زادت قيمتها بالليرة اللبنانية ما يفوق التضخّم وهي تشكّل نوعاً من «شبكة الأمان» لشريحة كبيرة من اللبنانيين، كما جميع أشكال «الدعم» السياسي التي تقوم بها الأحزاب والجمعيات الطائفية.

■ نمر اليوم بظروف غير عادية وبالتالي قد لا تنفع الأدوات العادية في معركة تصحيح الأجور. ما هي الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها اليوم؟

- أي تصحيح معمّم للأجور، اليوم، مرهون بقدرة العمال والموظفين على فرضه على رأس المال، وإن كان هناك تصحيحات تحصل في بعض المؤسسات لكنها غير معمّمة. كما أن هذا الأمر أصبح جزءاً من المعركة السياسية الكبرى بعد انتفاضة 17 تشرين. لكن هذا لا يمنع أن يتم تفعيل «لجنة المؤشر» في وزارة العمل من أجل السير بعملية تصحيح الأجور. ولكن هي أيضاً تخضع لموازين القوى كما كان جلياً في تجربة 2011-2012. هنا يمكن اعتبار «الأجر الاجتماعي» أداة غير عادية، عبر السياسة المالية، لتصحيح الأجور، وقد تكون مفيدة في الوضع اللبناني لتكون مكملة للتصحيح النقدي لتفادي حصول لولب أجور - أسعار، وللتخفيف من التأثير على ميزان المدفوعات في ظل تراجع تدفّق العملات الخارجية، ما قد يدخلنا في موجات من أزمات ميزان المدفوعات وانهيار سعر الصرف وزيادة الأجور وهكذا دواليك.

حتى الآن محرك التضخّم هو خارجي، أي سعر صرف العملة، وليس داخلياً لعدم حدوث الصراع الاجتماعي حول المداخيل. لكن هذا لا يعني أن العمال والموظفين عليهم ألا يطالبوا بزيادة الأجور فلا يمكن أن يُطلب منهم ذلك بعد خسارتهم لأكثر من 70% من قيمة دخلهم، هذا من دون احتساب تأثير البطالة على الدخل العمالي الكلي، وفي ظل نظام اقتصادي زادت فيه حدة المساواة وتركز الثروة، ما أوصل لبنان إلى الأزمة التي يعيشها.

هنا تأتي أهمية التغيير السياسي من أجل إقامة عقد اجتماعي جديد ونموذج اقتصادي جديد. من غير ذلك، لا يمتلك العمال والموظفون في الصراع على التوزيع الاقتصادي، في خضم الأزمة اليوم، إلا أن يكافحوا من أجل استعادة مواقعهم الاقتصادية التي خسروها نتيجة التضخم وانهيار سعر صرف العملة. هذا حصل خلال التضخم المفرط الذي حصل في جمهورية الفيمار في ألمانيا بين عامَي 1922 و1923. يومها حاول العمال أن يحافظوا على قيمة أجورهم الحقيقية من خلال التصحيح الدوري، وبحسب بعض الإحصاءات فقد خسر مؤشر الأجور الكلي بين عامَي 1919 و1923 فقط 20% من قيمته الحقيقية رغم التضخم المفرط وزيادة البطالة.

■ أتت أول من أطلق مفهوم «الأجر الاجتماعي» في لبنان. هل تعتقد أن التصحيح يجب أن يكون على هذا المستوى أو على مستوى آخر؟

- أتى مفهوم الأجر الاجتماعي خلال مفاوضات تصحيح الأجور في عام 2011 حيث طرحت التغطية الصحية الشاملة كجزء من ما يمكن أن نسمّيه «أجراً اجتماعياً» تؤمّنه الدولة لمواطنيها، وليس أجراً نقدياً. اليوم، برتدي الأجر الاجتماعي أهمية كبرى خصوصاً بعد تداعيات أزمة «كورونا» وتراجع قيمة الأجور النقدية. فقد برهنت جائحة «كورونا»، ليس فقط في لبنان، بل حول العالم، ان الدولة هي أساس في الاقتصاد، حتى الرأسمالي، فأسطورة النيوليبرالية انتهت، وخير مثال على ذلك خطط بايدن في الولايات المتحدة التي أنهت فعلياً حقبة النيوليبرالية المحقّقة في الواقع وأيضاً على مستوى الفكر الاقتصادي.

هنا يأتي دور الأجر الاجتماعي، وهو يشكل التقديمات الاجتماعية للدولة في الصحّة والتعليم والحماية الاجتماعية والدخل الأساسي الذي أصبح أكثر تطبيقاً اليوم حول العالم، كما السكن الاجتماعي. كذلك، أريد أن أذكر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي استطاعت أن تقاوم الهجمة النيوليبرالية لاحقاً.

الظروف مختلفة اليوم، ولكن هناك بوادر أمل، منها ما أشرت إليه بتراجع الفكر النيوليبرالي حول العالم. كما أن نهاية النموذج الاقتصادي القديم في لبنان يحتم قيام عقد اجتماعي جديد يجب أن يكون فيه انتقال للدولة من الدولة الطائفية الريعية والزبائنية إلى دولة ديمقراطية اجتماعية.

■ تقنياً وعملياً، ما الذي يحصل عندما تنهار الأجور بالشكل الذي حصل في لبنان؟ الخروج من الأزمة الحالية يتطلب ضرب الاستهلاك وزيادة الأسعار بينما المجتمع لا يمكنه تحمل مثل هذه الضريبة، ماذا يعني ذلك؟

- كما ذكرت عن تجربة جمهورية الفيمار فإن التضخم لديه آثار توزيعية كبرى تعتمد على مقدرة الطبقات على المحافظة على مواقعها الاقتصادية. لقد قال جون مايناردِ كينز: «إن التغيّر في الأسعار والمكافآت، كما تُحْتَسَب بالنقد، يؤثّر بشكل عام على الطبقات بشكل غير متساوٍ، وينقل الثروة من طبقة إلى أخرى، يُعطي الغنى هنا ويُعطي العوز هناك». (كتبت حول هذا الأمر في آذار 2019 https://al-akhbar.com/Capital/270364).

والانهيار في سعر صرف العملة أدى إلى هذا الأمر في لبنان. والذي حصل كما ذكرت، ضربة كبيرة للطبقات العاملة والمتوسطة التي يتأتى دخلها من الأجر الثابت، وعلينا الا ننسى تأثير ذلك على تعويضات الضمان الاجتماعي إذ انتهت الضمانات التي كان يفكر فيها العامل على أنها ستشكل دخله خلال التقاعد. كما خسر المدّخرون بالليرة اللبنانية، كما حصل في الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن بسبب كون الأزمة ليست فقط أزمة سعر صرف عملة، بل تخطّتها إلى أزمة مصرفية على صعيد الودائع بالدولار، فقد ادى ذلك أيضاً إلى خسارة للمدّخرين بالدولار، فضلاً عن خسارة جزء كبير من الطبقة الرأسمالية الريعية لقيم ثروتها. كما أن انخفاض العائد الحقيقي وانخفاض قيمة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أفقدا الطبقة الرأسمالية الريعية جزءاً من ثروتها ومن دخلها، كما أن توقف الدولة اللبنانية عن دفع سندات اليوروبوند وانخفاض سعرها في الأسواق أحدثا الأمر نفسه. ومن غير الواضح من استفاد اليوم، إلا أن التجارب وتجربة اللبنانيين في الثمانينيات اظهرت أن الطبقة الرأسمالية الصناعية تتقدم مواقعها الاقتصادية في هذه الظروف.

وعلينا أخيراً، أن نتذكر أن الدولة اللبنانية استطاعت عبر التضخم أن تخفض بشكل كبير القيم الحقيقية للدين العام وهذا سيكون له الوقع الإيجابي على مالية الدولة في المستقبل.

أما على صعيد الاستهلاك، فقد أدّى تأثير ذلك الانخفاض، وخصوصاً في الأجور، إلى تراجع الاستهلاك وانخفاض الاستيراد وهذا ضمن عملية التصحيح التي تحصل في حال التوقف المفاجئ في تدفق رأس المال من الخارج، وذلك لإعادة التوازن إلى الحسابات الخارجية. أعتقد أن هذا الأمر حصل، وانتهى يتأتى دخلها من الأجر الثابت، وعلينا الا ننسى تأثير ذلك على تعويضات الضمان الاجتماعي إذ انتهت الضمانات التي كان يفكر فيها العامل على أنها ستشكل درجة التصحيح المطلوبة إلا عند العودة إلى نظام سعر موحّد. وللوصول إلى هذا الأمر، المطلوب الآن سياسات جديدة، وإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي من أجل إعادة الثقة في الاقتصاد اللبناني وخفض التوقعات حول التضخم. بالإضافة إلى ذلك، كل ما يُحكى عن رفع الدعم، يجب الا يُناقش قبل عملية الإصلاحات هذه، إذ أن كمية الاحتياطات الخارجية ليست ثابتة، فهي يمكن أن تنقص (كما حصل) ويمكن أن تزيد في حال تم تطبيق إعادة الهيكلة، وأصبح لدينا نظامٌ مالي ونقدي طبيعي. وهناك دلائل على استمرار تدفق أموال المغتربين من الخارج، أو حتى احتمال زيادتها، وبالتالي فإن زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية ممكنة. وهذا يتطلب أيضاً إزالة الوهم الذي يضع اللبنانيين أمام خيار الإبقاء على الدعم، أو دفع أموال المودعين، وهذا ليس صحيحاً.

المفاضلات هذه كلها لا نستطيع أن نعرفها الآن وهي ليست لعبة صفرية (zero sum game)، بل هي تعتمد على مقدرة لبنان على تكوين احتياطات خارجية، وهو لديه احتياط الذهب أيضاً الآن وعلى مدى إعادة الهيكلة القيمية والزمنية للمطلوبات في النظام المصرفي ومصرف لبنان. وتكوين هذه الاحتياطات هو للمحافظة أصلاً على مقدرته على الاستيراد والتدخل للدفاع عن قيمة الليرة اللبنانية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وهي كلها مسارات معقّدة ومحفوفة بالمخاطر، وعلينا الا نحسد أحداً في، أو سيكون في موقع المسؤولية. وقد يفسر هذا عدم المقدرة على تشكيل حكومة جديدة ومحاولة الإبقاء على الأمور كما هي، ربما لاعتقادهم أن يأتي الحل من معجزة ما.

لا يمتلك العمال والموظفون، في الصراع على التوزيع الاقتصادي في خضم الأزمة اليوم، إلا أن يكافحوا من أجل استعادة مواقعهم الاقتصادية التي خسروها

الدولة هي أساس في الاقتصاد، حتى الرأسمالي، فأسطورة النيوليبرالية انتهت، وخير مثال على ذلك خطط بايدن في أميركا التي أنهت حقبة النيوليبرالية المحقّقة واقعاً وفكرا

الرقص فوق أجور العمّال العارية

محمد وهبة

منذ نحو 18 شهراً، خسرت الليرة اللبنانية نحو 88% من قيمتها مقابل الدولار. انعكس ذلك مباشرة على معدلات التضخّم والفقر والبطالة. فقد زادت معدلات الفقر عن 50% ومعدل البطالة يتسارع نحو 40%، وتضخّم الأسعار بلغ وسطياً في عام 2020 نحو 84%، بينما بلغ المعدل الوسطي لتضخّم الأسعار في الفصل الأول من السنة الجارية 154% (مقارنة النتائج الشهرية للفصل الأول من عام 2021 مع النتائج الشهرية للفصل الأوّل من عام 2020). في النتيجة، انخفضت القوّة الشرائية للأجر الوسطي البالغ 1,7 مليون ليرة، بنسبة لا تقلّ عن 60% وفق تقديرات رئيس مؤسسة البحوث والاستشارات كمال حمدان. التصحيح الوحيد المطروح اليوم للأجور، هو ذو طابع زبائني؛ إمدادات مالية مؤقّتة للأسر مقابل رفع الدعم عن سلّة المواد الأساسيّة المستوردة. هذا النوع من التصحيح يعكس سلوك السلطة القائم منذ عقود: تعزيز آلية التوزيع على حساب النشاط الاقتصادي. بنية العمل والإنتاج كانت تعتمد على الرساميل الوافدة من الخارج. أما آلية التوزيع المحلية، فقد قضت بدعم القوّة الشرائية للأجور عبر تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتعزيز مداخيل الأسر بتحويلات المغتربين. استمرار هذه الآلية يتطلب إنتاج العمالة محلياً وتصديرها إلى الخارج. إلا أن ذلك يعني أيضاً، أن تحفيز الاستهلاك لم يعد مرتبطاً بتعزيز وسائل الإنتاج، وبالتالي لم تكن هناك ضرورة لخلق فرص العمل وزيادة الأجور. فالسلع والخدمات تأتي من الخارج، وكذلك يتدفق معها التمويل. العمل بهذا المعنى يكاد أن يكون ترفاً في ظل النموذج المنهار. أما الاستهلاك فكان محفّزاً بآلية التوزيع.

النظام - النموذج اللبناني يكاد يشبه إلى حدّ ما النظام الرأسمالي الواقع في حالة حرب بحسب رئيس «حركة مواطنون ومواطنات في دولة» الوزير السابق، شربل نحاس. ففي ظل الحروب التي تقع فيها الأنظمة الرأسمالية، تتدمر وسائل الإنتاج، وبالتالي لا تعود هناك حاجة إلى تحفيز الاستهلاك عبر زيادة قوّة العمل. لكن في لبنان، كانت حالة «النظام الرأسمالي الواقع في حالة حرب» غير مؤقتة، بل كانت متواصلة إلى أن انتهت بمجرّد انهيار آلية التوزيع. فقد تحطّم سعر الصرف الثابت، لأن التدفقات الخارجية لم تعد كافية لتمويل الحاجات المحلية. وبهذا المعنى، فإن الأجور لم تعد كافية لتحفيز الاستهلاك المستورد بغالبيته. الاستهلاك صار مكلفاً للغاية، لذا يتطلب الأمر تقليصه انسجاماً مع تراجع التدفقات الخارجية، وبالتالي ضرب الأجور لتقليص الاستهلاك.

هكذا تراجع استيراد لبنان بنحو النصف، وبات وجود السلع الأساسية خاضعاً لعملية تقنين مرتبطة أيضاً بمخزون العملات الصعبة لدى مصرف لبنان الذي يتناقص يومياً. واحدة من أساسيات المشكلة، أنه تم تخصيص هذا المخزون لدعم الاستهلاك بدلاً من الإنتاج. بمعنى أوضح، إن هذه الأموال قابلة للاندثار. وفي السياق نفسه، تبدو الأجور في لبنان، قد فقدت قيمتها السابقة وصارت قابلة للاندثار هي أيضاً.

ومن صلب هذه التركيبة أيضاً، أفرزت بنية النظام محوراً في مواجهة تحسين قوّة العمل في لبنان، المحور مكوّن من مجموعة شركاء: السلطة، التجّار والمصرفيين. هؤلاء لعبوا الدور الأهمّ في تكريس نموذج قائم على الاستهلاك المحلي، المستورد والممَوّل بقوّة العمل في الخارج. العمليات الاقتصادية الوسيطة بين لبنان والخارج، هي الأساس، سواء من خلال التجار، أو المصرفيين. أما السلطات التشريعية والتنفيذية، فكان من صلب عملها تأمين استمرارية هذه الأعمال واقتسام مكاسبها. هكذا تكرّست الاحتكارات، وتحفّز الفساد. وتطلب الأمر تحويل المال العام إلى مال خاص بشكل متواصل. مراكمة أرباح هؤلاء المموّلة بالتدفقات الخارجية، وبعمليات تحويل المال العام إلى خاص، كانت أمراً أساسياً لاستمرارية النموذج. إذاً، هل المطلوب تصحيح الأجور بالشكل الذي يؤدي إلى النتيجة السابقة نفسها، أم هناك معالجة أخرى؟

عملياً، كلما طال أمد حصول تصحيح للأجور، ازدادت سرعة التدهور في مؤشرات الفقر والبطالة، أي انزلاق عدد أكبر من الأسر إلى ما دون خطوط الفقر. لكن تصحيح الأجور ليس مسألة بسيطة في ظل الانهيار الحاصل. فمن المهم جداً تعزيز القوّة الشرائية للمقيمين في لبنان، لكن طالما هذه القوّة مرتبطة باستهلاك مستورد، فإنها ستبقى مصدراً لاستنزاف العملات الصعبة التي تموّل استيراد السلع من الخارج. المطلوب تصحيح سريع للأجور انطلاقاً من تصحيح اقتصادي يشمل تصحيح القدرة الشرائية.

التصحيح الاقتصادي يجب أن يكون عادلاً وهادفاً. هذان الأمران أساسيان بالنسبة إلى نحاس، في أي تصحيح آت. أن يكون تصحيحاً هادفاً، هو أهمّ، لأن أمد التصحيح الاقتصادي طويل المدى، وبالتالي فإنه ينطوي على أوجاع لا بدّ من تحمّلها. العبارة السحرية في هذا المجال: «أن يوافق الناس على تحويل أوجاعهم إلى تضحية مقابل التصحيح الموعود». بلا تصحيح اقتصادي لا يمكن تحمّل الأوجاع.

وفي هذا المجال، يبدو واضحاً أن ما هو أهم من تصحيح الأجور الاسمية أو النقدية، أي زيادة قيمتها، هو تصحيح قوّتها الشرائية. يستبعد احتمال إتمام التصحيح من دون «الأجر الاجتماعي». حصول المقيمين في لبنان على زيادة في قيمة «الأجر الاجتماعي» أهمّ من حصولهم على زيادة في قيم أجورهم. وإن كانت هذه الأخيرة ضرورية لمواصلة معيشتهم. فالحصول على التغطية الصحيّة الشاملة، وعلى التعليم، بشكل مجاني، وممولّ بالضريبة على الثروة والريع، سيوفّر آكلافاً كبيرة على الاقتصاد لأنه سيمنح المؤسسات فرصة للنهوض والانخراط في التصحيح الاقتصادي. تصحيح كهذا، يجب أن يكون هدفه تعزيز قوّة العمل من خلال تعزيز الإنتاج، وليس من خلال تعزيز تحويلات المغتربين.

> **في لبنان كانت حالة «النظام الرأسمالي الواقع في حالة حرب» غير موقتة بل كانت متواصلة إلى ان انتهت بمجرّد انهيار آلية التوزيع**

هذا ما يجب أن يحصل. أما ما يحصل فعلياً، فهو أمر مختلف تماماً. حالياً، ليس هناك كلام متعلق بأي تصحيح. شركاء النظام المنهار - قوى السلطة - التجار - المصرفيون - يريدون العودة إلى السابق، أي إلى مناقشة تصحيح الأجور انطلاقاً من إعادة إنتاج النموذج السابق المنهار. لا يهمهم أن اللبنانيين يدفعون ثمناً باهظاً بأجورهم ومدّخراتهم. المدّخرات خسرت نحو 75% من قيمتها بفعل انهيار سعر الصرف، والأجور باتت قوّتها الشرائية متدنية جداً وسط موجات متسارعة من انهيار سعر الليرة وليس مستبعداً أن يكون آخرها مدفوعاً برفع الدعم، ما يشي بأن الأجور ستصبح قيمتها، خلال وقت قريب، أكثر تفاهة مما هي عليه اليوم.

المحرّك الأساسي لاستمرار تدهور الليرة، يكمن في عملية إطفاء الخسائر التي يديرها شركاء السلطة والمال. إطفاء خسائر النظام المالي، هو إطفاء لقيمة الليرة أيضاً، وبالتالي إطفاء لقوّة العمل. كل ذلك يتم بهدف العودة إلى الحالة السابقة التي أدّت إلى الانهيار الحالي. بهذا المعنى، يصبح تصحيح الأجور هدفاً بذاته، وليس أي هدف، بل هدفاً شبه مستحيل. لا يمكن التعويل على رعونة سلطة كالتي قائمة اليوم، وهي تجاهلت تصحيح الأجور أيام مراكمة الأرباح، من أجل تصحيح الأجور في أيام الانهيار.

في الواقع تعمل قوى السلطة على استعادة فعالية آلية التوزيع وتصحيح الأجور بشكل ملتو لتجعل قيمتها قابلة للاندثار مجدداً. اعتادت أن تفعل ذلك دائماً. مأسسة الدعم وتحويله إلى سياسة طويلة الأمد، عبر توزيع الأموال مباشرة للأسر الفقيرة بدلاً من تصحيح اقتصادي هي الحدّ الأقصى الذي يمكن أن تقوم به السلطة. التفاف ظرفي راحتيالي على التصحيح الاقتصادي الشامل. أما أزلام قوى السلطة وشركاؤها في الاتحاد العمالي العام وفي قوى السوق التجارية والمصرفية، وفي مصرف لبنان أيضاً، فسيعملون على مواصلة المسار نفسه الذي أدّى، لغاية اليوم، إلى تصنيف لبنان دولة فقيرة لسنوات طويلة مقبلة. هذا هو معنى أن يتهامس أعضاء قيادة الاتحاد على الطاولة نفسها مع رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة محمد شقير، ومع رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، حول تصحيح الأجور. ففي الجلسة نفسها، رفض شماس الحديث عن أي تصحيح، حتى إنه رفض زيادة بدل النقل. أما قيادة الاتحاد فهي ساكتة كشيطان أخرس. لكن بمجرّد الحديث عن بدل النقل يستحضر الأمر قصّة أخرى عن التصحيح الالتفافي والاحتيالي للأجور. إنهم يرقصون فوق أجساد العمال وأجورهم العارية.

قوى التجارة: رفض قاطع

في الزيارة التي قام بها رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، إلى الاتحاد العمال العام يرافقه المصرفي - رئيس جمعية التجار نقولا شماس، قال الأخير لعدد من أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، إنه يرفض أي بحث في موضوع تصحيح الأجور، ميزّرا الأمر بالخسائر اللاحقة بالقطاع التجاري بسبب تراجع المبيعات (حجم الاعمال). ولم يكتفِ الشماس بذلك بل رفض أيضاً أي كلام متصل بزيادة بدلات النقل للعمال رغم الزيادة الهائلة التي طرأت على كلفة النقل.

الصناعيون موافقون

بالفم الملآن قالها نائب رئيس جمعية الصناعيين زياد بكداش: نحنُ الصناعيين على زيادة الأجور في القطاعات التي تملك القدرة على ذلك. هناك مصانع كثيرة قامت بتصحيح اجور العاملين لديها لا يرى بكداش مفرّاً من الأمر إنما يعتقد أن الأمر منوط بمن لديه القدرة على ذلك.

وثيقة

يقترح المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق آلية للسيطرة على تقلّبات سعر الصرف ضمن فترة انتقالية وذات صلاحية زمنية محدودة. هذه الآلية تفترض التعامل مع أربع مسائل أساسية مؤثّرة في هذه التقلّبات، أهمها وأكبرها الخسائر المالية في القطاع المالي التي يتم التعامل مع إطفائها من خلال التوسّع في ضخّ النقد. عجز الخزينة العامة الذي لم يتدثّ عن 5500 مليار ليرة رغم ظروف الازمة ويتوقع الا ينخفض عن 6200 مليار ليرة في عام 2021. عجز الحساب الجاري الكبير رغم تراجع الاستيراد. الوقائع الطارئة مثل لجوء المصارف إلى السوق المحلية لتامين السيولة المطلوبة منها بموجب التعميم 154. وتوقف مصرف لبنان منذ مطلع هذه السنة عن تزويد الصرّافين بالدولارات. واعمال المضاربة التي يقوم بها كبار المتعاملين في السوق. والتوقعات السلبية بشان رفع الدعم

آلية للسيطرة على سعر الصرف *

إذا كان الهدف هو السيطرة على تقلبات سعر الصرف في المدى القصير والمنظور، فهذا يقتضي التدخل يومياً بشكل محسوب من قبل مصرف لبنان وزيادة في شفافية سوق القطع، وتمكين المؤسسات النظامية العاملة فيه، من العمل وفق القوانين المرعية الإجراء، وقمع المخالفات، لكن التركيز يجب أن ينصبّ قبل أي شيء آخر على الأمور الآتية:

* أولاً: التعامل مع بؤرة الأزمة في سوق الصرف المتمثّلة في تحويل الودائع بالدولار إلى ودائع بالليرة اللبنانية على سعر المنصة (3900 ليرة / دولار)، علماً بأنه من حقّ المودعين الحصول على أموالهم بعملة الإيداع أو على الأقل بما يوازيها بسعر الصرف الفعلي في السوق الحرّة، إذا أخذنا ببعض التفسيرات القانونية لقانون الموجبات والعقود.

لكن بما أن القطاع المالي في لبنان لا يملك الدولارت الكافية لتغطية السحوبات من الحسابات الدولارية والمقدّرة قيمتها السنوية بأكثر من 4,5 مليارات دولار، فإن امتصاص الأثر اللاتوازني لتسييل الحسابات اللبنانية بالعملة الصعبة على شكل ليرات اللبنانية يقتضي تغيير الآلية المعمول بها حالياً التي، بموجبها، يسحب المودعون، أموالهم من الحسابات المذكورة، بالليرة اللبنانية على سعر المنصة وضمن سقوف محدّدة. أما الآلية البديلة المقترحة فهي الآتية:

- الإبقاء على سقوف السحب الراهنة من الحسابات المفتوحة بالدولار والعملات الصعبة ورفعها مع تحسّن الأوضاع.
- يحصل المودعون على 70% من سحوباتهم من الحسابات بالليرة على سعر المنصة مع إمكانية زيادة سعر الصرف المعتمد في هذه السحوبات مع بدء تعافي الأسواق، و30% نقداً بالدولار الأميركي.
- يلتزم مصرف لبنان بتغطية ما يوازي الاحتياط الإلزامي من الودائع بالدولار الأميركي، وتتم المحافظة في الوقت نفسه على ما يعدّه المصرف المركزي احتياطاً إلزامياً. فإذا أخذنا بفرضية أن السحب السنوي من الودائع لا يقلّ عن 4,5 مليارات دولار سنوياً، يكون المطلوب ضخّ 1,5 مليار دولار تقريباً في السنة لمصلحة المودعين مناصفة بين المصارف والمصرف المركزي. فإذا بقيت هذه السحوبات على حالها تنخفض قيمة الضخّ السنوي بالليرة اللبنانية لتمويل سحوبات المودعين من 18 ألف مليار ليرة إلى 12 ألف مليار ليرة فيما يُغطّى الباقي بالدولار على النحو المذكور.

وإذا اعتمدنا، بغرض الاحتساب، سعر الصرف في السوق الموازية / الحرّة بقيمة 12 ألف ليرة، فإن تطبيق الآلية المقترحة يحقّق الأمرين التاليين:

1- خفض نسبة الاقتطاع (الهيركات) من قيمة ودائع الدولار جراء سحبها بموجب تعاميم مصرف لبنان ولا سيما التعميم 154 الذي فرض على المصارف تكوين حسابات لدى البنوك المراسلة تساوي 3% من مجموع ودائعها بالعملات الأجنبية. وبتطبيق هذه الآلية تستأنف المصارف تسديد جزء من مطلوباتها بالدولار، وتتم المحافظة في الوقت نفسه على ما يعدّه المصرف المركزي احتياطاً إلزامياً. فإذا أخذنا بفرضية أن السحب السنوي من الودائع لا يقلّ عن 4,5 مليارات دولار سنوياً، يكون المطلوب ضخّ 1,5 مليار دولار تقريباً في السنة لمصلحة المودعين مناصفة بين المصارف والمصرف المركزي. فإذا بقيت هذه السحوبات على حالها تنخفض قيمة الضخّ السنوي بالليرة اللبنانية لتمويل سحوبات المودعين من 18 ألف مليار ليرة إلى 12 ألف مليار ليرة فيما يُغطّى الباقي بالدولار على النحو المذكور.

> **يحصل المودعون على 70% من سحوباتهم من الحسابات بالليرة على سعر المنصّة و30% نقداً بالدولار الأميركي**
>
> **شطب كل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة واحتساب الضريبة على فوائد شهادات الإيداع وودائع المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بسعر المنصّة**

الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والبالغة بحسب مشروع الموازنة نحو 3000 مليار ليرة. وكذلك احتساب الضريبة على فوائد شهادات الإيداع وودائع المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بسعر صرف المنصّة. ولا بدّ أيضاً من التحسب استباقياً للمتطلبات المالية الناتجة من توسيع برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً من خلال زيادة واردات الخزينة لاستيعاب هذا البرنامج من جهة، والبحث من جهة ثانية عن تغطية له بالعملات الأجنبية سواء من المساعدات الخارجية أو عبر ما يمكن تسميته بـ «التمويل السلبي» الذي يعني تقليص تسرّب العملات الصعبة إلى الخارج.

* ثالثاً: خفض عجز الحساب الجاري إلى أدنى حدّ ممكن وصولاً إلى التوازن. وهنا نصل إلى نقطة مركزية في النقاش بشأن ضبط سوق الصرف والتحكم بعوامل العرض والطلب فيها، والتي تتمثل في الرقابة المباشرة والصارمة على حركة التجارة الخارجية وحسابات العالم بتقييد الواردات (import control). ففي الوقت الذي لم نعد فيه قادرين على استقطاب الأموال من الخارج بالقيم المطلوبة يمكن حصر إنفاق ما تبقّى لدينا من احتياطات نقدية على السلع الضرورية والحيوية أو التي لا بدائل محلية لها.

إذاً، هناك إجراءات فوريّة ومباشرة تهدف إلى تحقيق أقصى توازن ممكن في ميزان الحساب الجاري ومنها (على سبيل المثال والتمرين) خفض نفقات السفر والسياحة التي يقوم بها اللبنانيون في الخارج والمقدّرة قيمتها بنحو 1125 مليون دولار في النصف الأول من عام 2020، وخفض تحويلات العمال غير اللبنانيين المقدرة بنحو 1350 مليون دولار في المدّة المذكورة أيضاً. وكذلك تقليص استيراد السلع التي يمكن الاستغناء عنها والتي لا تقلّ قيمتها عن مليار دولار سنوياً. وبذلك يكون مجموع الخفض في فاتورة استيراد السلع والخدمات من خلال هذه الإجراءات وغيرها كافياً لردم فجوة الحساب الجاري.

التدابير المطروحة أعلاه ليست سوى محاولة انتقالية لتنظيم الفراغ والحدّ من مخاطره وتخفيف أعبائه كما أنها ذات صلاحية زمنية محددة وقد لا تصمد أمام احتمالات الانهيار الذي بدأنا نشهد على ما يبدو إرهاصات موجته الثانية، وخصوصاً إذا أُخذت قرارات عشوائية مثل وقف الدعم من دون بديل، إذ لا حلّ حقيقياً من دون إجراءات.

* الاقتراح مستقى من دراسة أعدّها المركزي الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان: «تحليل أوّلي للعوامل المؤثّرة على سعر الصرف في السوق اللبنانية وخيارات التحكّم فيها».

رسم بياني

صندوق النقد يوزّع 650 مليار دولار
حصّة لبنان 850 مليوناً

ماهر سلامة

قرّر مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي الموافقة على توزيع 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة أو ما يسمى SDR، على الدول الأعضاء. بالنسبة إلى لبنان، يأتي خبر كهذا، وإن لم يصبح قراراً نهائياً بعد، بل يتطلب سلسلة إجراءات وموافقات أعلى مستوى في الصندوق، في ظلّ أزمة خانقة وحاجة ملحّة إلى الدولارات الحقيقية الطازجة الآتية من الخارج. هي فرصة بالنسبة إلى مصرف لبنان من أجل تعزيز احتياطاته بالعملات الأجنبية، وهي فرصة بالنسبة إلى الخزينة اللبنانية من أجل تعزيز سيولتها بالعملات الأجنبية لتغطية النفقات المترتّبة عليها، وهي فرصة بالنسبة إلى المجتمع اللبناني من أجل تمويل عجز الحساب الجاري. لكن كيف ستُستعمل هذه الأموال التي تُقدر قيمتها بنحو 850 مليون دولار؟ في الواقع، لا إجابة حتى الآن بانتظار أن يصبح القرار نهائياً وأن يُمنح لبنان حقّ السحب من هذه الأموال من دون شروط أو عراقيل. لكن قد تكون هذه الأموال فرصة للبنان إذا أحسن استخدامها. يمكن استعمالها لتحفيز الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع في القطاعات الإنتاجية وتحسين البنى التحتية الخاصّة بهذه القطاعات. كما يمكن أن تكون بمثابة دفعة لتسهيل الأوضاع المعيشية على الشعب اللبناني، الذي يتجه وضعه من سيّئ إلى أسوأ، لكن هناك مخاوف من استعمالها في عمليات التبذير التي تقوم بها الحكومة ومصرف لبنان.

حقوق السحب الخاصة هي «العملة» الخاصة بصندوق النقد الدولي. يمكن اعتبارها من الموجودات التي تُحتسب مع احتياطات المصارف المركزية. خلقها صندوق النقد في عام 1969 استجابة للمخاوف من محدودية الذهب والدولار في لعب دور الأدوات الوحيدة لتسوية الحسابات الدولية في ذلك الوقت. وتعمل هذه الوحدة على زيادة السيولة الدولية من خلال التكامل مع عملات الاحتياط المعتادة. ويمكن استخدام حقوق السحب الخاصة بعدّة طرق من قبل المصارف المركزية: يمكن تبادلها مع عملات أخرى بين هذه المصارف مقابل فائدة ضئيلة (تتغيّر نسبتها كل أسبوعين)، أو احتساب الوحدات التي يمتلكها المصرف المركزي من ضمن الاحتياطات الخاصّة به، وهو ما يمكن الاعتماد عليه للاستدانة الخارجية.

تساوي الـSDR الواحدة نحو 1,4 دولار، وتُحتسب قيمتها على أساس سلّة من خمس عملات، هي: الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين واليوان. لكل عملة منها تثقيل (وزن) على أساسه يُحتسب المعدّل. وعندما يصدر صندوق النقد وحدات جديدة يقوم بتوزيعها على الدول الأعضاء تبعاً لحصّة كل بلد. وفي هذا السياق، يملك لبنان 195 مليون وحدة SDR، علماً بأن حصّته هي 0,13% من إجمالي الوحدات. هذا يعني أن حصّة لبنان من الإصدار المتوقع من الصندوق لوحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة إجمالية تبلغ 650 مليار دولار، تصل إلى 850 مليون دولار.

يأتي هذا الإصدار لحقوق السحب الخاصّة، استجابة من صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم عقب جائحة «كورونا». لكن في مقال كتبه دانيال مونيفار وكيارا ماريوتي، نشرته الشبكة الأوروبية المختصة بالديون والتنمية، شكّك الكاتبان في مدى كفاية الإصدار لمواجهة الأزمة، وخصوصاً بالنسبة إلى الدول الفقيرة. فالمتوقع أن تكون حصّة الدول الغنية من الإصدار نحو 67% نظراً إلى الكوتا العالية لهذه الدول في صندوق النقد، في مقابل 1% فقط من هذا الإصدار للدول المنخفضة الدخل أو الدول الفقيرة، أي أن هذه الدول ستحصل على 7 مليارات دولار فقط من أصل 650 ملياراً.

كذلك يشير الكاتبان إلى أن خدمة الديون الخارجية في الدول النامية، ستبلغ نحو 345 مليار دولار في نهاية عام 2021، بينما تُقدّر حصّة هذه البلدان من إصدار حقوق السحب الخاصّة بنحو 260 مليار دولار. فعلى سبيل المثال، تبلغ حصّة دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من الإصدار 22 مليار دولار، في حين أن خدمة الديون الخارجية لهذه البلدان تبلغ 37 مليار دولار. وهذا الأمر، يعني أن الأموال التي ستذهب إلى هذه البلدان ستُنفق كلها على تسديد جزء من خدمة دينها، وبالتالي ستذهب هذه الأموال إلى البلدان الدائنة، ما يعني أن هذا الإصدار سيذهب لزيادة أرباح الدول الغنية، بينما شعوب الدول الفقيرة لن تستفيد منه بشيء.

لذا، يقدّم الكاتبان عدّة اقتراحات لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة الأزمة، وهي:

- أولاً، على صندوق النقد أن يصدر حقوق سحب خاصّة بقيمة 3 تريليون دولار لتصبح حصة الدول الفقيرة كافية لمساعدتها، وبذلك ستحصل هذه الدول على 977 ملياراً، ما سيكون كافياً لمساعدتها مالياً وتسهيل إعادة انطلاق اقتصاداتها.
- ثانياً، يجب أن يخلق الصندوق آلية لإعادة توزيع حقوق سحب لمن تحتاج إليها الدول الغنية، وعلى هذه الآلية أن تكون من دون كلفة وشروط.
- ثالثاً، يجب أن يكون الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة مصحوباً بتنفيذ عاجل لتدابير تخفيف عبء الديون، من أجل ضمان عدم انحراف هذه الموارد الإضافية نحو الدائنين الخارجيين.
- أخيراً، هناك حاجة إلى خطوات أكثر حسماً لإصلاح هيكل الديون العالمية ونظام الحصص لمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين)، نحو بناء نظام أكثر ديمقراطية وعدالاً وإنصافاً.

مقارنة بين قيمة الحصص الموزعة وخدمة الدين الخاجي في بعض المناطق

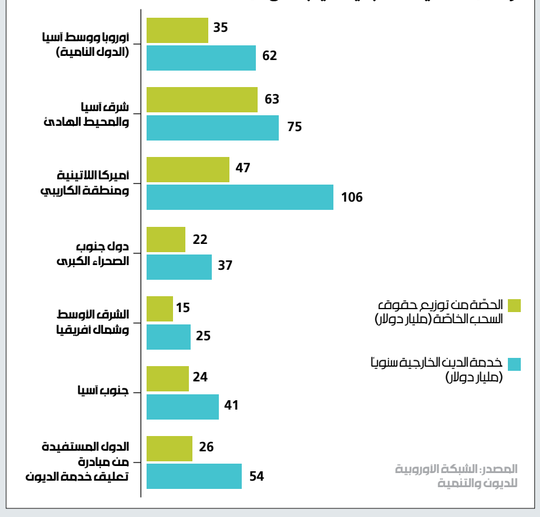

مقال

حكومة بصلاحيات تشريعية استثنائية؟ *

تُعدّ زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان لبيروت في 6 أيار، فرصةً لتشديد اللهجة في وجه الأوليغارشية السياسية والاقتصادية التي اختارت الانحلال رغم الأزمات المتعددة التي عصفت بالبلاد.

على المستوى السياسي، الاقتصادي، المالي والإنساني أيضاً، هذه الأزمة التي تضرب لبنان تعتبر الأخطر منذ الحرب الأهلية في أعوام 1975-1990. هذه المرة، ليست القنابل مصدر العنف، بل الوضع المعيشي لستة ملايين نسمة في ما كان يسمى قديماً «سويسرا الشرق الأوسط».

بعد 18 شهراً من بدء ثورة شعبية طويلة وعقيمة ضدّ مصادرة كارتلات الأحزاب الطائفية السلطة، وبعد 9 أشهر على الانفجار المأساوي في مرفأ بيروت، لم يعد بلد الأرز سوى ظلّ لما كان عليه. أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر، والبلد الذي كان مصنفاً لفترة طويلة ضمن قائمة الدول المتوسطة الدخل، انضمّ إلى فئة البلدان الفقيرة.

هذه الكارثة غير طبيعية على الإطلاق، إنها نتيجة نظام سياسي يُحتضر لم يعد قائماً على التمثيل العادل للطوائف، بل على هوس مبتذل بتقاسم الكعكة. احتاجت الزبائنية الدولة، وشلّت جميع مرافق الدولة. وسعد الحريري المكبّل بحسابات لا قيمة لها والمعيّن رئيساً للوزراء في تشرين الأول 2020، لم يستطع تشكيل حكومة بعد.

من الواضح أن الأوليغارشية السياسية والاقتصادية تختار الانحلال، وتراهن على إرهاق الصديق التاريخي، فرنسا. في آب، وبعد الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت، حاول إيمانويل ماكرون تحريك جمود النظام مانحاً أقطابه أسبوعين لتشكيل حكومة اختصاصيين وعازماً على الإصلاح. إلّا أنّ عمله التطوعي هذا اصطدم بنظام لم تعد المصلحة العامة ضمن حساباته. وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان قد أعلن الخميس 29 نيسان، فرض عقوبات على شخصيات لبنانية «متورّطة في المراوحة السياسية أو في الفساد»، والتي ستتخذ شكل فرض قيود على دخولها الأراضي الفرنسية.

إنها البداية

أيّ توضيح لجهة القيود أو عدد الأشخاص المستهدفين وهوياتهم لم يصدر بعد، ما يحدّ بشكل كبير من نطاقها الرادع، كما هو الحال بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية التي يحملها بعض القادة اللبنانيين. علاوة على ذلك، إن

> **يجب نشر لائحة بأسماء الشخصيات التي تطاولها العقوبات في فرنسا**

الحصار الذي تفرضه المجر عبر فيكتور أوربان ضد العقوبات المفروضة على صعيد الاتحاد الأوروبي قد يجعل من الممكن تجاوز عقوبات باريس ودخول فرنسا عبر دولة أخرى في منطقة شنغن.

إذا كان إيمانويل ماكرون يريد أن يبقى مخلصاً لوعود التضامن الرسمية التي قطعها للبنانيين، فعليه أن يغير مساره. هذا يتطلب نشر قائمة بأسماء الشخصيات التي تطاولها العقوبات وتجميد الأصول المشكوك في ملكيتها في فرنسا. إن الطلبات المقدّمة من مكتب المدعي المالي الوطني بفتح تحقيق قضائي في باريس بعد شكاوى من منظمتين غير حكوميتين بشأن «مكاسب غير مشروعة» بحق رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، ستشكّل بادرة أخرى.

يجب أن تكون زيارة السيد لودريان لبيروت يوم الخميس 6 أيار فرصة لإعادة صياغة خارطة طريق الإليزيه. دعونا نتوقف عن تصوّر أن الأطراف اللبنانية ستوافق ذات يوم على قطع الغصن الذي تجلس عليه، يجب على المجتمع الدولي أن يدفع باتجاه تشكيل حكومة ذات صلاحيات تشريعية استثنائية، على غرار ما شهدته البلاد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وحدها هذه السلطة التنفيذية تتمتع بالاستقلالية الكافية لتمرير الإصلاحات الضرورية لإنقاذ لبنان.

* افتتاحية صحيفة «لو موند» بتاريخ 4 أيار (أي قبل زيارة لو دريان للبنان بيومين)

قراءات

مقال

غواية النيوليبرالية

زخرت الأشهر الممتدة من بدايات عام 9102 إلى شهر آب من العام الماضي 0202 بنقاشات حيوية ومشتعلة حول السياسات الاقتصادية التي أدّت إلى الأزمة، وحول تلك التي يجب أن تُتّبع للخروج منها. وشاركت في هذه النقاشات معظم القوى التي تؤلّف الطيف السياسي اللبناني، سواء كانت أحزاباً في السلطة أو خارجها أو شخصيات منغمسة في الشأن العام. وكما هو جليّ اليوم، هذه النقاشات لم تفضِ إلى أيّ نتيجة، حتى على مستوى بناء رأي عام مدرك للأزمة وطبيعتها ومآلاتها المحتملة. والسبب الرئيسي هو المسار العام الذي نشأت فيه هذه النقاشات، وهو مسار نيوليبرالي ترك بصماته عليها

الأمجد سلامة

أصبح شائعاً، عند الحديث عن النيوليبرالية، الاكتفاء باستحضار مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية المعروفة، ثم الحكم من خلال وجودها (أو عدمه) على نوعية المقترحات التي تشتمل عليها النقاشات والخطط. لكن النيوليبرالية ليست محصورة بمجموعة إجـراءات سياسية اقتصادية واضحة المعالم، بل يمكن لروحيتها - كمنهج لفهم الحياة العامة والخاصة - أن تسيطر على أيّ سياق من دون أن تظهر معالم السياسات النيوليبرالية. هذا ما يحصل في لبنان.

نقاشات السنتين الأخيرتين حول الأزمة والسياسات الاقتصادية، حفلت باقتراحات نيوليبرالية فجّة وباقتراحات مقابلة تعاكسها في المضمون. لكن السياق العام لهذا المسار لم يخرج عن روحية نيوليبرالية تتحكّم بعمل الدولة وبالاقتصاد اللبناني منذ وصول رفيق الحريري إلى السلطة. وكل الخطط والمقترحات المتكاملة، التي طُرحت في حيّز النقاش العام، لم تشذّ عن هذا المسار النيوليبرالي. وذلك أدّى إلى ما نراه اليوم من غياب رأي عام موحّد يشخّص مسبّبات الأزمة ومساراتها المستقبلية بشكل واضح. وحتى أضعف الإيمان لم يحصل، أي انقسام الرأي العام إلى كتلتين واضحتي المعالم. تنقسمان حول مصير منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. كلّ ما نراه هو انقسام شعبي حول أيّ تفصيل من تفاصيل الأزمة يُفرض راهناً، ثم ما تلبث النقاشات أن تختفي. لنفهم هذا السياق وتشعّبه بالروح النيوليبرالية، لا بدّ بداية من أن نسلّم بأن العمل الاقتصادي فعل سياسيّ بحت، ولا يمكن فصله عن البنى السياسية والاجتماعية في الكيان. بالإضافة إلى هذا يجب أن نستعرض النيوليبرالية كمنهج، اختطّه فريدريتش فون هايك، لا مجرّد سياسات وإجراءات.

المجال الاصغر: الدولة

حتى اليوم، لا يزال النقاش في لبنان يتجنّب الخوض في تحليل شامل لمنظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. فجلّ النقاشات والطروحات تتمحور حول فشل أطر الدولة في إدارة الاقتصاد وسوء تعامل الحكومات مع التحدّيات المتتالية. ويتم التركيز بشكل أساسي على الفترة الممتدة منذ اتفاق الطائف إلى اليوم. وهذا التجاهل للبنى الاجتماعية وسلوك البنى السياسية عنها وحصر المآلات الاقتصادية بأطر الدولة هو من الأسس التي بنى عليها هايك، وتالياً من صلب المنهج النيوليبرالي. وعملياً يرفض هايك الاعتراف بشرعية المباني الاجتماعية «السوسيولوجية» وتأثيرها على الحيّز العام. وكذلك يصنّف دور السكان المعنيين «بالسلبية التاريخية»، أي أنّهم ككتلة غير مؤثرة على مسار الأمور في الأطر السياسية للدولة، وتالياً في السوق. فالآراء الذاتية (عكس الموضوعية) مرفوضة بالنسبة إلى هايك. والحقيقة واحدة لا تتجزّأ، وتالياً كل ما يمكن أن يكون آراء متضادّة تتبناها مجموعات اجتماعية مختلفة غير ذات تأثير. لذا، فإن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يحصل إلا من خلال الدفع من قبل الحكومات وأطر السياسية للدولة. لماذا؟ لأن هذه الأطر تمثل مجموعات ضغط وقوى صاحبة مصالح، تنتج عن تطور السوق وعمله، فتصبح السياسة عبارة عن سوق للأصوات، وميدان منافسة على المصالح والامتيازات بين الفئات الاجتماعية ذات الحظوة في السوق. ولأن السياسة تصبح بالتحديد سوقاً تتحكم فيه المصلحة الذاتية، لا يمكن للنظام السياسي أن يعتمد على «خير» الرجال، ولكن فقط على «صلاح» النظام. هذا يعني أن هايك يقلّص العمل السياسي إلى صراع على المصالح بين مجموعة نخب يفرزها السوق في لعبة صفرية، لذا نشأت الدولة وأنظمتها لتكون المنظّم الصالح لعلمية تناتش الحصص. وتكمن المحصّلة، في أن أي فشل للعملية السياسية، هو نتيجة لفشل النخب التي تشكّل الحكومات وأطر الدولة. وهذا التنظير شبيه إلى حدّ التطابق للتركيز في النقاشات اللبنانية حول الحكومات والنخب الحاكمة كسبب رئيسي لانهيار الاقتصاد في لبنان، وكأن هذه الأطر هي نتيجة تطور داروينـي نشأ بسبب التفاعلات بين القوى المهيمنة في السوق اللبـناني. والسوق بالمفهوم النيوليبرالي، هو الإطار الأوسع الذي تنتمي إليه العملية السياسية.

> **المسار الحالي للنقاشات والطروحات لا يخدم ضرورة بناء رأي عام صلب وفاعل في مسار الأزمة اللبنانية. فالتمحيص في النقاشات التي دارت في السنتين الأخيرتين، يُظهر أن اغلبيتها الساحقة ذات شكل او مضمون نيوليبراليين. لا بدّ أن تكون نقطة بداية أي طرح متكامل يُقدّم هو الانطلاق من أن القرار الاقتصادي هو قرار سياسي بحت**

السوق: بيئة التطور الكبيرة

في هذه النقطة بالذات يمكن أن نرى انعكاس الروح النيوليبرالية على النقاشات التي طبعت مسار الأزمة اللبنانية. فإلى اليوم لا تزال هذه النقاشات تتمحور حول السوق على أساس أن آلياته هي انعكاس تامّ للصراعات بين القوى المتنفّذة فيه، وأنّه بذاته محور الأزمة والانهيار. حتى أن الكثير من القوى والعناصر «الراديكالية»، التي طرحت رؤى وتصورات اقتصادية، تعزل الاقتصاد (أو السوق بحسب النيوليبرالية) عن البنى الاجتماعية اللبنانية. فجلّ النقاشات اليوم تعامل الجماعات والأفراد المنتمين إليها كقوى سلبية - سابقاً أو في المستقبل - غير قادرة على التأثير المباشر، وأبلغ تعبير عن هذا، القول إن كل الرؤى التي قُدّمت بشكل جدّي إلى الآن تتعامل مع الاقتصاد كمجال نخبويّ، لا يمكن ممارسة العمل الفاعل ضمن أطره من دون حيازة المعرفة اللازمة. وحتى المعارف التي تقدمها النقاشات إلى الآن كلّها تأتي بمفعول رجعي، أي إنّها تأتي ضمن تفسير وشرح ما تم رصده من تفاصيل الأزمة، بينما لا نرى إلى الآن طروحات جديّة تقدّم رؤى تستند إلى معارف منهجية. وهذا أحد الانعكاسات الجلية للروح النيوليبرالية، فبالنسبة إلى هايك، السوق هو عملية اكتشاف للمعارف عبر مجموعة من المؤسسات التي تعمل كوسيلة لنشر المعرفة. بمعنى آخر الأسواق هي عمليات تكوين ونشر المعرفة، عن طريق إرسال الإشارات من خلال المؤشّرات التي نكتشفها. وباستعمال نظام توصيل المعلومات هذا، على المجتمع أن يتكيّف بسرعة مع التغيرات في الظروف الخاصة بالزمان والمكان. ولا يمكن الهروب من هذا النظام التطوري، فهو ليس نتاج عقل بشري واحد ولا يعكس تصميماً واعياً، بل هو نتاج عملية تطورية يتم فيها اختيار المؤسسات الاجتماعية المثلى من قبل البيئة استجابة لمجموعة من الإشارات. وهذا التطوّر يكون عبر اتفاقيات بين القوى المهيمنة، ليس نتيجة تصميم ذكي منها، بل نتيجة البيئة المحيطة. وعليه، الأقدر على ممارسة العمل الاقتصادي الفاعل هم من يتمكّنون من التقاط المعلومات التي يوصلها السوق (أي من يملكون المعرفة التقنية لاستخراج المؤشرات الرقمية) وفي الوقت نفسه يكونون مستعدين للتكيّف مع هذه المؤشرات. وهذا التوصيف هو ما يغرق به الحيّز العام اللبناني، فاختزال الاقتصاد بكليّته على أنّه مجموعة مؤشّرات تُبنى على أساسها سياسات تكيّفية هو عين النيوليبرالية. وحينما كان يجب أن تدخل على هذه النقاشات رؤى تقدّم كليّات منهجية واضحة تبني تصوّرات كاملة لمنظومة اقتصاد سياسي فاعلة، اقتصرت كلّ الرؤى على الانطلاق تحليل مؤشرات العقود الثلاثة الماضية كمدخل أوحد لمعالجة الأزمة، وهذا بحدّ ذاته فعل تكيّفيّ مع ما أفرزته بيئة السوق.

انجد بوليغان ـ المكسيك

النخب واسهل المعارف

السبب الرئيسي خلف غرق النقاشات، وتالياً إغراق الرأي العام، في سياقات نيوليبرالية، يكمن في نوع النخب المعنية بالاقتصاد الذي تنتجه منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. فهذه النخب بطبيعتها تكنوقراطية خرّيجة جامعات، إمّا غربية أو محلّية غربية الهوى، وتجد في تصوّر فون هايك القطعي للعالم (قطعية معرفية) ملاذاً آمناً. فالأخير قدّم نظرية عن المعرفة تتفق مع التحوّل المعرفي المعاصر، في حينه، نظرية يقينيّة حاسمة تقلّل التعقيدات التي قد تواجه من يريد تفسير العالم من حوله. هايك يرى أن فهم الإنسان لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال تحليل التصرفات الفردية. وهذه تتراكم بشكل مشترك لتبني المؤسّسات التي يقوم عليها المجتمع. وعليه فإن تصرفات الجماعات ليست سوى تفاعل بين مجموعة متنوعة من الأفراد. لذا فإن تفسير هذه التصرفات الفردية لن يتمّ إلّا عبر قراءة تشتمل على انحياز القارئ وتصوّراته المسبقة. لذلك فإن تطوير نظرية تقوم على الملاحظات التجريبية هو حماقة. وكل ما يمكننا القيام به هو تطوير سلسلة من الافتراضات التي تتناسب مع نمط منطقي ومتماسك. وعملياً ما يقدّمه هايك هو نموذج معرفي تطوري يتعامل مع عملية تكيّف مستمر مع أحداث غير متوقعة، حيث لا نحاول أن نقوم بتنبؤ عقلاني للتطورات المستقبلية أو التحكم بها. كل ما يمكن للنموذج فعله هو إظهار كيف تحمل الهياكل المعقدة داخل نفسها وسيلة تصحيح تؤدي إلى مزيد من الخطوات التطورية. وهذا اليقين الاختزالي للمعرفة يناسب النخب الباحثة عن توظيف وإسقاط معارفها على مجالات أشمل وأوسع من حدود اختصاصاتها، بما يضمن تحييد الجزء الأكبر من المجتمع عن بناء وتنفيذ التصورات.

نيوليبرالية مستترة

في المحصّلة، المسار الحالي للنقاشات والطروحات لا يخدم ضرورة بناء رأي عام صلب وفاعل في مسار الأزمة اللبنانية. فالتمحيص في النقاشات التي دارت في السنتين الأخيرتين، يظهر أن اغلبيتها الساحقة ذات شكل او مضمون نيوليبراليين. لا بد أن تكون نقطة بداية أي طرح متكامل يُقدّم هو الانطلاق من أن القرار الاقتصادي هو قرار سياسي بحت، مع ما يعنيه هذا من أن المجال الاقتصادي لا ينفصل عن المجال السياسي وهو مكوّن رئيسي وأساسي فيه، وليس العكس. أما عدم الاعتراف بدور البنى الاجتماعية في تكوين منظومة الاقتصاد السياسي فهو بوّابة أكيدة لتحوّل أي طرح إلى طرح نيوليبرالي، حتى وإن لم يكن في بال أصحابه أن يكون كذلك. فتجاهل دور الجماعات، السابق أو المستقبلي، في صياغة المنظومة لن يؤدي إلى تشكيل رأي عام حقيقي، وسيحصر الفاعلية الاقتصادية بأصحاب المعرفة. تشكيل رأي عام حقيقي ووازن ضرورة فعلية للانتقال إلى منظومة اقتصاد سياسي جديدة، تبتعد عن السياسات النيوليبرالية، بالإضافة إلى تصحيح مكامن الخلل الأخرى (ولكن هذا موضوع نقاش ليوم آخر). أما الركون إلى الطروحات التي أُغرق بها الحيز العام فلن تكون نتيجته إلّا ضمان هيمنة النيوليبرالية على أي منظومة اقتصاد سياسي جديدة أو مستنسخة. اليوم، العودة إلى الأساسيات والمراجعة ضروريتان للقوى التي تعلن نيتها تغيير الاقتصاد السياسي، وذلك لأن الروح النيوليبرالية بطبيعتها جذابة للنخب.

المصادر المستعملة في هذه المقالة:

«هربرت سبنسر، فريدريك هايك: نظريتان متوازيتان» - إنزو دي نوتشيو

«سياسة المعرفة: هايك والتكنوقراطية» - ميغيل سينتينو

الصين تقدّم بديلًا من صندوق النقد الدولي *

س. ب. تشاندراسيخار **

تتولى شبكة مقايضة العملات المحلية التي بناها بنك الصين الشعبي، تأمين شبكة أمان للدول الآسيوية، وفي الوقت نفسه تعزّز الموقف الدبلوماسي للصين. تبدو الصين مستعدّة لتولّي قيادة الجهود الرامية الى تشكيل شبكة أمان لدول شرق آسيا، تحميها من الهشاشة التي تولّدها التقلبات في التدفقات المالية عبر الحدود. لهذا السبب تناقش ورقة العمل التي أعدّتها، السبب الذي يدفع الصين إلى تولّي هذه المسؤولية، وهو أنه تنبع قيادة الصين من دورها المهم في سلاسل القيمة الإنتاجية الممتدّة في أنحاء المنطقة، ومن الدعم الذي تقدّمه عبر الاستثمارات الهائلة التي تبسرها الصين عبر مشاريع مبادرة الحزام والطريق. ويقدّر مجلس العلاقات الخارجية أنه في مطلع 2020، أنفقت الصين نحو 200 مليار دولار على مشاريع مبادرة الحزام والطريق. إلا أنه، وبصرف النظر عن تدفقات رأس المال المتعلّقة بمبادرة الطريق والحزام، وضع بنك الصين الشعبي شبكة من الترتيبات الثنائية لمقايضة العملات المحلية مع المصارف المركزية، الأمر الذي يمثّل شبكة أمان للبلدان التي تشكل جزءاً من هذه الترتيبات. وهذه المقايضات هي أدوات، لا يستّل الضوء عليها كثيراً، ولكنها ساهمت في توسّع التأثير المتزايد للصين في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. فبين كانون الثاني من عام 2009 وكانون الثاني من عام 2020، أي خلال 11 سنة، عقدت الصين الشعبية اتفاقات مع 41 بلداً تشبه الاتفاقات المذكورة، من حيث المبدأ، توفر شبكة اتفاقات المقايضة الثنائية وسيلة للدول لمعالجة مشاكل النقص في العملات الأجنبية وتجاوز الصعوبات التي قد تعاني منها في ميزان المدفوعات، وهذه الصعوبات ناتجة عن دورات الازدهار والكساد في تدفق رأس المال. وتغني هذه الوسيلة عن الحاجة إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة.

منذ الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام 1997، واستفادت في أعقابها الدول المتضررة من حزم إنقاذ من صنع صندوق النقد الدولي ومموّلة من حكومات المنطقة، شكّل الوصول إلى شبكة أمان إقليمية ضرورة لدول هذه المنطقة. إذ أن الشروط التي ترافقت مع حزم الإنقاذ، والتي وضعها صندوق النقد، ألحقت ضرراً بالغاً بالاقتصادات دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أدى إلى الاقتناع بأن الصندوق «لم يكن يعرف آسيا» وأن «علاجاته من المرجّح أن تلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الآسيوي». وقد حرّكت هذه التجربة عملية البحث عن ترتيبات إقليمية، مستقلّة عن صندوق النقد والولايات المتحدة، يمكن الوصول إليها في أوقات الصعوبات المالية من دون الحاجة إلى تنفيذ شروط تضر بالمصالح الاقتصادية لدول المنطقة.

لقد كانت المبادرة الرئيسية الأولى، التي تسعى إلى تطبيق هذه الفكرة، اقتراحاً قدّمته اليابان لإنشاء صندوق النقد الآسيوي (AMF)، برأس مال قدره 100 مليار دولار تسهم اليابان بنصفه. إلا أن ممثلي الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي رفضوا هذا الاقتراح، لأنه يضعف نفوذهما في المنطقة. وما عزّز معارضتهم هو الخوف بين دول المنطقة، وخاصة الصين، من أن يؤدّي ذلك إلى تضخّم النفوذ الاقتصادي والسياسي لليابان. وبشكل عام، عملت ثلاثة عوامل على تقويض الاقتراح: فالعامل الأول كان موقف اليابان التابع في علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة. والعامل الثاني كان الخوف من هيمنة اليابان على الأسواق المالية العالمية. وقد انعكس نجاح المبادرة في الاستخدام الكبير للمساعدة التي عرضتها اليابان. فكان الدعم من خلال مبادرة ميازاوا بشكل، إلى حد ما، بديلاً للاقتراض المشروط من صندوق النقد. وفي حين أن أموال هذه المبادرة كانت تُعتبر «تكميلية» للدول التي كانت قد دخلت في اتفاقيات مع صندوق النقد، إلا أنها كانت بمثابة بديل عن أموال الصندوق في دول مثل ماليزيا وفيتنام وميانمار التي لم تقبل دعم صندوق النقد أو لم يقدّم لها أساساً. كذلك جربت مبادرة ميازاوا اتفاقيات مقايضة العملات. ووسّعت أشكال الدعم المتاحة إلى أكثر من القروض وضمانات الائتمان، لتشمل ترتيبات مقايضة العملات بين البنوك المركزية، التي استخدمها مصرفا كوريا الجنوبية وماليزيا المركزيان. ومع ذلك، أثبتت المبادرة أنها ليست أكثر من استجابة قصيرة الأجل لمواجهة الأزمة، بدلاً من أن تكون إطلاقاً لشبكة من آليات الاتفاقات الثنائية تحت رعاية يابانية يمكن أن توفر شبكة أمان مالي دائمة لبلدان المنطقة.

وفي الفترة اللاحقة، حاولت تلك البلدان، مدفوعة بالمخاوف من اختلال توازن القوى المحتمل في المنطقة لمصلحة اليابان، إنشاء ترتيب للتمويل التعاوني، كوسيلة للمساعدة الذاتي عرضتها اليابان. فكان الدعم من خلال مبادرة ميازاوا بشكل، إلى حد ما، بديلاً للاقتراض المشروط من صندوق النقد. وفي حين أن أموال هذه المبادرة كانت تُعتبر «تكميلية» للدول التي كانت قد دخلت في اتفاقيات مع صندوق النقد، إلا أنها كانت بمثابة بديل عن أموال الصندوق في دول مثل ماليزيا وفيتنام وميانمار التي لم تقبل دعم صندوق النقد أو لم يقدّم لها أساساً. كذلك جربت مبادرة ميازاوا اتفاقيات مقايضة العملات. ووسّعت أشكال الدعم المتاحة إلى أكثر من القروض وضمانات الائتمان، لتشمل ترتيبات مقايضة العملات بين البنوك المركزية، التي استخدمها مصرفا كوريا الجنوبية وماليزيا المركزيان. ومع ذلك، أثبتت المبادرة أنها ليست أكثر من استجابة قصيرة الأجل لمواجهة الأزمة، بدلاً من أن تكون إطلاقاً لشبكة من آليات الاتفاقات الثنائية تحت رعاية يابانية يمكن أن توفر شبكة أمان مالي دائمة لبلدان المنطقة.

وفي الفترة اللاحقة، حاولت تلك البلدان، مدفوعة بالمخاوف من اختلال توازن القوى المحتمل في المنطقة لمصلحة اليابان، إنشاء مبادرة شيانغ ماي إلى صندوق النقد الدولي. فبعد حدّ معين من الاقتراض، كان مطلوباً من المقترض أن يكون قد دخل في اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وأن يخضع لشروط هذا الأخير ومراقبته ليكون مؤهّلاً لأخذ المزيد من القروض. في البداية، كانت أي مقايضة تزيد عن 10% من المبلغ المتفق عليه في أي ترتيب مقايضة ثنائي، تتطلب رقابة من صندوق النقد الدولي. وتم رفع تلك النسبة إلى 20% في عام 2005 ثم إلى 30% في عام 2012. هذا يعني أن كمية الأموال التي يمكن الحصول عليها من دون الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي كانت متواضعة، وخاصة أن الضعف في المنطقة قد ارتفع بشكل كبير بعد عام 1997، وبالأخص بعد عام 2004 عندما حدثت طفرة في تحركات رأس المال من مراكز رأس المال إلى الأسواق الناشئة، مدفوعة بسياسة أسعار الفائدة المنخفضة التي اعتمدتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة، خاصة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

عملياً، لم يسفر أي شيء يُذكر عن جهود التعاون الإقليمي هذه، التي كانت تهدف إلى معالجة نقاط الضعف التي تنجم عن التدفقات المتقلبة لرأس المال عبر الحدود. وبعكس هذا الفشل من خلال ثلاثة عوامل. العامل الأول كان قيادة بعملة «دولية» إقليمية. وبسبب مواجهتها مشاكل اقتصادية وتضرّر عالقتها بالولايات المتحدة، تراجعت اليابان في السباق على القيادة الإقليمية. لكن الصين أيضاً تواجه مخاوف إقليمية من عواقب هيمنتها، كما تواجه ردّ فعل عنيف من القوى الأخرى التي يتجمّع بعضها مع بعض، كما هو الحال مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند التي اجتمعت في «الرباعية» على سبيل المثال. إن العداء الصيني لا يساعد، لكن كرمها المالي قد يكسبها مؤيدين كافين لشبكة من المقايضات والتدفقات الثنائية التي تخلق تحت قيادتها شبكة أمان مستقلة عن صندوق النقد الدولي، تلبي الحاجة التي شعرت بها المنطقة منذ فترة طويلة.

> **كثّفت الصين جهودها لاستخدام ترتيبات المقايضة الثنائية وتدفقات راس المال كوسيلة لتاسيس قيادة بعملة «دولية» إقليمية**

الثاني، كان التحوّل إلى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للوصول إلى السيولة بالدولار، وهذا تم من خلال ترتيبات مقايضة العملات التي يمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يطبع منها بلا حدود، نظراً إلى سيطرته على إصدار الدولار. أما العامل الثالث، فهو القبول المتزايد للترتيبات الثنائية مع إحدى القوى الإقليمية - اليابان أو الصين - للوصول إلى السيولة بالدولار أو العملات الإقليمية.

بهذه الخلفية، كثّفت الصين جهودها لاستخدام ترتيبات المقايضة الثنائية وتدفقات رأس المال كوسيلة لتاسيس قيادة بعملة «دولية» إقليمية. ويسعى تفسير هذا الفشل من خلال ثلاثة عوامل. العامل الأول كان قيادة بعملة «دولية» إقليمية. لاستخدام ترتيبات المقايضة الثنائية وتدفقات رأس المال كوسيلة لتاسيس قيادة بعملة «دولية» إقليمية. وبسبب مواجهتها مشاكل اقتصادية وتضرّر علاقتها بالولايات المتحدة، تراجعت اليابان في السباق على القيادة الإقليمية. لكن الصين أيضاً تواجه مخاوف إقليمية من عواقب هيمنتها، كما تواجه ردّ فعل عنيف من القوى الأخرى التي يتجمّع بعضها مع بعض، كما هو الحال مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند التي اجتمعت في «الرباعية» على سبيل المثال. إن العداء الصيني لا يساعد، لكن كرمها المالي قد يكسبها مؤيدين كافين لشبكة من المقايضات والتدفقات الثنائية التي تخلق تحت قيادتها شبكة أمان مستقلة عن صندوق النقد الدولي، تلبي الحاجة التي شعرت بها المنطقة منذ فترة طويلة.

*نُشر هذا المقال على موقع ineteconomics.org في 15 نيسان 2020

**س. ب. تشاندراسيخار أستاذ سابق في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، جامعة جواهرلال نهرو، في نيودلهي.

كتاب

رغم الضرر الفادح الذي ألحقه اليوم مصرف لبنان والمصارف الخاصة بمعيشة اللبنانيين، مازال حاكم مصرف لبنان وأصحاب المصارف ومديرو الصف الأول ـ أقلّه حتى كتابة هذه السطور ـ بمنأى من المحاسبة، وما زالوا يستأثرون، الى جانب شركائهم من الطبقة الحاكمة، بالثروة، وما زالت أجهزة الدولة القمعية توفّر لهم ولممتلكاتهم الحماية. لكن سطوة المصارف تتعدى ذلك لتشمل البنية المؤسّسية الناظمة للقطاع المالي بمعزل عن الأشخاص، وتشمل أيضاً الأيديولوجية السائدة عن الاقتصاد السياسي عمومًا، كعلاقة الدولة بالقطاع المصرفي والاقتصاد «الحرّ»، في مقابل الاقتصاد الموجَّه. لذا، لا يمكن إحداث تغيير جذري في بنية القطاع، ما لم يتم فهم جذور تشكيلها تاريخياً، وعلى رأسها فترة تأسيس جمعية المصارف ومصرف لبنان بعيد الاستقلال، وما دار حينها من صراع حول مشروع النقد والتسليف، في الخفاء والعلن، وذلك بحسب الوثائق التاريخية، بما فيها الأرشيف الأميركي. هذا ما يتناوله بالتفصيل كتاب دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي، الصادر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية (2021). «الأخبار» تنشر مقتطفاً من فصله الثالث على جزأين، وبتصرّف

بارونات القطاع المصرفي

هشام صفي الدين

كان الموقع الاجتماعي للأخوين ريمون وبيار إدّه في فترة ما بعد الاستقلال مثالياً للدفاع عن امتيازات النخبة الماليّة في بيروت، وحماية مكاسبها؛ لكونهما نتاج مزاوجة المال بالسياسة. كانت أمهما لودي سرسق تنتمي إلى إحدى أغنى عائلات التجّار والملّاكين في المدينة. وكان والدهما إميل، المحامي المحنَّك الذي أصبح رئيساً للبنان عام 1936 تحت حكم الوصاية الفرنسيّة، ينحدر من عائلة عملت في مجال التدوين والترجمة القنصلية في المرحلة العثمانيّة. وقد نُبِذ إدّه الأب سياسياً عام 1943 حين قاد عدوُّه السياسيُّ اللّدود، والمتدرّجُ السابق في مكتب إده للمحاماة، بشارة الخوري، الحركة من أجل الاستقلال عن فرنسا، وأصبح رئيساً. ولم يتعافَ نفوذ إميل إده السياسي في ما بعد. لكن ولديه تمكّنا من دخول المعترك السياسي ضمن التيار المتصاعد المعارض للخوري في أوائل الخمسينيّات، ففاز بيار وريمون إدّه بمقعدين نيابيين أول مرّة عام 1951 وعام 1953 على التوالي. وفي عهد خلف الخوري، شمعون، أصبح الأَخَوان إدّه سياسيَّين بارزين، ومدافعين متحمّسين عن الاقتصاد الحر، أوما بات يُعرف بالجمهوريّة التجارية، ومحرّكها الاقتصاديّ، القطاع المصرفيّ. كان الأخ الأكبر، ريمون الذي خلف والده في قيادة حزب الكتلة الوطنيّة، مهندس قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، وهو القانون الذي أمّن دفقاً كبيراً من رؤوس الأموال من دول النفط العربيّة الثريّة، وقد عدّل ميزان علاقات القوى بين الدولة والقطاع المصرفيّ لمصلحة الأخير. أما بيار، الأقل شهرة من أخيه، فشغل منصب وزير المالية، ثلاث مرات في عهد شمعون، وترك بصماته المؤسَّسيّة على تدعيم سلطة المصارف بعدما ترك الحكومة عام 1958. ومن منصبه الجديد والقوي النفوذ في رئاسة بنك بيروت الرياض، تولّى قيادة أول مجهود ناجح لينظّم المصرفيّون اللبنانيّون صفوفهم. ففي عام 1959، وهي السنة نفسها التي أنشئ فيها مجلس النقد والتسليف لتنظيم القطاع، تم تأسيس جمعية مصارف لبنان، وهي أول جمعية من نوعها في العالم العربي. ومن خلالها، امتلك بارونات المصارف إطاراً هيكلياً مستداماً للتدخّل في سياسة الدولة والهيمنة عليها في نهاية المطاف، دفاعاً عن مصالح القطاع المصرفيّ كله.

لوبي «الجمعية»

بعد مرور نصف قرن على تأسيسها، تدّعي الجمعية أن نمو القطاع المصرفيّ، والحاجة إلى «تنظيم المهنة المصرفيّة، وتحصينها، وتطويرها»، هي الحوافز الكبرى التي حدت إلى إنشائها. لكن استناداً إلى أول تقريرين سنويّين للجمعيّة، كانت الأولوية هي مواجهة المخاطر التي تهدد مصالح أصحاب المصارف، المخاطر الخارجيّة (تنظيم الدولة للقطاع) والداخليّة (النشاط النقابي) على السواء. فقد أشارت المادة الثانية من نظام تأسيس الجمعيّة بوضوح، إلى أنّ هدفها «إيجاد تعاون بين أعضائها... لتأمين الدفاع الجماعي عن مصالحهم، ولهذه الغاية تأمين التمثيل الجماعي لأعضائها لدى الإدارات العامة أو غيرها» وكانت الجمعيّة ناجحة جداً في هذه الأغراض، فتطوّرت في وقت قياسي إلى واحدة من أقوى اللوبيات في البلاد. وبقي مديروها التنفيذيّون وعدد اللجان الفرعيّة المتزايد، متابعين للتطورات المتعلقة بالمصارف في لبنان وفي الخارج. أصدرت الجمعيّة في سنتها الأولى من العمل مذكرات إلى المصارف الأعضاء عن القوانين الخاصة بالمال، وأنهت إضراب نقابة موظفي المصارف، وعارضت مشروع قانون للضمان الاجتماعي في لبنان، ووضعت عريضة لمنع تأميم الفروع الخارجيّة لمصارفها الأعضاء في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. وانتهى إضراب دام أربعة أيام لموظفي المصارف المطالبين بزيادة الرواتب، بإعلان مشترك بين الجمعيّة ونقابة الموظفين. وقد أعربت خمسة من أكبر المصارف المرتبطة بفرنسا، وهي لم تكن من أعضاء الجمعيّة، دعمها لجهودها، وتبنّت الإعلان المشترك. وفي خريف عام 1964، ذهبت الجمعيّة بعيداً إلى حدّ عقد اتفاق كتمان مع نقابة الصحافة اللبنانيّة، لإسكات انتقاد المصارف.

غير أن التحدي الأكبر الذي واجهته الجمعيّة في سنوات نشوئها، هو حملة قادتها الدولة لتنظيم القطاع المصرفيّ، من خلال إنشاء مصرف مركزيّ. ومن جراء الموقف التفاوضي الذي وقفته الجمعيّة تجاه مسودة قانون النقد والتسليف، التي كان يضعها مجلس النقد والتسليف المُنشأ حديثاً، أدّت ضغوط الجمعيّة من أجل التأثير في عمليّة وضع مسودة القانون، من خلال مجلس النقد والتسليف، إلى إحياء الخصومات القديمة بين الفصائل المصرفيّة على مسألة إشراف المصرف المركزيّ، وغيّرت تطوّره. وفي نهاية المطاف، نجحت ضغوط الجمعيّة في ألّا تزعزع نظم المصرف المركزيّ ما سمّاه بيار إدّه الأساس الذي «لا يُمَس» للقطاع المصرفيّ، أي: قانون السريّة المصرفيّة.

صراع خفيّ وراء تأجيل تأسيس «المركزي»

شكّل تقرير الخبير المالي فرانس كيسينغ إلى صندوق النقد الدولي عام 1955، عن «النظام النقدي والمصرفيّ اللبنانيّ»، واحداً من الدعوات الرسميّة الأولى الرفيعة المستوى، إلى إنشاء مجلس نقد وتسليف من أجل تنظيم المصارف في لبنان، التي كانت محكومة بقانون التجارة في حينه. وكانت الأقسام الوزارية في الدولة اللبنانية، مثل

> **كانت هناك ثلاث مجموعات نافذة من رجال الأعمال تتسابق لاكتساب مواقع مؤاتية حيال المصرف المركزيّ، نظراً إلى «السلطة الهائلة» التي يمكن اكتسابها بالسيطرة على مثل هذه المؤسسة**

مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، قد أيّدت هذه المقترحات ووضعت مذكّرة من أجل جمع إحصاءات، بينما كانت الأحزاب السياسيّة تطالب علناً بإنشاء مؤسسة وطنيّة لإصدار أوراق العملة لاستبدال بنك سوريا ولبنان، لكونه مصرفاً خاصاً ورأسماله أجنبي.

أثناء عهد كميل شمعون، تدبّر الرئيس اللبنانيّ الأمر، ليبقي الحركة من أجل التغيير تحت السيطرة. ولكن مع اقتراب موعد انقضاء امتياز بنك سوريا ولبنان عام 1964، كان مجال المناورة يضيق أمام المصالح المعنيّة المعارضة للمشروع [وعلى رأسها المصارف الخاصة]. وأتت فورة الإصلاحات الإداريّة التي أطلقها خلف شمعون، فؤاد شهاب، لتوجّه صفعة ختاميّة لآمال الراغبين في الهروب من الموضوع. كان مجلس النقد والتسليف أحد الأجهزة البيروقراطيّة التي أحدثها شهاب عام 1959. وبحسب المرسوم المنشئ رسمياً للمجلس، الذي يعمل كلجنة خاصة من ضمن وزارة المالية، كانت المهمة المنوطة به غير محدّدة بصورة واضحة. كان يُنتظَر من المجلس أن يستند إلى دراساته الإحصائية العلميّة الخاصة به، ليشير إلى الوزارة بسياستها في مجالي النقد والتسليف، وليضع مسودة قانون لتنظيم المهنة المصرفيّة. ولم ينص المرسوم المنشئ للمجلس على أن المهمة الثانية، أي التنظيم المصرفيّ، تتطلّب تأسيس مصرف مركزيّ. ففي وقت إنشاء المجلس، كان التعاون بينه وبين بنك سوريا ولبنان إطاراً مقبولًا للمستقبل، حيال هذا التنظيم.

ظل مرسوم إنشاء مجلس النقد والتسليف مجمّداً سنتين ونصف سنة. والنصوص المنشورة عن تاريخ المجلس ونشاطه لا تذكر شيئاً، أو هي تتكهّن فقط في شأن السؤال عن السبب الفعلي لتأخير تأسيسه، لكنّ البرقيات الدبلوماسيّة الأميركية تشير إلى أن المصالح المعنية بالأمر، التي تقاتلت من أجل السيطرة على المجلس، كانت هي المسؤولة. كانت الجهود للتأثير في المجلس ترمي في نهاية الأمر إلى التأثير في كتابة مسوّدة التشريع لإنشاء المصرف المركزيّ المقترَح. وبحسب ما أسرَّه سامي شقير، وهو مصرفيّ لبنانيّ كبير «معروف جدًا» في وزارة الخارجيّة الأميركية، فإن ثلاث مجموعات نافذة من رجال الأعمال، كانت تتسابق لاكتساب مواقع مؤاتية حيال المصرف المركزيّ، بالنظر إلى «السلطة الهائلة» التي يمكن اكتسابها بالسيطرة على مثل هذه المؤسسة.

المجموعة الأولى سعت إلى أن يكون المصرف المركزيّ «بعيداً من أي نفوذ أجنبي» . كلمة «أجنبي» تشير إلى حد بعيد، إلى النفوذ الفرنسيّ، الذي يجسّده بنك سوريا ولبنان . وكان شقير، ورئيس جمعيّة مصارف لبنان بيار إدّه، ورشيد كرامي، رئيس الوزراء وزير المالية، والاقتصادي في الجامعة الأميركيّة في بيروت بول خلاط الذي كان أيضاً مستشاراً مالياً للحكومة، ينتمون إلى هذه المجموعة. المجموعة الثانية، هي المجموعة الفرنسيّة، أي التي وقفت مع المصالح الفرنسيّة التي يجسّدها بنك سوريا ولبنان. وقد شكّل العضو البارز في مجلس إدارة البنك، هنري فرعون، ومستشاره المالي جوزف أوغورليان، هذه الجبهة الثانية، متحالفَين مع السياسي المتزايد نفوذاً بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اليميني.

أما المجموعة الثالثة، فقيل إنها تمثل المصالح البريطانيّة، وكان يرأسها يوسف بيدس، مؤسّس بنك إنترا ورئيسه. وقد ارتأى بيدس، «النشيط والطموح»، أن أفضل سبيل إلى الهيمنة على المصرف المركزيّ المقتَرَح، هو كسب عقد لإدارته؛ فاشترى أسهماً في البنك الأهلي الذي تربطه علاقة بفرعون، وكوّن جبهة مشتركة خفيّة مع المجموعة المتحالفة مع فرنسا. كذلك حاول بيدس أن يكسب خلاط بمنحه راتباً مغرياً، بصفة مستشار لإنترا. إلا أن خلاط، الذي كان مقرّباً من إدّه، رفض.

دفعت قوّات خلاط ـ كرامي، وهي العبارة التي جاءت في المذكرة السريّة الأميركيّة لوصف المجموعة الأولى، في اتجاه نشر مرسوم مجلس النقد والتسليف في صيف عام 1959، عندما كان رئيس الوزراء كرامي يتولّى حقيبة المالية أيضاً. لكن الجميّل، الذي يدعمه بنك سوريا ولبنان، نجح في تجميد تشكيل المجلس ما إن تولّى هو حقيبة المالية في الوزارتين المتواليتين اللتين ألّفهما صائب سلام؛ فبوصفه وزيراً للمالية، وقّع الجميّل في آب عام 1961 عقداً مع أوغورليان، المستشار في بنك سوريا ولبنان، ليرأس الأخير اللجنة التي ستُصدر التوصيات في شأن تأسيس مصرف مركزيّ. لكن كرامي ألغى العقد، بعدما عاد إلى السلطة في تشرين الثاني من العام نفسه، وتولّى أيضاً حقيبة المالية، التي جعلت منه، بحكم منصبه، رئيسًا لمجلس النقد والتسليف.

غير أن التردّد حُسِم بمرسوم 15 كانون الأول عام 1961، حين عُيِّن ممثلو كل المجموعات الثلاث أعضاءً في مجلس النقد والتسليف. إضافة إلى كرامي (رئيساً) وخلاط (عضواً)، عُيِّن أوغورليان (بنك سوريا ولبنان) نائباً للرئيس. وفي أول اجتماع للمجلس، عُقد في وزارة المالية، أعلن كرامي أن هدف مجلس النقد والتسليف ليس إعداد تشريع لتنظيم العمل المصرفيّ فقط، بل إنشاء مصرف مركزيّ. وهكذا تحول الصراع الى العلن، وبات الاصطفاف واضحاً بين الجمعية ككل، وأجهزة الدولة الشهابية، وهو ما سيتناوله المقال المقبل.